مصرف الإنماء
alinma bank

نشرة الإصدار

طرح (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي، تمثل (٧٠) ٪ من رأس مال مصرف الإنماء، وذلك من خلال طرحها للاكتتاب العام بسعر ١٠ ريال سعودي للسهم

مصرف الإنماء

شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥)

و تاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)

وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م)

فترة الاكتتاب من ٠١/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ (الموافق ٠٧/ ٠٤/ ٢٠٠٨م)

إلى ١٠/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ (الموافق ١٦/ ٠٤/ ٢٠٠٨م)

مصرف الإنماء (ويشار إليه بـ "المصرف") شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م) ويبلغ رأس ماله ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم متساوية القيمة، قيمة السهم الاسمية ١٠ ريالات ("سهم" أو "أسهم")، وبعد انتهاء الاكتتاب وانعقاد الجمعية التأسيسية، سيتم تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس المصرف . ويعد المصرف مؤسس من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسه.سيكون الطرح الأولي للاكتتاب العام ("الاكتتاب" أو "الاكتتاب العام") لعدد ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم ("أسهم الاكتتاب" وكل منها" سهم الاكتتاب") وبقيمة اسمية للسهم قدرها ١٠ ريالات سعودية، تمثل بمجملها نسبة ٧٠٪ سبعين بالمئة من رأس مال المصرف. ويقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المكتتبين" ومنفردين بـ"المكتتب، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها (فضلاً انظر قسم "شروط وتعليمات الاكتتاب"). وسيتم استخدام متحصلات الاكتتاب، بعد حسم مصروفات الاكتتاب ("صافي متحصلات الاكتتاب")، في تمويل أعمال المصرف (فضلاً انظر قسم استخدام متحصلات الاكتتاب").

قبل إتمام الاكتتاب العام اكتتب كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المساهمين المؤسسين" ومنفردين بـ"المساهم المؤسس") بما مجموعه ٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم تمثل ٣٠٪ من رأس مال المصرف.

يبدأ طرح أسهم الاكتتاب في يوم ٠١/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ (الموافق ٠٧/ ٠٤/ ٢٠٠٨م) ويستمر حتى نهاية عمل يوم ١٠/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ (الموافق ١٦/ ٠٤/ ٢٠٠٨م) ("مدة الاكتتاب"). حيث يمكن تقديم طلبات الاكتتاب في أسهم الاكتتاب في أي من فروع مدير الاكتتاب (كما هو موضح في قسم "إشعار مهم") أو أي من فروع البنوك المستلمة الموضحة في صفحة (و) من هذه النشرة ("البنوك المستلمة") خلال مدة الاكتتاب.

الحد الأدنى للاكتتاب هو (٥٠) سهماً من الأسهم المطروحة للاكتتاب. ولا يوجد حد أقصى للأسهم التي يمكن الاكتتاب بها. ويتم تخصيص الأسهم المطروحة للمكتتبين على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى سيتم تخصيص (٥٠) سهمًا لكل مكتتب، وفي المرحلة الثانية يتم تخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها، وبحد أقصى (٢٠٠٠) سهم لكل مكتتب فرد طلب الاكتتاب في أكثر من (٥٠) سهماً من أسهم الاكتتاب، شريطة توفر عدد كافٍ من الأسهم المطروحة للاكتتاب لتغطية كامل الأسهم المكتتب فيها في المرحلة الثانية، وفي المرحلة الثالثة يتم توزيع ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) وفق مبدأ النسبة والتناسب بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب. ويتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وُجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب أو البنوك المستلمة. ويتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض في موعد أقصاه يوم ١٦/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ (الموافق ٢٢/ ٠٤/ ٢٠٠٨م)(فضلاً انظر "شروط وتعليمات الاكتتاب).

لدى المصرف فئة واحدة من الأسهم تضم (بعد اكتمال الاكتتاب) أسهم المساهمين المؤسسين وأسهم الاكتتاب. ولا يُعطى أي مساهم حقوق تفضيلية، حيث يعطي كل سهم حامله الحق في صوت واحد ويحق لكل مساهم يمتلك عشرين (٢٠) سهماً على الأقل حضور اجتماعات الجمعية العامة ("اجتماعات الجمعية العامة") والتصويت فيها. وتستحق الأسهم المطروحة للاكتتاب أية أرباح يعلنها المصرف بعد مدة الاكتتاب والسنوات المالية التي تليها (فضلاً انظر "قسم "سياسة توزيع الأرباح").

لم توجد سوق لأسهم المصرف داخل المملكة أو خارجها قبل طرحها للاكتتاب. وقد تقدم المصرف بطلب لهيئة السوق المالية لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة، وقد تم الحصول على جميع الموافقات الرسمية اللازمة لعملية طرح الأسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في السوق المالية السعودية ("السوق") في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم وصدور القرار الوزاري بإعلان تأسيس المصرف (فضلاً انظر "تواريخ مهمة للمكتتبين").

وبعد بداية تداول الأسهم في السوق، سيُسمح لمواطني المملكة العربية السعودية والمقيمين في المملكة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي وللشركات والبنوك وصناديق الاستثمار السعودية والخليجية بالتداول في الأسهم.

يجب دراسة قسمي ("إشعار مهم") و("عوامل المخاطرة") الواردين في نشرة الإصدار هذه بعناية من قِبَل المكتتبين المحتملين قبل أن يتخذوا قراراً بالاستثمار في أسهم الاكتتاب.

المستشار المالي ومدير الاكتتاب

سامباكابيتال sambacapital

متعهدو التغطية

المؤسسة العامة للتقاعد Public Pension Agency

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية General Organization for Social Insurance

صندوق الاستثمارات العامة

البنوك المستلمة

سامبا samba

البنك السعودي الفرنسي Banque Saudi Fransi

مصرف الراجحي Al Rajhi Bank

العربي anb

البنك السعودي الهولندي Saudi Hollandi Bank

الأهلي NCB

ساب SABB

بنك الجزيرة BANK ALJAZIRA

بنك الرياض riyad bank

البنك السعودي للاستثمار The Saudi Investment Bank

بنك البلاد BANK ALBILAD

صدرت هذه النشرة بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٢٩هـ (الموافق ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨م)

" تحتوي نشرة الإصدار هذه (" النشرة") على معلومات تم تقديمها بحسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ "الهيئة"). ويتحمل أعضاء اللجنة التأسيسية الذين تظهر أسماؤهم على صفحة (ب) مجتمعين ومنفردين المسؤولية كاملة عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في النشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها."

إشعار مهم

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تفصيلية وافية عن مصرف الإنماء، وعن الأسهم المطروحة للاكتتاب، وعند التقدم بطلب الاكتتاب في الأسهم المطروحة، سيتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند إلى المعلومات الواردة في هذه النشرة التي يمكن الحصول على نسخ منها من مدير الاكتتاب، سامبا كابيتال أو البنوك المستلمة، أو بزيارة الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية www.cma.org.sa، أو الموقع الإلكتروني لسامبا كابيتال www.sambacapital.com، أو موقع مصرف الإنماء www.alinma.com

وقد قام المصرف بتعيين سامبا كابيتال مستشارًا ماليًا ومديرًا للاكتتاب فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للاكتتاب المشار إليها في هذه النشرة.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على تفاصيل تم تقديمها بحسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة، ويتحمل أعضاء اللجنة التأسيسية الواردة أسماؤهم في صفحة رقم (ب) مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في النشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة.

وقد قام أعضاء اللجنة التأسيسية بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها، وإن جزءًا كبيراً من المعلومات الواردة عن السوق والقطاعات مأخوذ من مصادر خارجية، وتضم معلومات من دراسة السوق المعدة من قبل المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية بالإضافة إلى تقرير مجموعة سامبا المالية ("سامبا") الاقتصادي، وتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي، ومع أنه لا يوجد لدى سامبا كابيتال أو أعضاء اللجنة التأسيسة أي سبب للاعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاعات تعد غير دقيقة في جوهرها، إلا أن المستشار المالي لم يتحقق بصورة مستقلة من المعلومات المدرجة في هذه النشرة عن السوق والقطاعات، وعليه، فإنه لا يوجد أي بيان أو ضمان بصحة أو اكتمال هذه المعلومات.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، وخاصة أن الوضع المالي للمصرف وقيمة الأسهم يمكن أن يتأثرا بصورة سلبية بالتطورات المستقبلية مثل التضخم والضرائب، أو غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية الخارجة عن إرادة المصرف، ولا ينبغي اعتبار تقديم هذه النشرة أو أي تعامل شفهي أو خطي متعلق بأسهم الاكتتاب بأنه وعد أو إقرار بتحقيق الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من جانب المصرف أو المساهمين المؤسسين أو أي من مستشاريهم للمشاركة في هذا الاكتتاب، وتعد المعلومات الواردة في هذه النشرة ذات طبيعة عامة، أُعِدَّت من غير أخذ الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة في الاعتبار، وقبل اتخاذ قرار بالاستثمار، يُعد كل مستلم لهذه النشرة مسؤولاً عن الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الاكتتاب لتقييم مدى ملائمة المعلومات الواردة في النشرة بالنسبة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

يقتصر هذا الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين، وكما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها، كما يُحظر صراحةً توزيع هذه النشرة أو بيع أسهم الاكتتاب في أي دولة أخرى، ويطلب المساهمون المؤسسون وأعضاء اللجنة التأسيسة ومدير الاكتتاب من مُتلقّي هذه النشرة التعرف على أية قيود نظامية ومراعاة التقيد بها فيما يتعلق بالاكتتاب وأسهم الاكتتاب.

التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات والبيانات المستقبلية التي تضمنتها هذه النشرة على أساس افتراضات محددة ومعلنة، وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، ولا يوجد ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات أو البيانات المستقبلية.

يمكن عموماً تحديد بعض الإفادات الواردة في هذه النشرة من خلال احتوائها على كلمات تسبقها أو تليها أو متضمنة فيها مثل "تخطط"، "تقرر"، "تعتقد"، "تتوقع"، "قد"، تهدف"، "تعتزم"، سوف"، "ينبغي"، "يتعيّن"، "يمكن أن"، "تسعى"، "من شأنها"، "من شأنه"، "تتوقع"، "يتوقع"، أو حالات نفي هذه الكلمات أو الكلمات المشابهة لها التي تدل على الحديث عن المستقبل، وتعكس إفادات التوقعات المستقبلية هذه وجهات نظر المصرف حاليًا بشأن الأحداث المستقبلية، وليست ضماناً للأداء المستقبلي، ويمكن للكثير من العوامل أن تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية للمصرف وأدائه وإنجازاته بصورة جوهرية عن النتائج أو الأداء أو الإنجازات المستقبلية التي قد تُعبّر عنها أو توحي بها إفادات التوقعات المستقبلية هذه، فضلاً عن أن بعض المخاطر والعوامل التي يمكن أن يكون لها هذا الأثر مذكورة بتفصيل أكثر في أقسام أخرى من هذه النشرة، (فضلاً انظر "عوامل المخاطرة")، وإذا تحقق أي من هذه المخاطر أو حالات عدم اليقين، أو إذا تبين أن أيًا من الافتراضات غير دقيقة أو صحيحة، فإن النتائج الفعلية قد تتغير بصورة جوهرية عن النتائج المذكورة في هذه النشرة.

ومع مراعاة متطلبات قواعد تسجيل وإدراج الأسهم، فإن المصرف يلتزم بتقديم نشرة إصدار تكميلية لهيئة السوق المالية إذا تبين للمصرف في أي وقت بعد صدور موافقة الهيئة على نشرة الإصدار وقبل تسجيل أسهمها في القائمة الرسمية وذلك عند: (١) حدوث أي تغير ملحوظ في أمور جوهرية واردة في نشرة الإصدار، أو أي مستند مطلوب بموجب هذه القواعد، أو (٢) ظهور أي مسائل إضافية مهمة كان يتوجب تضمينها في نشرة الإصدار وفيما عدا الحالتين المذكورتين، فإن المصرف لا يعتزم تحديث أو تعديل أية معلومات عن الصناعة أو السوق أو إفادات التوقعات المستقبلية الواردة في هذه النشرة، سواء نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ونتيجة لهذه المخاطر وغيرها، ولحالات عدم اليقين والافتراضات، فإن الأحداث والظروف الخاصة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه النشرة قد لا تحدث بالشكل الذي يتوقعه المصرف، أو قد لا تحدث إطلاقاً، وعليه، يجب على المساهمين المحتملين والمستثمرين أن يدرسوا جميع إفادات التوقعات المستقبلية في ضوء هذه الإيضاحات، وأن لا يعتمدوا على هذه الإفادات بشكل أساسي.

دليل المصرف

أعضاء اللجنة التأسيسية

الاسم	المنصب	المؤسسة الممثلة
الأستاذ/ منصور بن صالح الميمان	أمين عام صندوق الاستثمارات العامة	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبد الله بن إبراهيم العياضي	مستشار اقتصادي	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبد العزيز بن عبدالرحمن الخميس	مدير عام الاستثمار المالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ أحمد بن عبد الله النخيلان	مستشار مالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد	مدير عام الشؤون المالية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
الأستاذ/ عبد المحسن بن عبد العزيز الحسين	باحث استثمار	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المصدر: المصرف

أعضاء مجلس الإدارة المرشحون

الاسم	المنصب	تصنيف العضو	الجنسية
المهندس/ عبد العزيز بن عبد الله الزامل	رئيس مجلس إدارة	مستقل	سعودي
الدكتور/ سليمان بن محمد التركي*	عضو	غير مستقل	سعودي
الأستاذ/ سعد بن علي الكثيري*	عضو	غير مستقل	سعودي
الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد*	عضو	غير مستقل	سعودي
الدكتور/ سعد عطية أحمد الغامدي	عضو	مستقل	سعودي
الدكتور/ عبد الرحمن بن حمد بن صالح الحركان	عضو	مستقل	سعودي
الأستاذ/ محمد يوسف الناغي	عضو	مستقل	سعودي
شاغر**	عضو	--	--
شاغر**	عضو	--	--
شاغر**	عضو	--	--
شاغر**	عضو	--	--

المصدر: المصرف

* يمثل الدكتور سليمان التركي صندوق الاستثمارات العامة، والسيد سعد الكثيري المؤسسة العامة للتقاعد، والأستاذ عادل الزيد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

** سيتم تعيينهم أعضاء مستقلين من قبل المساهمين في الجمعية التأسيسية

عنوان المصرف

مصرف الإنماء
طريق الملك فهد
ص.ب ٦٦٦٧٤، الرياض ١١٥٨٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-١-٢١١-٣٤٠٠ +
فاكس: ٩٦٦-١-٢١١-٣٥٠٠ +

سكرتير مجلس الإدارة المكلف

السيد/ سعد بن عبد المحسن اليعقوب
مصرف الإنماء
طريق الملك فهد
ص.ب ٦٦٦٧٤، الرياض ١١٥٨٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-١-٢١١-٣٤٠٠ +
فاكس: ٩٦٦-١-٢١١-٣٥٠٠ +
بريد إلكتروني: sayaqoub@alinma.com

ممثل مصرف الإنماء

السيد/ منصور بن صالح الميمان
ص.ب ٦٨٤٧، الرياض ١١٤٥٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-١-٤٠١-٦٠٤١ +
فاكس:٩٦٦-١-٤١٢-٣٤٧٤ +
بريد إلكتروني: mmaiman@saudi.net.sa

السيد/عبد الله بن إبراهيم العياضي
ص.ب ٦٨٤٧، الرياض ١١٤٥٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-١-٤٠١-٦٠٤١ +
فاكس:٩٦٦-١-٤١٢-٣٤٧٤ +
بريد إلكتروني: ayadhi@saudi.net.sa

مسجل الأسهم

تداول
أبراج التعاونيه
٧٠٠ طريق الملك فهد
ص ب ٦٠٦١٢ الرياض ١١٥٥٥
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-١-٢١٨-١٢٠٠ +
فاكس: ٩٦٦-١-٢١٨-١٢٢٠ +
بريد إلكتروني: webinfo@tadawul.com.sa

المستشارون

المستشار المالي ومدير الاكتتاب:

سامبا كابيتال
مركز المملكة، الطابق السادس عشر
ص.ب٨٣٣، الرياض١١٤٢١
المملكة العربية السعودية

المستشار القانوني للاكتتاب:

مكتب المحامي محمد آل الشيخ للاستشارات القانونية بالتعاون مع وايت آند كايس إل إل بي
طريق الملك فهد، عمارة شركة الخزف السعودي، الطابق الخامس
ص ب ١٧٤١١
الرياض ١١٤٨٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٠٦-٤٦٤-١-٩٦٦ +
فاكس: ١٣٤٨-٤٦٥-١-٩٦٦ +

المحاسب القانوني:

كي بي إم جي الفوزان والسدحان
شارع الأحساء، حي الملز
ص ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٣٥٠-٢٩١-١-٩٦٦ +
فاكس: ٤٣٥١-٢٩١-١-٩٦٦ +

مستشار دراسات السوق:

المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية
شارع الستين، حي الشرفية
ص ب ٥٢٧٢٨
جدة ٢١٥٧٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٧٤٠٥-٦٥١-٢-٩٦٦ +
فاكس: ٨٥٢٧-٦٥١-٢-٩٦٦ +

متعهدو التغطية

صندوق الاستثمارات العامة

صندوق الاستثمارات العامة
المجمع الرئيس لوزارة المالية
مبنى الوزارة رقم (٢) الدور السادس.
ص.ب : ٦٨٤٧
الرياض : ١١٤٥٢
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٠٠٠٠-٤٠٥-١- ٩٦٦ + تحويله ٢٠٠٦
فاكس :٣٤٧٤-٤١٢ -١- ٩٦٦ +

المؤسسة العامة للتقاعد
شارع الوشم بجانب الإدارة العامة للتعليم الفني والمهني
ص.ب. ١٨٣٦٤
الرياض ١١١٦٨
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٢٥١٠٠ -١- ٩٦٦ +
فاكس : ٤٠٥٣٩١٨ - ٤٠٥٣٦٤٥ -١- ٩٦٦ +

المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
شارع الملك عبدالعزيز بجوار البنك السعودي الفرنسي (الفرع الرئيس)
ص. ب ٢٩٦٣
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية
هاتف ٧٧٣٥-٤٧٧-١- ٩٦٦ +
فاكس ٧٧٣٥-٤٧٧-١- ٩٦٦ + تحويلة ٢٤١٠

البنوك المستلمة

مجموعة سامبا المالية

المركز الرئيس، ص.ب.٨٣٣، الرياض ١١٤٢١، المملكة العربية السعودية

مصرف الراجحي

المركز الرئيس، ص.ب. ٢٨، الرياض ١١٤١١، المملكة العربية السعودية

بنك الرياض

المركز الرئيس ، ص.ب ٢٢٦٢٢ ، الرياض ١١٤١٦ ، المملكة العربية السعودية

البنك العربي الوطني

المركز الرئيس، ص.ب. ٩٨٠٢، الرياض ١١٤٢٣، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي البريطاني (ساب)

المركز الرئيس، ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية

البنك الأهلي التجاري

المركز الرئيس، ص.ب. ٣٥٥٥، جدة ٢١٤٨١، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي الفرنسي

المركز الرئيس، ص.ب. ٥٦٠٠٦، الرياض ١١٥٥٤، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي الهولندي

المركز الرئيس، ص.ب. ١٤٦٧، الرياض ١١٤٣١، المملكة العربية السعودية

بنك الجزيرة

المركز الرئيس، ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي للاستثمار

المركز الرئيس، ص.ب. ٣٥٣٣، الرياض ١١٤٨١، المملكة العربية السعودية

بنك البلاد

المركز الرئيس، ص.ب. ١٤٠ ، الرياض ١١٤١١ ، المملكة العربية السعودية

ملخص الاكتتاب

المصرف أو مصرف الإنماء:	مصرف الإنماء، شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق٢٠٠٦/٣/٢٨م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق٢٠٠٦/٣/٢٧م).
رأس مال المصرف:	(١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
سعر الاكتتاب:	١٠ ريالات سعودية للسهم.
القيمة الاسمية:	١٠ ريالات سعودية للسهم.
عدد الأسهم المصدرة:	(١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي مدفوعة بالكامل.
إجمالي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب:	(١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠)سهم عادي مدفوعة بالكامل، تمثل نسبة ٧٠% من الأسهم العادية لرأس مال المصرف تطرح للأشخاص السعوديين الطبيعيين، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها.
القيمة الإجمالية لأسهم الاكتتاب:	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
الحد الأدنى للاكتتاب:	(٥٠) سهمًا للمكتتب.
قيمة الحد الأدنى للاكتتاب:	(٥٠٠) ريال سعودي للمكتتب.
الحد الأقصى للاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى للاكتتاب.
استخدام متحصلات الاكتتاب:	سوف يستخدم المصرف صافي متحصلات الاكتتاب- بعد تسديد المستحقات خلال مدة ما قبل الطرح- لتمويل جزء من تكاليف الإنشاء والتوظيف وبدء العمليات في المصرف (فضلاً انظر "استخدام متحصلات الاكتتاب").
تخصيص أسهم الاكتتاب:	يتم تخصيص الأسهم المطروحة للمكتتبين على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يتم تخصيص (٥٠) سهمًا لكل مكتتب، وفي المرحلة الثانية يتم تخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها، وبحد أقصى (٢٠٠٠) سهم لكل مكتتب فرد طلب الاكتتاب في أكثر من (٥٠) سهمًا من أسهم الاكتتاب، شريطة توفر عدد كاف من الأسهم المطروحة للاكتتاب لتغطية كامل الأسهم المكتتب فيها في المرحلة الثانية، وفي المرحلة الثالثة يتم توزيع ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) وفق مبدأ النسبة والتناسب بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب (فضلاً انظر "شروط وتعليمات الاكتتاب").
مدة الاكتتاب:	يبدأ طرح أسهم الاكتتاب بتاريخ ١/ ١٤٢٩/٤هـ (الموافق ٧ / ٢٠٠٨/٤م) ويستمر لمدة (١٠) أيام عمل تنتهي بنهاية يوم ١٤٢٩/٤/١٠هـ (الموافق ١٦/ ٢٠٠٨/٤م).
الفائض:	سوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وُجد) إلى المكتتبين من غير أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب أو البنوك المستلمة، ويتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض في موعد أقصاه يوم١٦/ ١٤٢٩/٤هـ (الموافق ٢٢/ ٢٠٠٨/٤م (فضلاً انظر" شروط وتعليمات الاكتتاب").
المساهمون المؤسسون:	صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (فضلاً انظر الشكل رقم ١ "هيكل المساهمين").
إدراج وتداول الأسهم:	لم يكن هناك سوق لأسهم المصرف داخل المملكة أو خارجها قبل طرحها للاكتتاب، وقد تقدم المصرف بطلب لهيئة السوق المالية لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية، وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة، وقد تم الحصول على جميع الموافقات الرسمية اللازمة لعملية طرح الأسهم، ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في السوق في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم (فضلاً انظر "تواريخ مهمة للمكتتبين").
حقوق التصويت:	للمصرف فئة واحدة من الأسهم ، وليس لأي مساهم أي حق أفضلية في التصويت، ويَمنح كل سهم صاحبه الحق في صوت واحد، ويحق لكل مساهم لديه ما لا يقل عن ٢٠ سهم، الحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة،(فضلاً انظر "حقوق التصويت").
توزيع الأرباح:	يرجى مراجعة "سياسة توزيع الأرباح".
عوامل المخاطرة:	للاطلاع على العوامل المهمة التي يجب مراعاتها في تقييم الاستثمار في الأسهم المطروحة، فضلاً انظر "عوامل المخاطرة".

تواريخ مهمة للمكتتبين

الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب	التاريخ
مدة الاكتتاب	من ١/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ٧ / ٤/٢٠٠٨م)حتى ١٠/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ١٦/ ٤/٢٠٠٨م)
إعادة فائض أموال الاكتتاب للمكتتبين (في حال وجود فائض للاكتتاب)	١٦/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٢/ ٤/٢٠٠٨م)
تاريخ بدء تداول الأسهم*	بعد الانتهاء من جميع الإجراءات ذات العلاقة

* يعلن عن بدء التداول عبر وسائل الإعلام.

كيفية التقدم بطلب الاكتتاب

يقتصر الاكتتاب وتملك الأسهم على الأشخاص السعوديين الطبيعيين، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها، ويتم توفير نماذج طلبات الاكتتاب أثناء مدة الاكتتاب لدى مدير الاكتتاب والبنوك المستلمة، وعلى الموقع الإلكتروني لمدير الاكتتاب، ويمكن أيضاً الاكتتاب عن طريق الإنترنت والهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك المستلمة التي تقدم هذه الخدمة للمكتتبين الذين سبق أن اشتركوا في الاكتتابات التي جرت مؤخراً شريطة (١) أن يكون للمكتتب حساب لدى البنك المستلم الذي يقدم هذه الخدمات، و(٢) ألا تكون قد طرأت أي تغيرات على المعلومات أو البيانات الخاصة بالمكتتب منذ اكتتابه في طرحٍ جرى حديثاً.

يجب تعبئة نماذج طلبات الاكتتاب طبقاً للتعليمات الواردة في قسم "شروط وتعليمات الاكتتاب" من هذه النشرة، ويجب على كل مكتتب أن يوافق على كل الفقرات الواردة في نموذج طلب الاكتتاب ذات العلاقة، ويحتفظ المصرف بحقه في رفض أي اكتتاب بصورة جزئية أو كلية، في حالة عدم استيفاء أي من شروط الاكتتاب، ولا يسمح بتعديل طلب الاكتتاب أو سحبه بعد استلامه من مدير الاكتتاب أو أحد البنوك المستلمة، يعد طلب الاكتتاب عندئذ اتفاقاً ملزماً بين المكتتب والمصرف (فضلاً انظر "شروط وتعليمات الاكتتاب").

ملخص المعلومات الأساسية

يهدف ملخص المعلومات الأساسية هذا إلى تقديم نبذة عن المعلومات الواردة في هذه النشرة، إلا أن هذا الملخص لا يتضمن جميع المعلومات التي تهم المستثمرين المحتملين وينبغي على مستلمي هذه النشرة أن يقرؤوها كاملة قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في أسهم الاكتتاب.

القطاع المصرفي

بنهاية العام المالي ٢٠٠٦م كان القطاع البنكي في المملكة يتكون من واحد وعشرين بنكاً، عشرة منها مدرجة في سوق الأسهم السعودية، وأحدها مملوك بأغلبيته لصندوق الاستثمارات العامة وهو البنك الأهلي التجاري، أما المصارف العشرة الأخرى فهي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية (بنك الخليج الدولي، وبنك الإمارات، وبنك الكويت الوطني، وبنك البحرين الوطني، ودويتشه بانك، وبنك بي أن بي باريبا، وجي بي مورغان تشيس، وبنك مسقط، وبنك الدولة الهندي، وبنك باكستان الوطني) تعمل في المملكة عبر تراخيص من مؤسسة النقد، ومن بين البنوك المدرجة أربع بنوك تجارية مملوكة جزئياً بنسب متفاوتة من مؤسسات مالية عربية وأجنبية وهي: البنك العربي الوطني، والبنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي الهولندي.

كما يعد القطاع المصرفي السعودي الأكبر حجما من حيث حجم الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ مجموع أصوله بنهاية العام ٢٠٠٦م ما مقداره ٨٦١ مليار ريال، وبلغ عدد الفروع العاملة في القطاع البنكي بنهاية العام ٢٠٠٦م، ١,٢٨٣ فرع، مدعومة بحوالى ستة آلاف جهاز صرف آلي[1].

حققت المصارف التجارية خلال عام ٢٠٠٦ م معدلات نمو جيدة في بنود مراكزها المالية , ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي خاصةً القطاع الخاص، وتحسن في مقومات الاقتصاد، وزيادة نشاط السوق المالية، وارتفاع مستوى الثقة، وحسن إدارة المصارف التجارية لمواردها المالية، ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠٠٦م من خلال ارتفاع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي أصولها بنسبة ١٣,٢٤ بالمئة، ونمت ودائع العملاء بمعدل ١٦ بالمئة، وزاد نشاطها الائتماني والاستثماري المقدم للقطاع الخاص بنسبة ٩,٨ بالمئة وللمؤسسات العامة بنسبة ١٠,٤ بالمئة، وارتفعت أرباحها بنسبة ٣١ بالمئة، وزاد رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها بنسبة ٢٢ بالمئة[2].

نبذة عن المصرف

مصرف الإنماء (ويشار إليه بـ"المصرف") هو شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م)، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء المذكور، فقد تم الترخيص بإنشاء المصرف لتقديم جميع الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأس مال المصرف (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر ألف مليون ريال سعودي مقسم إلى (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وخمسمائة مليون سهم عادي متساوية القيمة، قيمة السهم الاسمية ١٠ ريالات ("سهم" أو "أسهم")، وقد اكتتب المساهمون المؤسسون وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة لتأمينات الاجتماعية في (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسين مليون سهم تمثل بمجملها ٣٠% من أسهم رأس مال المصرف بنسب متساوية، ويتم طرح النسبة المتبقية التي تبلغ ٧٠% من أسهم رأس المال للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين، وبعد انتهاء الاكتتاب وانعقاد الجمعية التأسيسية، يتم تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس المصرف، ويعد المصرف مؤسسًا تأسيساً صحيحاً اعتباراً من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسه.

رؤية المصرف

لنكون شريكك المالي المفضل

رسالة المصرف

تزويد شركائنا بجميع الحلول المالية المجازة شرعاً، في ظل أفضل بيئة عمل تحقق النمو المتواصل وتسهم في خدمة المجتمع

قيم المصرف

قام مصرف الإنماء بتحديد قيمه الأساسية وهي:

- احترام الجميع
- خدمة العميل
- الأمانة
- الترابط بين الزملاء
- السعي للقيادة
- خدمة المجتمع
- الإبداع
- أخذ زمام المبادرة

---

[1] المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية

[2] تقرير بنك الكويت الوطني

أهداف المصرف

تندرج الأهداف الإستراتيجية لمصرف الإنماء في الآتي :

- أن يكون أفضل مصرف في خدمة العملاء
- تقديم جميع الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية
- السعي للحصول على حصة سوقية مناسبة
- تحقيق عائد مجز للمساهمين

نواحي القوة والميزات التنافسية

يعتقد المساهمون المؤسسون أن مصرف الإنماء يتمتع بالميزات التنافسية الآتية:

- الحصول على ترخيص للعمل في القطاع المالي في المملكة والذي يتميز بالفرص الاستثمارية الواعدة
- العمل وفق الأحكام والضوابط الشرعية
- حجم رأس مال المصرف والتزام المساهمين المؤسسين بتغطيته بالكامل
- مكانة مؤسسي المصرف القتصادية والمالية
- الإدارة المتمرسة ذات الخبرة في قطاع المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية

المساهمون المؤسسون

اكتتب المساهمون المؤسسون وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما مجموعه (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم تمثل بمجملها ٣٠% من رأس مال المصرف بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد، ويتم طرح الأسهم المتبقية البالغ عددها ألف وخمسون مليون (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم تمثل بمجملها ٧٠% من رأس مال المصرف للاكتتاب العام للجمهور، ويمثل الجدول التالي هيكل ملكية المصرف بعد طرح الأسهم للاكتتاب العام.

الشكل رقم (١): هيكل الملكية بعد الاكتتاب

المساهم	عدد الأسهم	بعد الاكتتاب نسبة الملكية	رأس المال
صندوق الاستثمارات العامة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠%	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتقاعد	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠%	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠%	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الجمهور (المكتتبين)	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠%	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع*	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

*بعد انتهاء الاكتتاب

جدول المحتويات

المصطلحات والتعريفات ٣

عوامل المخاطرة ٥

المخاطر المتعلقة بنشاط المصرف ٥

المخاطر المتعلقة بالسوق ٧

المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية ٨

القطاع المصرفي ٩

البيئة الاقتصادية العامة ٩

المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية ١٠

فصل الخدمات المصرفية الاستثمارية عن الخدمات المصرفية التجارية ١١

الميزات التنافسية للقطاع المصرفي السعودي ١٢

أداء القطاع المصرفي السعودي ١٣

تقنية المعلومات ١٧

المنافسة الخارجية ١٩

مستقبل القطاع المصرفي ١٩

الرقابة والإشراف ٢١

مؤسسة النقد العربي السعودي ٢١

هيئة السوق المالية السعودية ٢١

الشفافية والمراقبة الداخلية ٢٢

المصرف ٢٣

نبذة عن مصرف الإنماء ٢٣

استراتيجية وأهداف المصرف ٢٤

نواحي القوة والميزات التنافسية ٢٤

تأسيس المصرف ٢٥

وصف أعمال المصرف ٢٧

مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف ٣٢

أعضاء مجلس الإدارة ٣٢

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ٣٣

خبرات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة المرشحين ٣٣

سكريتر مجلس الإدارة المكلف ٣٦

تعويضات وأسهم أعضاء مجلس الإدارة ٣٦

عقود خدمات أعضاء مجلس الإدارة ٣٦

الإدارة العليا ٣٦

الموظفون ٣٩

عقد عمل الرئيس التنفيذي ٤٠

عقود عمل المديرين التنفيذيين بالمصرف ٤٠

تعارض المصالح وإقرار أعضاء مجلس الإدارة المرشحون وكبار التنفيذيين في المصرف ٤٠

المدة الانتقالية ٤١

حوكمة المصرف ٤٢

كفاية رأس المال العامل ٤٤
استخدام متحصلات الاكتتاب ٤٥
المساهمون المؤسسون ٤٦
صندوق الاستثمارات العامة ٤٦
المؤسسة العامة للتقاعد ٤٧
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٤٨
قائمة المركز المالي المستقبلية ٥٠
المحاسبون القانونيون ٥٠
التقرير عن الحسابات ٥٠
قائمة المركز المالي المستقبلية ٥٠
إقرار اللجنة التأسيسية الخاص بالمعلومات المالية ٥٣
سياسة توزيع الأرباح ٥٤
الأمور التنظيمية ٥٥
مصرف الإنماء ٥٥
تأسيس مصرف الإنماء ٥٥
رأس المال ٥٥
أهداف مصرف الإنماء ٥٥
الأنظمة التي يخضع لها نشاط المصرف ٥٦
وصف الأسهم ٥٨
رأس المال ٥٨
الجمعية العامة للمساهمين ٥٨
حقوق التصويت ٥٨
تداول الأسهم ٥٩
القيود على ملكية الأسهم ٥٩
توزيع الأرباح ٥٩
الزكاة ٥٩
حل المصرف ٥٩
تغيير حقوق المساهمين ٦٠
ملخص النظام الأساسي ٦١
ملخص العقود المهمة ٦٨
الدعاوى والمطالبات ٧٠
التعهد بالتغطية ٧١
شروط وتعليمات الاكتتاب ٧٢
المستندات المتاحة للمعاينة ٧٥
الملحق ١: خطاب المحاسب القانوني ٧٦
الملحق ٢: الإجراءات المتفق على تنفيذها ٨٢

المصطلحات والتعريفات

	المصطلح	التعريف
أ	الإدارة العليا	الإدارة العليا للمصرف
	أسهم الاكتتاب	الـ (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم كما هو وارد في هذه النشرة
	الأفراد المصرح لهم بالاكتتاب	هم الأشخاص السعوديون الطبيعيون الأفراد كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوجها غير السعودي ان تكتتب بأسمائهم لصالحها
	أقارب من الدرجة الأولى	الأب والأم والزوج والزوجة والأبناء
	الاكتتاب أو الاكتتاب العام	الاكتتاب في الطرح الأولي لأسهم المصرف
ب	البنوك المستلمة	مجموعة سامبا المالية، ومصرف الراجحي، والبنك الأهلي التجاري، والبنك العربي الوطني، والبنك السعودي البريطاني، وبنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الجزيرة، والبنك السعودي للاستثمار وبنك البلاد
	بازل ٢	إتفاقية برعاية بنك التسويات الدولي تضع معايير للملآءة المالية ولإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف
ج	الجريدة الرسمية	أم القرى، وهي الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية
	الجمعية العامة للمساهمين أو الجمعية العامة	الجمعية العامة لمساهمي المصرف
ح	الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية
س	ساما	مؤسسة النقد العربي السعودي
	سامبا	مجموعة سامبا المالية
	سعر الاكتتاب	١٠ ريال سعودي للسهم
	السنة المالية	السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام ميلادي عدا السنة المالية الاولى تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر من العام التالي لصدور القرار الوزاري
	السهم أو الأسهم	السهم أو الأسهم المُصدَرَة للمصرف
	السوق	السوق المالية السعودية
ش	شخص	شخص فرد طبيعي
ط	الطرح	طرح ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي للاكتتاب العام تمثل ٧٠% من أسهم المصرف
ف	فترة الاكتتاب	الفترة التي تبدأ من تاريخ ١/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ٧ / ٤/٢٠٠٨م) حتى ١٠/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ١٦/ ٤/٢٠٠٨م) لمدة عشرة أيام عمل
	فترة الحظر	فترة الثلاث سنوات التي يخضع المساهمون المؤسسون فيها لقيد عدم جواز التصرف في أسهمهم وذلك من تاريخ بدء تداول الأسهم، ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد انتهاء فترة الحظر
ق	القائمة الرسمية	قائمة بالأوراق المالية تعدها هيئة السوق المالية بمقتضى قواعد التسجيل والإدراج

	قواعد التسجيل والإدراج	قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بمقتضى المادة ٦ من نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م)
ل	لائحة الأشخاص المرخص لهم	لائحة الأشخاص المرخص لهم الصادرة عن هيئة السوق المالية بمقتضى المادة ٦ من نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م)
م	مؤسسة النقد	مؤسسة النقد العربي السعودي
	متحصلات الاكتتاب	القيمة الإجمالية للأسهم المُكتتب فيها
	متعهدو تغطية الاكتتاب	المساهمون المؤسسون وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
	المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة المصرف
	مدير الاكتتاب	سامباكابيتال،
	المُساهم أو المساهمون	كل من يحمل أو يحملون أسهماً في المصرف لأية فترة محددة من الزمن
	المساهمون المؤسسون	صندوق الاستثمارات العامة و المؤسسة العامة للتقاعد و المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
	المستشار المالي	سامباكابيتال المعينة من قِبَل المصرف للعمل كمستشار مالي فيما يخص الاكتتاب
	المستشارون	مستشاروا المصرف ومستشاروا المساهمين المؤسسين بخصوص الاكتتاب،والذين تظهر أسماؤهم في الصفحة رقم (د)
	المصرف	مصرف الإنماء
	المكتتب الفرد	الأشخاص السعوديين الطبيعيين من الأفراد، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوجها غير السعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها
	المُكتتب	أي متقدم يتم قبول طلبه الخاص بالاكتتاب من قِبَل مدير الاكتتاب
	المملكة	المملكة العربية السعودية
ن	النشرة	هذه الوثيقة المعدّة من قِبَل المصرف فيما يتعلق بالاكتتاب
	نظام الشركات	نظام الشركات السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ وتعديلاته
	نموذج طلب الاكتتاب	نموذج طلب الاكتتاب الذي يجوز للمستثمرين الأفراد من خلاله أن يتقدموا بموجبه للاكتتاب بالأسهم
هـ	هيئة السوق المالية أو الهيئة	هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية

عوامل المخاطرة

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة، ينبغي على كل مستثمر محتمل أن يدرس بعناية عوامل المخاطرة المحددة أدناه قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في أسهم الاكتتاب، علماً أن المخاطر الموضحة أدناه لا تشمل جميع المخاطر التي يمكن أن يواجهها المصرف، بل إنه من المحتمل وجود مخاطر إضافية ليست معلومة للمصرف في الوقت الحالي، أو قد يعدها المصرف غير جوهرية، قد تعيق عملياته، وقد يتأثر نشاط المصرف ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية بصورة سلبية جوهرية بسبب حدوث أو تحقق أي من هذه المخاطر التي يعتقد المصرف في الوقت الحالي أنها مهمة، أو أي مخاطر أخرى لم يتسن للمصرف تحديدها، والتي يعتقد أنها غير جوهرية، أو إذا أصبحت هذه الأخيرة جوهرية، وقد ينخفض سعر أسهم الاكتتاب بسبب حدوث أو تحقق أي من هذه المخاطر، أو غيرها، مما قد يتسبب في خسارة المكتتبين لاستثمارهم بشكل جزئي أو كلي.

المخاطر المتعلقة بنشاط المصرف

حداثة المصرف

مصرف الإنماء هو شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس، ولم يقم المصرف من قبل بمزاولة أي نشاطات تجارية أو تشغيلية، إلا أن إدارة المصرف الحالية والمساهمون المؤسسون لديهم خبرات مصرفية كبيرة وقد أعدوا خطة عمل لتشغيل المصرف والنمو بعملياته، كما قاموا بدراسة لسوق النشاط المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتمت الإفادة من تلك النتائج في وضع الخطط التشغيلية للمصرف، ولا يمكن القطع بأن الخطط المرسومة والنتائج المتوقعة لنشاط المصرف سوف تتحقق على أرض الواقع.

توقعات النمو

يعد القطاع المصرفي السعودي من القطاعات الواعدة من حيث النمو في حجم العمليات، وذلك نظراً للتطور الملحوظ الذي يشهده الاقتصاد السعودي واقتصاديات المنطقة بشكل عام، ومع تنامي الطلب على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، بالرغم من تراجع أرباح بعض المصارف خلال العام ٢٠٠٧م، إلا أن إدارة مصرف الإنماء تعتقد أن بإمكانها الإفادة من عوامل النمو الموجودة في السوق حاليًا ، نظرًا للعدد المحدود من المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية ، التي من المتوقع أن تواصل مسيرتها لمضاعفة فرص العمل والنجاح للمصرف، وبالرغم من وجود عدد من كوادر الإدارة العليا في المصرف حاليًا وعزم المصرف الاستمرار في عملية التوظيف للكفاءات المؤهلة لشغل مناصب تتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم، إلا أنه لا يوجد ما يؤكد إفادة المصرف من الفرص الواعدة أمامه أو تحقيق النجاحات المتوقعة له على الشكل الأمثل وذلك لاحتمال حدوث أي تغير في الظروف الاقتصادية المحيطة أو عدم تمكن المصرف من تنفيذ خطط عمله بالشكل المرجو، وقد يؤثر ذلك على النتائج المتوقعة لعمليات المصرف ، ثم على وضعه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المستثمرين.

عدم التمكن من تنفيذ خطط التوسع الجغرافي لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد

تمثل شريحة الأفراد واحدة من أهم الشرائح التي يعتزم المصرف تقديم خدماته المصرفية لها، ويعتزم المصرف إرساء قواعد متينة لأسس العلاقة مع عملائه من شريحة الأفراد، إلا أن ذلك يستلزم انتشار المصرف بشكل واسع ومتطور ليتمكن من خدمة هذه الشريحة في كافة أرجاء المملكة بشكل متميز، وقد شملت خطط أعمال المصرف التي أعدت لهذا الغرض على خطة للتوسع عن طريق فتح فروع للمصرف وإقامة أجهزة الصرف الآلي في المناطق الحيوية المختلفة من المملكة والإفادة من شبكة الأنترنت لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء في المرحلة الأولى لخطة توسع خدمات الأفراد، وقد تم البدء في تنفيذ الخطط المرسومة، غير أن أي عائق يمكن أن يظهر لاحقاً، كعدم تنفيذ خطة التوسع بشكل كامل، أو في المدة الزمنية المحددة لها، أو عدم تمكن المصرف من استئجار أو بناء العقارات المناسبة لإقامة فروعه في المواقع ذات الجذب العالي لشريحة الأفراد، أو عدم التمكن من إيجاد مواقع مناسبة لإقامة أجهزة الصراف الآلي، قد يحد من جدوى الخدمات المصرفية للأفراد ويؤثر سلبيًا على نتائج عمليات المصرف المتوقعة ووضعه المالي.

الاعتماد على أشخاص رئيسيين في إدارة المصرف

عملت لجنة المساهمين المؤسسين ("المساهمين المؤسسين") على استقطاب الكوادر الإدارية المؤهلة من ذوي الخبرة الطويلة في مجال إدارة المصارف لشغل مناصب الإدارة العليا بمصرف الإنماء، وسيتم الاعتماد على كوادر الإدارة العليا في المصرف لتأسيس دعائم استمرار الأقسام الرئيسة في المصرف، ويمكن أن يؤثر مغادرة واحد أو أكثر من أعضاء فريق الإدارة العليا سلبًا على تنفيذ خطط العمل المستقبلية في المصرف، كما أنه لا يوجد ما يضمن قدرة المصرف على إيجاد بدلاء لهؤلاء الأعضاء في الوقت المناسب، مما قد يترتب عليه تأثير سلبي على نتائج عمليات المصرف المتوقعة ووضعه المالي.

الالتزام بضوابط وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي

تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما" أو"مؤسسة النقد") إلى المحافظة على سلامة عمليات المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث تخضع جميع المؤسسات المالية العاملة بالمملكة إلى ضوابط و قوانين مؤسسة النقد، وتلزم هذه الضوابط المصارف السعودية بالاحتفاظ بنسب أداء معينة تحفظ للمصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته بحيث لا يتعرض القطاع المصرفي والاقتصاد برمته إلى تداعيات سلبية، وقد تؤدي عدم قدرة المصرف على الوفاء بمتطلبات الأداء التي تفرضها مؤسسة النقد إلى التعرض لجزاءات أو إيقاف للنشاطات مما يترتب عليه تأثير سلبي على نتائج عمليات المصرف، ومع استحداث إدارة متخصصة

في المراقبة الداخلية مستقبلاً وتزويد مؤسسة النقد بتقارير عن أداء المصرف بشكل منتظم تعتقد إدارة المصرف أن احتمال تعرض المصرف لمثل هذه الإجراءات يعد محدوداً جدّاً.

الرخص والتصاريح الرئيسة

بالرغم من أن مصرف الإنماء قد تأسس بموجب مرسوم ملكي تم بموجبه الموافقة على تأسيس المصرف لمزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفق الأحكام والضوابط الشرعية، وقد جرى العمل على استكمال جميع المتطلبات النظامية لإتمام إنشاء المصرف، إلا أنه قد تتطلب خطط العمل والتوسع في المصرف مستقبلاً لمزيد من الرخص والتصاريح التي يلزم استخراجها من جهات العمل الرسمية ذات العلاقة، ويترتب على عدم التمكن من الحصول على هذه الرخص والتصاريح في المستقبل في الوقت المناسب إلى تأخر إنجاز نشاطات المصرف مما قد يترتب عليه تأثير سلبي على نتائج عمليات المصرف ووضعه المالي.

إعاقة سير العمل

بالرغم من أن المصرف ينوي إبرام المزيد من عقود التأمين التعاوني ضد المخاطر الأساسية التي من المحتمل أن تتعرض لها ممتلكات المصرف الحالية أو المستقبلية كالحرائق والأضرار الناتجة عن الحوادث المفاجئة، ورغم اتخاذ إجراءات السلامة اللازمة والمطلوبة لتلافي حدوث مثل هذه الأضرار، وإعداد خطط لمتابعة العمل حال وقوع الكوارث، إلا أن حدوث أي من هذه المخاطر قد يترتب عليه تعطيل مؤقت لنشاطات المصرف، كما أن التقصير في تعويض المصرف عن الأضرار التي قد تلحق به من قبل شركات التأمين سيحمل المصرف بعض الخسائر لإعادة تأهيل الممتلكات التي قد يلحق بها الضرر، كل ذلك قد يؤثر بشكل سلبي على نتائج عمليات المصرف المتوقعة ووضعه المالي.

عدم ممارسة المصرف لأي نشاطات في السابق

مصرف الإنماء هو مجموعة مصرفية إسلامية تأسست بغرض الإسهام في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في المملكة العربية السعودية، وباعتباره حديث التأسيس، لم يقم مصرف الإنماء بأي نشاطات تشغيلية فيما مضى، وقد يواجه المصرف كأي منشأة أخرى حديثة التأسيس بعض الصعوبات المتعلقة ببدء عمليات التشغيل وتحقيق أرباح تشغيلية خصوصاً في السنوات الأولى من النشاط، وسيقوم المصرف باستهداف أهم الشرائح التي تطلب الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في المملكة في المرحلة الأولى من تشغيل المصرف، ومع أن المصرف قد قام بتعيين كوادر مؤهلة لشغل المناصب العليا في المصرف ويعمل حاليًا على زيادة عدد الموظفين بما يتناسب مع حجم المصرف، ومع نية المصرف القيام بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية والحلول المصرفية بشكل متطور ومتميز يتناسب مع الطلب المتزايد على هذه الخدمات في المنطقة تحت إشراف هيئة شرعية، إلا أنه لا يضمن قدرة المصرف على إنجاح خطط العمل الموضوعة بالشكل الأكمل، كما أنه لا يوجد ضمان لحجم العائد الذي سيتحقق من العمليات خصوصاً خلال المرحلة الأولى لتشغيل المصرف أو لعدم تحقيق خسائر تشغيلية خلال السنوات الأولى من العمل.

الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية من أهم الموارد التي يعتمد عليها قطاع المصارف بشكل عام، ويسعى مصرف الإنماء إلى الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق توظيف الكوادر المؤهلة لشغل الوظائف الملائمة في المصرف، وتقوم اللجنة التأسيسية بالمصرف بالعمل مع أعضاء فريق الإدارة العليا لتحديد احتياجات المصرف من الأفراد الرئيسين لشغل المناصب الأساسية في المرحلة الأولى من تأسيس المصرف، وستقوم إدارة المصرف مستقبلاً بعد نمو عمليات المصرف بالعمل عبر إدارة الموارد البشرية المتخصصة بزيادة عدد موظفي المصرف بحسب الحاجة والعمل على إعداد برامج التدريب والتأهيل لهم، وفي حالة مواجهة إدارة المصرف لأي معوقات أثناء عملية التوظيف أو عدم تمكنها من إيجاد الكوادر المؤهلة المطلوبة، خصوصاً مع وجود الطلب المتزايد من المصارف العاملة في المملكة لتوظيف الكوادر المؤهلة من ذوي الخبرة في مجالات عملها، قد لا يتمكن المصرف من إنجاح خطط العمل مما قد ينعكس سلباً على نتائج عمليات المصرف المتوقعة ووضعه المالي، كما أن عدم تمكن المصرف من إيجاد كوادر مؤهلة من الجنسية السعودية بما يفي بمتطلبات السعودة الصادرة من وزارة العمل ومؤسسة النقد والتي تنص على أن الحد الأدنى للسعودة في المصارف السعودية هو ٨٠% قد يؤدي إلى تعطيل بعض الإجراءات القانونية أو الرخص أو التصاريح التي تصدر من هذه الجهات أو أي جهات أخرى ذات علاقة، وقد يؤثر ذلك بشكل سلبي على نشاطات المصرف.

التمكن من المحافظة على مستويات الجودة المرجوة

قامت إدارة المصرف بالاستثمار في الإمكانيات والموارد البشرية لتتمكن من تشغيل المصرف والنمو في عملياته وفق خطط العمل الموضوعة من قبل إدارة المصرف، ومع وجود الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في المملكة ومنطقة الخليج العربي تتوقع إدارة المصرف نموًّا في حجم العمليات في المستقبل، ومع تنامي وزيادة عدد العملاء في المصرف ونمو عملياته فقد تضطر إدارة المصرف لزيادة عدد الكوادر والموظفين لديها بما يتناسب مع حجم الطلب، وفي حالة عدم قدرة المصرف على إيجاد الكوادر المناسبة في الوقت المناسب قد يتعرض مستوى الخدمات في المصرف إلى التذبذب نظراً لزيادة ضغط العمل على الكوادر والموظفين القائمين على الأعمال، مما قد ينعكس مستقبلاً بشكل سلبي على نتائج عمليات المصرف.

نظم إدارة المخاطر في المصرف

قام مصرف الإنماء بإنشاء إدارة متخصصة لإدارة المخاطر مهمتها الإشراف على عمليات المصرف والتأكد من عدم الدخول أو تنفيذ أي عمليات من شأنها أن تعرض المصرف في المستقبل لعواقب أو مطالبات قد تؤثر على نتائج عملياته، ومع نية المصرف القيام بتطوير نظم إدارة المخاطر لديه، يظل ضمان قدرة المصرف على الإفادة من هذه النظم المتطورة مرهون بالتجربة في المستقبل، ونظراً لكون المصرف في مرحلة التأسيس ولم يبدأ بعد في ممارسة نشاطاته يبقى قائمًا احتمال عدم قدرة المصرف على الإفادة

من نظم إدارة المخاطر بشكل فعَّال ، مما قد يزيد من احتمال تعرض المصرف لمخاطر التمويل في المستقبل مما قد يؤثر بشكل سلبي على الوضع المالي للمصرف مستقبلاً.

مصاريف التأسيس والاستثمارات المستقبلية

يتطلب مجال عمل المصرف الاستثمار في البنية التحتية من نظم التقنية الحديثة والخاصة بنظم إدارة المعلومات وخدمة العملاء ونظم إدارة شبكات الصرف الآلي والهاتف المصرفي والتداول الإلكتروني ونظم حماية شبكات المصرف من المخاطر التشغيلية وحماية معلومات العملاء والاستثمار في بناء شبكة من الفروع والصرف الآلي، ويتطلب ذلك استثمارات ضخمة وتطويع النظم التقنية إلى متطلبات المصرف وتدريب الكوادر لإدارتها بكفاءة، وفي حالة عدم التمكن من تنفيذ الخطط الاستثمارية للمصرف بصورة متكاملة أو في الوقت المحدد لها قد تتأثر قدرة المصرف على تنفيذ خطته الإستراتيجية مما قد يؤثر على نتائج عملياته.

تأخر بدء العمليات

يتوقع القائمون على المصرف بداية العمليات التشغيلية في المستقبل القريب ، وقد يترتب على عدم المقدرة في بدء العمليات بحسب الخطط الموضوعة من قبل إدارة المصرف أو في موعدها المحدد نتائج سلبية على أعمال المصرف ونتائجه المالية.

المخاطر المتعلقة بالسوق

الظروف الاقتصادية

إن أوضاع الاقتصاد السعودي لها تأثير كبير على أداء المصارف، كما أن المؤشرات الاقتصادية، ومنها أسعار البترول والإنفاق الحكومي وتعداد السكان والعمالة والظروف السياسية سيكون لها تأثيرًا مباشرًا على خدمات المصرف، هذا ويتوقع أن يرتفع معدل النمو بسبب الفائض في ميزانية الدولة مما قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة السيولة الأمر الذي قد يؤدي إلى نمو أعمال المصارف السعودية، وقد كان لتطور السوق المالي السعودي أثر مهم على نمو أعمال المصارف السعودية، ومع مرور السوق حاليًا بمرحلة تصحيح بدأت مع بدايات العام ٢٠٠٦م تأثرت نتائج أعمال المصارف بشكل سلبي خصوصاً فيما يتعلق ببند العمولات والأتعاب البنكية، إن أي تباطؤ في النشاط الاقتصادي و/أو استمرار مرحلة التصحيح قد يؤثر سلباً على أعمال المصرف.

المنافسة

سيواجه مصرف الإنماء منافسة متزايدة من قبل منافسيه من البنوك الحالية أو تلك التي تعتزم العمل في المملكة في المستقبل، ويمتلك المنافسون لمصرف الإنماء فروع كثيرة وخبرات طويلة في مجال الخدمات والمنتجات المالية والتسويق مقارنةً مع المصرف، ويمكن أن تعزز هذه الخبرة للمنافسين من إمكانية قيامهم بتطوير منتجات ونظم وخدمات تتفوق على التي سيقدمها مصرف الإنماء، كما أن هذه الخبرة قد تسمح للمنافسين بالتكيف بسرعة أكبر أو بكفاءة أعلى مع معطيات السوق والتقنيات الجديدة مقارنة مع مصرف الإنماء، ولا يمكن أن تكون هناك أي ضمانات بأن مصرف الإنماء سوف يتمكن من استقطاب الشرائح المستهدفة من العملاء بالحجم والوقت المناسبين والتنافس بشكل فاعل مع المنافسين الحاليين أو المستقبليين أو أن الضغوط التنافسية التي سيواجهها المصرف لن تؤدي إلى أثر سلبي جوهري على أعماله أو مركزه المالي أو نتائج عملياته.

كما سيواجه المصرف بعد حصوله على التراخيص اللازمه، منافسة متزايدة في مجال أعمال إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الوساطة المالية من البنوك الحالية ومن عدد متزايد من الشركات المتخصصة في ذلك المجال والمرخص لها من قبل هيئة السوق المالية، وقد تتمكن تلك الشركات الجديدة، و/ أو البنوك الحالية من تقوية مركزها في السوق، أو استقطاب عدد من العملاء المستهدفين من قبل المصرف، وقد لا يتم اطلاق الخدمات المذكورة في أوقاتها المحددة لأي سبب، مما يؤثر في الحصص المستهدفه من قبل المصرف في مجال الخدمات المذكورة، ويؤثر على نتائج أعمال المصرف.

تقلب معدلات العمولة

إن تقلب معدلات العمولة له دور مهم وأساسي في القطاع المصرفي، كما أن المحافظة على الهامش الصافي للعمولة أحد أكبر التحديات في هذا القطاع، ويقدر في الوقت الحاضر أن نسبة كبيرة من المودعين في المملكة العربية السعودية لا يحصلون على أية عمولات على حساباتهم المصرفية، كما يمكن أن يتعرض الهامش الصافي لمعدلات العمولة إلى ضغط في المستقبل، وقد يضطر مصرف الإنماء لتقديم حسابات استثمارية، يُدفع للمودعين عمولة من خلالها؛ من أجل استقطاب الأموال، ويمكن أن يؤدي هذا إلى أثر سلبي على معدلات الربحية، كما يجب أن تكون هذه المدفوعات متوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية التي هي مبدأ عمل المصرف.

ظهور تقنيات جديدة

إن الاستثمار في التقنيات الحديثة هو أحد أسباب تميز البنوك، وقد كانت التقنية المحفز الرئيس لتحسين إنتاجية القطاع المصرفي وكفاءته، وفي الأسواق المستهدفة من قبل المصرف ، ستتميز منتجات مصرف الإنماء وخدماته بالتطور المستمر لمعايير القطاع والتقنية سريعة التغير التي تنشأ عن طلب العملاء في القطاع المصرفي، ويطلب العملاء من البنوك بشكل متزايد توفير حل شامل لاحتياجاتهم التجارية أو الشخصية بأكفأ طريقة ممكنة، وسوف يعتمد نجاح المصرف بدرجة كبيرة على قدرته على الآتي:

- توقع احتياجات عملائه وتوفير المنتجات والنظم والخدمات لتلبية تلك الاحتياجات.
- تطوير منتجات ونظم وخدمات جديدة تكون مقبولة لعملائه.
- تميز منتجاته وخدماته عن المنتجات والخدمات التي يقدمها منافسوه.
- تحسين وتعزيز المنتجات والخدمات بعد بدء العمليات.

فإذا لم يتمكن المصرف من مسايرة التغيرات التقنية في القطاع، يمكن أن يتعرض لعدم النجاح في طرح المنتجات والنظم والخدمات الجديدة أو المحسنة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض ربحيته وعدم الحصول على حصته السوقية المستهدفة.

البيئة النظامية

إن القطاع المصرفي هو أحد أكثر القطاعات الخاضعة للرقابة في العالم، إذ لا يتوجب فيه الالتزام بالأنظمة واللوائح المحلية ذات العلاقة فحسب، ولكن بالمعايير الدولية أيضاً، مثل اتفاقيات بازل ١ و ٢ ومبادئ بازل المصرفية الأساسية لعام ١٩٩٧م، مما يؤدي إلى فرض رقابة وقيود نظامية شديدة على المصارف، وطريقة عملها.

ومن جانب الاقتصاد الكلي، تهدف الرقابة على البنوك إلى إعطاء البنوك المركزية السيطرة على العرض النقدي والاحتياطي المصرفي سعيًا إلى توجيه خطى النمو الاقتصادي الوطني والحد من النشاطات التي من شأنها الضرر بالاقتصاد والمجتمع، أما على صعيد الاقتصاد الجزئي، فتهدف الرقابة إلى المحافظة على سلامة النظام المالي وصحته، فالأنظمة التي تؤثر على النشاطات المسموح بها للقطاعات ذات العلاقة (على سبيل المثال بيوت الوساطة وصناديق الاستثمار وشركات التأمين) يمكن أن تؤثر على البيئة التنافسية للبنوك.

وضمن إطار الإشراف والرقابة النظامية، يتكرر التركيز على مسألة كفاية رأس المال، وفي كثير من النواحي، يعد رأس المال (وعلى وجه التحديد نسب الرفع المالي) هو العامل المحدد لمدى الرقابة والإشراف على نشاطات المنشأة، والجدير بالذكر أن الإجراءات الرقابية الهادفة إلى زيادة قاعدة الملكية في القطاع المصرفي تؤثر مباشرة على التخطيط الإداري فيما يتعلق بالعائد على رأس المال.

المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية

عدم وجود سوق سابق للأسهم

لا يوجد ضمان بأن سعر الاكتتاب سيكون مساوياً لسعر تداول الأسهم في السوق المالية، حيث إنه لم يوجد سوق سابق لتداول أسهم المصرف ولم يتم تداولها في السوق المالي السعودي، وقد يتغير سعر السهم في السوق بعد التداول بشكل كبير؛ وذلك نظراً لعدد من العوامل المؤثرة على أداء السهم، منها نتائج المصارف العاملة بالمملكة، أو الظروف الاقتصادية، أو أي عوامل أخرى خارجة عن إرادة المصرف.

توزيع الأرباح

تعتمد قدرة المصرف على توزيع أي أرباح من تشغيل المصرف في المرحلة الأولى على مدى ربحيته بعد حسم الاحتياطات النظامية، وبالرغم من أن المصرف يعتزم توزيع أرباح سنوية على حملة أسهمه، فإنه لا يقدم أي ضمان بأنه سيكون هناك توزيع أرباح في السنوات الأولى من النشاط، ولا أي ضمان بالنسبة للمبلغ الذي سيتم توزيعه في أي سنة مالية معينة بعد ذلك.

تذبذب سعر السهم

قد لا يتمكن المكتتبون في مصرف الإنماء من بيع أسهمهم بسعر الاكتتاب أو بسعر أعلى منه، كما يمكن أن تؤثر تقلبات سوق الأسهم والأوضاع الاقتصادية بشكل سلبي على سعر السهم.

بيع الأسهم مستقبلاً

إن بيع عدد كبير من أسهم المصرف بعد عملية الاكتتاب أو التنبؤ بوقوع ذلك قد يؤثر على سعر السهم، وبعد إكمال الاكتتاب سيخضع المساهمون المؤسسون لحظر مدته ثلاث سنوات، من بداية التداول على أسهم المصرف، لا يجوز لهم خلالها بيع أسهم المصرف التي يمتلكونها، ومع أن المصرف لا ينوي إصدار أسهم إضافية في الوقت الحاضر، إلا أن إصدار أسهم إضافية أو قيام المساهمين المؤسسين ببيع عدد كبير من أسهمهم بعد مدة الحظر، وبعد موافقة هيئة السوق المالية قد يكون له تأثير على سعر أسهم المصرف في السوق.

القطاع المصرفي

إن المصادر التي استمدت منها المعلومات الواردة عن القطاع المصرفي السعودي هي: الدراسة المعدة من قبل المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية، و تقرير سامبا الاقتصادي الصادر في فبراير ٢٠٠٧م، و تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي الدورية، وورقة العمل "قضايا القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية" الصادرة في أغسطس ٢٠٠٦م من قبل بنك التسويات الدولي، وتقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م، وتقرير بيت الاستثمار العالمي عن القطاع المصرفي السعودي "Saudi Arabia Banking Sector: biggest beneficiary of the economic boom" الصادر في سبتمبر ٢٠٠٦م.

إن المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية هو مكتب مستقل متخصص في إعداد الدراسات السوقية والاستشارات التحليلية يتركز مجال عمله في منطقة الشرق الأوسط، تأسس المركز عام ١٩٧٩م ، ويقع المركز الرئيس له في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

ولا يملك المركز العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بذاته أو الشركات التابعة له أو مساهميه أو مديريه أو أي من أقاربهم أي حصة أو مصلحة أيًّا كان نوعها في المصرف، وقد منح المركز العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية موافقته الخطية، ولم يقم بسحبها، بشأن استعمال معلوماته وأبحاثه المتعلقة بالقطاع المصرفي كما هو في هذه النشرة.

البيئة الاقتصادية العامة

مقدمة

يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يشكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي ما نسبته ٥٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وما يعادل ١٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة[٣]، ويمر الاقتصاد السعودي حاليًّا بمرحلة نمو لم يشهدها منذ أوائل عقد الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي ساهم في نمو الناتج المحلي الاسمي في المدة من العام ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٦م بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٦,٥بالمئة، ليصل إلى ١,٣٠٤ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٦م، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧م حوالي ١,٤١٤ مليار ريال سعودي بالأسعار الجارية وفقًا لتقديرات مصلحة الإحصائات العامة والمعلومات، ولتعزيز هذا النمو، قامت المملكة على مدى السنوات الماضية بإجراء الكثير من التغييرات في سياساتها بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تخفيض إعانات الدعم، واتباع مجموعة جديدة من القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتغيير القوانين التجارية، وتسريع برامج الخصخصة، وتعديل الضرائب على الشركات والمؤسسات الأجنبية.

أداء الاقتصاد الكلي[٤]

أظهرت بيانات النمو الأولية لعام ٢٠٠٧م أن أداء اقتصاد المملكة جاء قويًّا، ولقد سجل الناتج الإجمالي الفعلي نموًّا بمعدل ٣,٥ بالمئة أي أقل من معدل العام ٢٠٠٦م الذي بلغ ٤,٢ بالمئة ، وهذا نتيجة لانخفاض إنتاج النفط في أوائل عام ٢٠٠٧م، كما ارتفع النمو في القطاع الخاص غير النفطي بصورة إيجابية بواقع ٥,٩ بالمئة، وكان قطاع النقل والاتصالات هو أكثر القطاعات نموًّا بنسبة ١٠,٦ بالمئة؛ وذلك نتيجة للزيادة السريعة في استخدام الهاتف الجوال وتحرير السوق المحلي في مجال النقل الجوي، كذلك تراجع نمو القطاع الصناعي غير النفطي من ١٠ بالمئة في ٢٠٠٦م إلى ٨,٦ بالمئة في ٢٠٠٧م، وتشكل الإيرادات النفطية حوالي ٩٠ إلى ٩٥ بالمئة من إجمالي إيرادات الصادرات السعودية، كما تشكل ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من إيرادات الدولة ككل، وحوالي ٤٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ميزانية العام ٢٠٠٧ م

كان العام المالي ٢٠٠٧م قويًّا من ناحية الأداء المالي، وقد استخدم جزء من فائض الميزانية في تعزيز الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي وفي خفض الدين المحلي، حيث كان فائض الميزانية ثالث أكبر فائض في تاريخ المملكة وذلك عند مستوى ١٧٨,٥ مليار ريال، مقارنة بمبلغ ٢٧٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، إضافة لذلك تم تجنيب بعض المبالغ لاستيفاء حاجة المشاريع الرأسمالية مستقبلاً ولزيادة رأس مال صندوق التمويل العقاري الذي يستثمر في تمويل المشاريع العقارية، وذلك عبر مدة زمنية قدرها ٥ سنوات، حيث يقدم الصندوق قروضًا للمواطنين لبناء المساكن.

الشكل رقم (٢): تطورات الميزانية عام ٢٠٠٧م

(مليار ريال سعودي)	تقديرات الميزانية	الأرقام الفعلية	معدل التغيير
الإيرادات	٤٠٠	٦٢١,٥	%٥٥
المصروفات	٣٨٠	٤٤٣	%١٧
رصيد الميزانية	٢٠	١٧٨,٥	%٧٩٣

المصدر: وزارة المالية

[٣] تقديرات سامبا

[٤] بيانات وزارة المالية

وقد تخطت المصروفات الفعلية تلك المقدرة بواقع ١٧ بالمئة متماشية مع النمط التاريخي لها، هذا و قد فاقت الإيرادات الفعلية الإجمالية الإيرادات المقدرة في الميزانية بنسبة ٥٥ بالمئة؛ وذلك بسبب تخطي عائدات النفط المستوى المقدر لها في الميزانية.

وقد عززت مؤسسة النقد احتياطاتها الأجنبية خلال الأشهر العشر الأولى من العام المالي ٢٠٠٧م بنسبة ٢٣ بالمئة، أي ما يعادل ١٨٦ مليار ريال لتبلغ ١,٠١٦ مليار ريال، كما أن حجم الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد تكفي لتغطية واردات المملكة لمدة ثلاث سنوات ونصف، وتوفر هذه الاحتياطات وسادة مالية تكفي لامتصاص حالات تراجع أسعار النفط كما توفر سنداً قويّاً للربط بين الريال والدولار، وتعادل الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد موجودات النظام المصرفي السعودي برمته، ووفقاً لأي من هذه المعايير فإن دعائم الاقتصاد السعودي تعد قوية، وقد تراجع الدين الحكومي المحلي بالكامل إلى ٢٦٧ مليار ريال (٧١,٢ مليار دولار) بنهاية العام ٢٠٠٧م، من ٣٦٦ مليار ريال (٩٧,٦ مليار دولار) عند نهاية عام ٢٠٠٦م، وساعد تراجع الدين العام والنمو الاقتصادي الحثيث في تحسين أوضاع مديونية الدولة بصورة كبيرة، حيث تقلصت نسبة الدين العام إلى ١٩ بالمئة من الناتج الإجمالي، مقارنة بذروته عند مستوى ١١٩ بالمئة من الناتج الإجمالي عام ١٩٩٩م، وتظهر البينات الأولية أن الاستثمار في أدوات الدين الحكومي ارتفع بمستوى طفيف بمبلغ يعادل ١ مليار ريال خلال العشرة أشهر الأولى من العام ٢٠٠٧م.

التجارة وميزان المدفوعات[٥]

سجل نشاط الاستيراد والتصدير نموًّا قويًّا خلال عام ٢٠٠٧م ، وقد دعم الارتفاع في أسعار النفط إيرادات الصادرات النفطية حيث بلغ النمو في هذا القطاع ٨ بالمئة بحسب القيمة الاسمية، كما بلغ حجم الصادرات غير النفطية في نفس العام ما مقداره ١٠٦,٨ مليار ريال، أي زيادة بنسبة ٢٤,٩ بالمئة من ٢٠٠٦م، وذلك بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات البتروكيماوية، أما بالنسبة لواردات السلع والخدمات فقفزت بنسبة ٢٠,٥ بالمئة ليصل حجم الواردات من السلع والخدمات إلى ٥١٢ مليار ريال.

المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

تطور النظام المصرفي[٦]

يرجع تاريخ إنشاء أول بنك تجاري في المملكة إلى عام ١٩٢٦م، عندما بدأت شركة هولندا التجارية العمل، لتصبح فيما بعد بنك ألجيمينا الهولندي الذي احتكر العمل حتى أواخر الأربعينات، وفي عام ١٩٤٧م بدأت عمليات بنك الهند الصينية حينما فتح فرعا وتبعه البنك العربي المحدود في عام ١٩٤٩م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط في عام ١٩٥٠م، والمصرف الوطني لباكستان في عام ١٩٥٠م، بعد ذلك قامت الحكومة السعودية بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما" أو "مؤسسة النقد") في أكتوبر من عام ١٩٥٢م، التي أصبحت منذ ذلك الحين الجهة التنظيمية للقطاع المصرفي.

بعد إنشاء مؤسسة النقد، اتبعت الحكومة سياسة متحررة ومفتوحة، وسمحت بفتح فروع لبنوك أجنبية جديدة منها بنك القاهرة، وبنك ايت دو تريمير اللبناني، وسيتي بنك، هذه المجموعة الأولى من المصارف الأجنبية قامت بربط الحكومة السعودية مع الأسواق المالية العالمية، وشجعت المنافسة في البيئة المحلية، وخلال هذه المدة منحت الحكومة الترخيص لثلاثة مصارف محلية هي: البنك التجاري الوطني الذي تم الترخيص له في عام ١٩٥٣م، وبنك الرياض الذي بدأ عملياته في عام ١٩٥٧م، والبنك الوطني في يناير من عام ١٩٥٨م (تم دمجه لاحقًا ببنك الرياض).

وبحلول عام ١٩٧٥م، كانت هناك ١٠ بنوك عالمية تعمل في المملكة من خلال ٢٩ فرعاً، كانت هذه المؤسسات تعمل فروعًا لشركاتها الأم، ومع تغير الاقتصاد السعودي بعد انتعاش عائدات النفط في منتصف السبعينات، والتوسع والنمو السريع الذي شهده الاقتصاد، ازداد الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية بصورة مضطردة وواجهت المصارف صعوبة في التعامل مع هذا الارتفاع، ونتيجة لذلك أدركت الحكومة حاجتها إلى وجود بنوك أكبر وأقوى، كما لوحظ أن رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع المصرفي غير كافية وتحول دون نمو رقعة المصارف جغرافيًّا وتوسعها في تطبيق التكنولوجيا الحديثة وإتاحة فرص جديدة للتوظيف.

وبينما قامت الحكومة بتشجيع جميع المصارف الأجنبية لاستثمار مزيد من الأموال، أدركت في نفس الوقت وجود العديد من المستثمرين المحليين المستعدين لتقديم استثمارات رأسمالية كبيرة لتطوير الجهاز المصرفي، وفي عام ١٩٧٦م، قام مجلس الوزراء بتقديم فرصة للمصارف الأجنبية العاملة في المملكة لتكوين مشاريع مشتركة مع المصارف السعودية، وتطلب هذا القرار من المصارف الأجنبية تحويل عملياتها إلى شركات سعودية مساهمة مع إمكان احتفاظها بملكية تصل إلى ٤٠ بالمئة من الأسهم، وفي السنوات اللاحقة، وافقت جميع المصارف الأجنبية على هذه المقترحات والمشاريع المشتركة للإفادة من الحوافز المقدمة.التي شملت ما يلي :

- منح المصارف المشتركة الجديدة معاملة وطنية كاملة، على وجه المساواة مع المصارف التي يملكها سعوديون بالكامل، مما سمح لهم بسرعة توسيع شبكات فروعها والوصول إلى جميع المنافع والمزايا المتاحة للمصارف المحلية.
- قدمت عروضًا للشركاء الأجانب لتشجيعهم على الإدارة التقنية وعلى اتفاقات لتشغيل المصارف المشتركة، واحتفظت بإدارة شؤون المصارف، وقامت بتقديم الموارد البشرية والتقنية وغيرها من الخبرات والموارد.
- إعفاء من الضريبة لجميع المصارف المشتركة لمدة خمس سنوات من تاريخ التحويل، وقد مددت مدة الإعفاء من الضرائب بعد ذلك لمدة خمس سنوات إضافية.

---

[٥] بيانات وزارة المالية

[٦] ورقة العمل "قضايا القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية" الصادرة من قبل بنك التسويات الدولي

- إنشاء بنوك مساهمة سعودية يمتلك أسهمها عدد كبير من المستثمرين، وقد أسهم ذلك في تطوير سوق الأسهم السعودية وسرعان ما أصبحت أسهم المصارف ذات شعبية في أوساط المستثمرين، كذلك ساهمت هذه الزيادة في قيمة الاستثمارات المملوكة للمساهمين الأجانب.

كان لتحويل فروع المصارف الأجنبية إلى مصارف مشتركة آثار إيجابية، إذ إن هذا التحويل سمح لجميع المصارف بزيادة قاعدتها الرأسمالية، وقد ساعدت على زيادة السيولة لدى المصارف رغم الاضطرابات المحلية والدولية الاقتصادية التي واجهتها في الثمانينات والتسعينات، بعد هذه التغييرات، وخلال المدة من ١٩٨٢م إلى ٢٠٠٠م، لم يحصل أي بنك أجنبي أو محلي على تصريح بالتأسيس للعمل داخل المملكة، وذلك لاعتقاد الحكومة بأن البنوك التي تعمل في المملكة باتت قادرة على تلبية الخدمات البنكية المطلوبة من خلال الانتشار الواسع لهذه البنوك.

وخلال عقد التسعينات ، قام النظام المصرفي باستثمار مبالغ كبيرة في البنية التحتية لنظم الدفع وتقديم خدمات ومنتجات للعملاء باستخدام التقنية الحديثة، وتشمل هذه الخدمات أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الطرفية، والهاتف المصرفي، والإنترنت وتداول الأسهم إلكترونيًّا وغير ذلك، في حين أن النظام المصرفي ازداد حجمه ونشاطاته زيادة كبيرة، بينما لم يكن هناك سوى زيادة محدودة في عدد الفروع البنكية.

بنهاية العام المالي ٢٠٠٦م كان القطاع البنكي في المملكة يتكون من واحد وعشرين بنكاً، عشرة منها مدرجة في سوق الأسهم السعودية، وأحدها مملوك بأغلبيته لصندوق الاستثمارات العامة وهو البنك الأهلي التجاري، أما المصارف العشرة الأخرى فهي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية (بنك الإمارات الدولي، وبنك الكويت الوطني، وبنك البحرين الوطني، ودويتشه بانك، وبنك بي أن بي باريبا، وجي بي مورغان تشيس، وبنك مسقط، وبنك الدولة الهندي، وبنك باكستان الوطني، وبنك الخليج الدولي) تعمل في المملكة عبر تراخيص من مؤسسة النقد، ومن بين البنوك المدرجة أربع بنوك تجارية مملوكة جزئيّاً بنسب متفاوتة من مؤسسات مالية عربية وأجنبية، وهي: البنك العربي الوطني، والبنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي الهولندي، وبحسب الدراسة المعدة من قبل المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية يبلغ إجمالي عدد الفروع لكافة البنوك السعودية ١,٢٨٣ فرعاً موزعة على جميع مناطق المملكة بنهاية العام ٢٠٠٦م، ويعد مصرف الراجحي الأكبر من حيث عدد الفروع بواقع ٣٩٠ فرعاً يليه البنك الأهلي التجاري بواقع ٢٦٠ فرعاً.

المؤسسات الائتمانية المتخصصة[٧]

أنشأت الحكومة مؤسسات ائتمان متخصصة لإيصال الأموال إلى القطاعات والمجموعات العاملة في المملكة، وهذه المؤسسات هي نوع من أنواع البنوك التي تخدم نوعًا محددًا من النشاط الاقتصادي، وتنفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي بالذات، ولا يكون قبول الودائع من نشاطات هذه البنوك الأساسية، وهي تخدم قطاعات أساسية في الاقتصاد القومي، مثل القطاع العقاري والزراعي والصناعي والإسكاني، وليس من أهداف هذه البنوك الاستثمار قصير الأجل، بل إن معظم تمويلها للاستثمار يكون عن طريق القروض طويلة الأجل ومتوسطته، وهي تعتمد على الموارد التي تصلها من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والدعم المالي الحكومي لها، وهناك خمس مؤسسات ائتمان متخصصة تعمل داخل المملكة في مجالات تخصصها، وتضم كلاً من :

- البنك الزراعي السعودي، الذي تأسس في العام ١٩٦٣م لتقديم التمويل التنموي والمساعدات للقطاع الزراعي،
- بنك التسليف السعودي، الذي تأسس في العام ١٩٧١م لتقديم قروض لأغراض محدودة وبدون فوائد للأفراد السعوديين ذوي الدخول المنخفضة الذين لا يستطيعون الحصول على قروض من المصارف التجارية،
- صندوق الاستثمارات العامة، الذي تم تأسيسه في العام ١٩٧٢م للمساعدة على تمويل المشاريع الحكومية الكبيرة،
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، الذي تأسس في العام ١٩٧٤م لتقديم تمويل متوسط الأجل وطويله للمشاريع الصناعية، يصل إلى ٥٠ بالمئة من تكلفة مشاريع القطاع الخاص التي تفي بمتطلبات الصندوق،
- صندوق التنمية العقاري، الذي تأسس أيضًا في العام ١٩٧٤م لتشجيع إقامة المباني السكنية والتجارية للقطاع الخاص بتمويل جزئي بواسطة قروض بدون فوائد تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ريال سعودي للفرد ويستهدف المواطنين السعوديين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط،

كذلك يشتمل النظام المالي السعودي على ثلاث مؤسسات حكومية ذاتية الموارد تلعب دورًا مهمًّا في توفير التمويل والودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمساهمة في الشركات السعودية، وهذه المؤسسات هي المؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والصندوق السعودي للتنمية الذى تأسس في عام ١٩٧٤م لتمويل التجهيزات الأساسية للدول النامية وتمويل الصادرات السعودية.

فصل الخدمات المصرفية الاستثمارية عن الخدمات المصرفية التجارية

أصدرت هيئة السوق المالية لائحة الأشخاص المرخص لهم، التي تم بموجبها إلزام جميع المصارف العاملة في المملكة بفصل خدماتها المصرفية الاستثمارية (التي تشمل خدمات الوساطة المالية في الأوراق المالية وخدمات تمويل الشركات والمصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات الاستشارية وخدمات الحفظ الأمين) عن الخدمات التجارية الأخرى التي تقدمها، حيث أصبح من المتوجب على كل مصرف عامل في المملكة تأسيس شركة تابعة له يقوم من خلالها بتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية وفقًا لترخيص مستقل يصدر عن هيئة

---

[٧] موقع وزارة المالية الإلكتروني http://www.mof.gov.sa/ar/docs/ests/index.htm

السوق المالية لهذه الغاية، وتخضع أعمال ونشاطات الشركات التابعة للمصارف التي تقدم خدمات مصرفية استثمارية لإشراف ومراقبة هيئة السوق المالية بصفتها الجهة التنظيمية لقطاع أعمال الأوراق المالية في المملكة.

الميزات التنافسية للقطاع المصرفي السعودي

يحفل القطاع المصرفي السعودي بعدة مزايا تنافسية تمكنه من تقديم خدمات مصرفية متكاملة وحديثة لعملائه، وتجعله قطاعاً يتحلى بالاستقرار والقدرة على مواجهة أي تغيرات أو اضطرابات في الاقتصاد المحلي أو العالمي، كالتغير في أسعار النفط أو أسعار صرف العملات أو معدلات الفائدة، ومن هذه الميزات التنافسية وجود مشرع قوي وعادل، يتمثل في مؤسسة النقد العربي السعودي، يعمل على تطوير القطاع المصرفي وحث المصارف على تطبيق أحدث التشريعات التنظيمية، ومثالاً على ذلك تشريعات بازل ٢ التي يبدأ العمل على تطبيقها مع بداية العام ٢٠٠٨م، وكذلك يعد القطاع المصرفي السعودي هو الأكبر من حيث حجم الأصول مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ مجموع أصوله بنهاية العام ٢٠٠٦م ما مقداره ٨٦١ مليار ريال سعودي، ورغم ضخامة القطاع المصرفي في المملكة، قياسًا بالأرقام المطلقة، وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلا أنه يظل في الواقع واحدًا من أصغر القطاعات نسبيًّا، إذا ما قورن بالحجم الكلي للاقتصاد المحلي، إذ تبلغ نسبة القروض والودائع إلى إجمالي الناتج المحلي ما نسبته ٥١ و ٤٧ بالمئة على التوالي، ولهذا تعد التغطية المصرفية في المملكة منخفضة مقارنة مع أغلب دول مجلس التعاون الخليجي حيث تبلغ نسبة القروض والودائع إلى إجمالي الناتج المحلي في الكويت ٥٣ بالمئة و ٦٠ بالمئة، وفي الإمارات العربية المتحدة ٨٩ بالمئة و ٨٩ بالمئة، وفي البحرين ٥٨ بالمئة و ٨١ بالمئة، وفي قطر ٥٣ بالمئة و ٦٣ بالمئة على التوالي، وتعد نسب التغطية المصرفية في عُمان الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي إذ تبلغ نسبة القروض والودائع إلى إجمالي ناتجها المحلي ٣٤ بالمئة و ٣٤ بالمئة على التوالي، وتدل هذه النسب إلى وجود فرص نمو كبيرة للقطاع المصرفي السعودي، وإلى أن المصارف العاملة في المملكة ستستفيد من فرص النمو المتاحة[٨].

كما تعد الإدارات التنفيذية المحترفة والمؤهلة تأهيلا عاليًا إحدى أهم الميزات التنافسية للقطاع المصرفي السعودي، حيث أثمر الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع وانتداب المصارف الأجنبية لمديرين ذوي تأهيل عال بنقل الخبرة الإدارية والمعرفية للكوادر المحلية، هذا بالإضافة لما تقوم به مؤسسة النقد السعودي ممثلة بالمعهد المصرفي من تدريب وتأهيل للكوادر المحلية للعمل بالقطاع المصرفي.

ومما يميز القطاع المصرفي السعودي أيضاً تطوره التقني، حيث يعد من القطاعات المتقدمة تقنيّاً ومن أوائل المتبنين للتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، هذا وتشهد المصارف التجارية توسعاً ملحوظاً في تشغيل التقنية المصرفية الحديثة واستخدامها، بما في ذلك خدمات الهاتف المصرفي وشبكة الإنترنت، ويستدل على مدى انتشار استخدام التقنية الحديثة بأعداد المكتتبين في الاكتتابات الأولية عبر الوسائل الإلكترونية، مثل الهاتف المصرفي، وشبكة الإنترنت، وأجهزة الصرف الآلي، حيث بلغت نسب المكتتبين عبر هذه الوسائل ما نسبته ٨٠ بالمئة في عدد من الاكتتابات الأولية التي طرحت مؤخرًا، وبذلك أصبحت المصارف التجارية قادرة بشكل أكبر على خدمة الاقتصاد المحلي وعملائها من خلال تقديم مجموعة متكاملة وحديثة من الخدمات المصرفية ذات التكلفة التشغيلية المنخفضة، وبحسب الدراسة المعدة من قبل المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية بلغ عدد أجهزة الصرف الآلي في المملكة ٦,٠٦٧ جهازاً بنهاية العام ٢٠٠٦م، وتعد أجهزة الصراف الآلي الخاصة بمصرف الراجحي الأكثر حيث يبلغ عددها ١,٥٩٢ جهازاً يليه بنك الرياض بواقع ١,٢٦٢ جهازاً، وقد بلغ إجمالي العمليات التي تم تنفيذها من خلال أجهزة الصرف الآلي في المملكة خلال العام ٢٠٠٦م حوالي ٢٧٩ مليار ريال سعودي، وقد بلغ المتوسط لهذه العمليات ٤٤٥ ريالاً سعوديًّا بحسب الدراسة.

هذا ويتمتع القطاع المصرفي كذلك بمراكز وقوائم مالية جيدة، حيث إن الملاءة المالية للمصارف تعتبر عالية، فيبلغ متوسط نسب الملاءة المالية المرجحه للقطاع المصرفي السعودي ٢٠,٥ بالمئة، وتعد هذه النسبة أكبرمن ضعف المستويات المتعارف عليها عالميًّا التي حددتها لجنة بازل، المختصة بإصدار قواعد تنظم إدارة المخاطر في المصارف والمنبثقة عن بنك التسويات الدولي في العام ١٩٨٨م، عند ٨ بالمئة[٩]، ونظرًا لأهمية وجود مستويات ملاءة مالية مناسبة في المصارف للوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها ومساهميها، فإن ملاءة المصارف السعودية المرتفعة تعد مصدر طمأنينة للمودعين والمشرعين حيث تدل على قدرة المصارف على استيعاب أي هزات اقتصادية محتملة، هذا ويعد انخفاض تكاليف الودائع لدى المصارف السعودية مقارنة بنظيراتها الأجنبية من أهم الميزات التنافسية للقطاع المصرفي السعودي حيث يؤدي ذلك إلى تسجيل هامش ربحي مرتفع نتيجة للفارق الكبير بين ما تدفعه المصارف للمودعين وما تستوفيه من المقترضين، ويعود السبب الرئيس لهذه الظاهرة إلى كون الودائع الخالية من الفوائد، والمتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، تشكل ما نسبته ٤٠ بالمئة من إجمالي الودائع[١٠].

وإضافة إلى ذلك فإن القطاع يحظى بمعدلات تغطية مناسبة للقروض غير العاملة، حيث إن المصارف توفر نسب مخصصات كافية للقروض غير العاملة، وقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض بنهاية العام ٢٠٠٦م إلى ١,٧ بالمئة مما يدل على تحسن في نوعية الأصول المصرفية، ومن الإيجابيات الأخرى المميزة للقطاع المصرفي السعودي، نسب السيولة المرتفعة التي تبلغ ٨٠ بالمئة، وهذا

---

[٨] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

٩ تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

١٠ تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

مؤشر آخر على فرص النمو الواعدة التي تنتظر المصارف السعودية، حيث ما زالت هنالك إمكانية للتوسع في الإقراض خاصة القروض الاستهلاكية للأفراد ذات الهوامش المرتفعة والمخاطر المنخفضة نسبيًا[١١].

وبالإضافة لما تم ذكره من ميزات وفرص نمو القطاع المصرفي السعودي، فإنه من الجدير أيضاً ذكر بعض الفرص الاقتصادية والنظم التشريعية التي ستوفر فرص نمو جيدة للقطاع المصرفي في المستقبل المنظور، ومنها: (١) إنشاء هيئة السوق المالية وسن التشريعات المنظمة لسوق المال في عام ٢٠٠٣م التي أثمرت عن تطوير للخدمات المصرفية الاستثمارية، وأوجدت مصادر دخل أخرى لا علاقة مباشرة لها بالتغيرات في معدلات الفائدة، هذا وقد رخصت هيئة سوق المال في الآونة الأخيرة لأكثر من ٨٠ مصرف استثماري من بينها بعض المصارف الاستثمارية الأجنبية، (٢) قرب سن تشريعات منظمة للرهن العقاري[١٢]، إذ من المتوقع أن توفر هذه النظم آليات كفيلة بضمان حقوق الممولين، ومن المتوقع أن تحدث هذه التشريعات حركة نمو جيدة في القطاع العقاري وطلب متزايد على التمويل العقاري، مع العلم أن حصة المصارف في التمويل العقاري حاليًا تعد منخفضة جداً إذ لا تزيد عن ٣ بالمئة، بينما تبلغ ٤٥ بالمئة في بعض الدول الغربية[١٣]، (٣) توفر المشاريع الرأسمالية والمدن الاقتصادية الخمس المزمع إنشاؤها فرص جيدة للقطاع المصرفي لزيادة نشاطه التمويلي.

الفرص والميزات التنافسية للمصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية

أشارت تقديرات ستاندرد آند بورز للتصنيفات الوارده بتقرير صحفي بصيحفة الاقتصادية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٥م، إلى أن عدد المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في عام ٢٠٠٦م بلغ نحو ٣٠٠ مصرف ومؤسسة موزعة على ٦٠ دولة، حيث إن حجم الأعمال المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية أخذ في الازدياد حتى في البلدان غير الإسلامية، إضافة إلى تبني بعض الدول مثل ماليزيا والسودان للنظام الإسلامي في التمويل والاستثمار، ورغم تفاوت التقديرات حول حجم نشاط المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في العالم إلا أن المؤشرات تشير إلى النمو السريع لهذا النوع من المصارف، وتشير التقديرات كذلك إلى أن نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية حول العالم يبلغ ١٥ بالمئة، في حين يبلغ رأس مال هذه الفئة من المصارف نحو ١٣ مليار دولار، وتتراوح أصولها بين ٧٠٠ و٩٠٠ مليار دولار.

هذا وللمصارف السعودية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية فرص تنافسية واضحة مقارنة بالمصارف التقليدية، حيث تجتذب المصارف التقليدية جميع أنواع المودعين، في حين أن المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية تجتذب العملاء الذين يتوخون الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك، فإن المصارف المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها تتوفر لها ودائع خالية من الفوائد بنسبة أكبر من المصارف التقليدية مقارنة بحجم أصولها، مما يدعم معدلات الربحية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف في المملكة قد بدأت بتوفير منتجات وحلول مصرفية متوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها، إما من خلال مصرفية إسلامية بحتة، أو من خلال فروع مستقلة، ولهذا السبب أصبح التمييز بين المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية والمصارف التقليدية يقل في الآونة الأخيرة مما يجعل الطلب يتنامى على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها، ويكون المحرك الأساسي في نمو المصارف المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها.

أداء القطاع المصرفي السعودي[١٤]

حققت المصارف التجارية خلال عام ٢٠٠٦م معدلات نمو جيدة في بنود مراكزها المالية , ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي خاصةً للقطاع الخاص، وتحسن في مقومات الاقتصاد، وزيادة نشاط السوق المالية، وارتفاع مستوى الثقة، وحسن إدارة المصارف التجارية لمواردها المالية.

ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠٠٦م من خلال ارتفاع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي أصولها بنسبة ١٣,٢٤ بالمئة، ونمت ودائع العملاء بمعدل ١٦ بالمئة، وزاد نشاطها الائتماني والاستثماري المقدم للقطاع الخاص بنسبة ٩,٨ بالمئة وللمؤسسات العامة بنسبة ١٠,٤ بالمئة، وارتفعت أرباحها بنسبة ٣١ بالمئة، وزاد رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها بنسبة ٢٤ بالمئة، وواصلت المصارف التجارية نموها في النصف الأول من العام ٢٠٠٧م حيث حققت إجمالي أصولها زيادة سنوية بنهاية النصف الأول بلغت ٨,٧ بالمئة، ونمت ودائع العملاء بمعدل ١٩,٩ بالمئة، وزاد نشاطها الائتماني والاستثماري المقدم للقطاع الخاص وللمؤسسات العامة بنسبة ١٢,٧ و ٣,٩ بالمئة على التوالي، هذا وعزز رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها بنسبة ٦,٤ بالمئة، ومن الجدير ذكره أن أرباح القطاع البنكي السعودي انخفضت ١٧ بالمئة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٧م مقارنة بنفس المدة من العام ٢٠٠٦م، ويرجع هذا الانخفاض للإيرادات من رسوم خدمات الوساطة وإدارة الأصول نظراً للتراجع الذي شهده سوق الأسهم السعودي.

---

[١١] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

[١٢] مقابلة مع وزير المالية بصيحفة الرياض الصادرة بتاريخ ٢٠٠٧/٠١/١٧م

[١٣] تقرير عن مؤتمر "يوروموني" الأول عن التمويل الإسكاني بالمملكة بصيحفة الرياض الصادرة بتاريخ ٢٠٠٧/٠١/١٧م

[١٤] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

الميزانية العامة المجمعة للقطاع المصرفي

الموجودات

نتيجة للظروف المواتية التي شهدها العمل المصرفي في الأعوام الثلاثة الماضية، المتمثلة في تحسن معدلات النمو الاقتصادي المحلي خاصة القطاع الخاص وارتفاع أسعار النفط، أظهرت المصارف التجارية أداءً جيداً عززت من خلاله مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي الموجودات بين الأعوام ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م بمعدل نمو مركب قدره ١٤,٦ بالمئة في السنة لتبلغ ٨٦١ مليار ريال، وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام من قروض وسلف، وسندات محسومة، واستثمارات في عام ٢٠٠٦م بنسبة ٦,٦٦ بالمئة (٣٩,٧ مليار ريال) ليبلغ ٦٣٥,١ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ٢١,٦ بالمئة (١٠٥,٨ مليار ريال) في العام السابق[١٥].

الشكل رقم (٣): إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية

(مليون ريال سعودي)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو المركب
نقد في الصندوق	٤,٤٧٤	٧,٢٠١	١٢,٢١٨	٦٥,٢٥%
ودائع لدى المؤسسة	٢٧,٥٦١	٢٥,٤٤٥	٣٩,٨٤٣	٢٠,٢٣%
الموجودات الأجنبية	٩٢,٧٩٨	٩١,٤٣٠	١٢٩,٧٩٦	١٨,٢٧%
المطلوبات من القطاع الخاص	٣١٣,٩٢٨	٤٣٥,٩٢٦	٤٧٦,٠٢٠	٢٣,١٤%
مطلوبات على القطاع العام	١٧٥,٧٩٤	١٥٩,٤٧٨	١٥٨,٢١٨	-٥,١٣%
مطلوبات على مؤسسات غير مالية	٤٦٩	٥٣٨	٨٣٧	٣٣,٥٩%
موجودات أخرى	٤٠,٣٥٨	٣٩,٠٥٨	٤٤,١٥٨	٤,٦٠%
إجمالي الموجودات	٦٥٥,٣٨٢	٧٥٩,٠٧٥	٨٦١,٠٨٨	١٤,٦٢%

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ومن الملاحظ في السنوات القليلة الماضية أن إجمالي المطلوبات من القطاع العام أخذت في الانخفاض حيث إنها تراجعت مما يقارب ١٧٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ١٥٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، كما أنها كنسبة من مجمل المطلوبات من القطاعين الخاص والعام انخفضت من ٣٦ بالمئة في عام ٢٠٠٤م إلى ٢٥ بالمئة بنهاية العام ٢٠٠٦م، لتسجل بذلك نسبة انخفاض مركب في هذه المدة بلغ ٥ بالمئة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع حاجة الحكومة للاقتراض من القطاع المصرفي بفعل ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تكوين فائض هائل في الميزانية في كل من السنوات الثلاثة الماضية، حيث استخدم هذا الفائض في تقليص الدين العام، وفي دفع بعض الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص[١٦].

وعلى نحو مخالف، أظهرت بيانات مؤسسة النقد أن المطلوبات من القطاع الخاص شهدت نموّاً غير مسبوق، حيث ارتفعت من حوالي ٣١٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٤٧٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، ويرجع هذا الارتفاع إلى النمو الكبير للقطاع الخاص الذي شهد نشاطاً ملحوظاً في عدة قطاعات منها قطاع البتروكيماويات، والإنشاء، والنقل، والاتصالات، ويرجع السبب الرئيس في هذا الارتفاع إلى النمو الكبير في الإقراض الشخصي للأفراد، الذي ارتفع من ١١٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ١٨١ مليار ريال في عام ٢٠٠٥م، ثم استقر عند نفس المستوى في عام ٢٠٠٦م، ويمثل هذا الارتفاع نسبة نمو مركب تبلغ ٢٥ بالمئة سنويّاً، ويتضح النمو بصورة أكبر إذا ما أخذ بالاعتبار النمو في التمويل الشخصي في المدة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٦م، حيث إنه سجل معدل نمو مركب بلغ ٤٧ بالمئة، وارتفع كنسبة من إجمالي مطلوبات القطاع الخاص من ١٥ بالمئة في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٠ بالمئة في عام ٢٠٠٦م، والأسباب الكامنة وراء هذا النمو السريع في التمويلات الاستهلاكية تتمثل في (أ) النمو الكبير في عدد السكان، وانخفاض معدل الأعمار، وازدياد العادات الاستهلاكية للمجتمع مما زاد الطلب على التمويل الشخصي لشراء السيارات، وللتعليم، وللسكن، وللإجازات، ولتجارة الأسهم، إلخ، و (ب) قدرة المصارف السعودية على تحويل الرواتب لضمان التمويلات الاستهلاكية، وقد فعّل هذا النظام من خلال آلية نظام "سريع" للدفع بين المصارف المحلية التي تسمح بنقل رواتب العملاء إلى أي حساب مصرفي في المملكة، وهكذا ، يمكن للمصارف أن تؤمن التمويل باتفاق ثلاثي بين رب العمل والموظف والبنك مما يعطي البنك الحق في راتب العميل، مما كان محفزا رئيسًا للنمو السريع في التمويل الاستهلاكي، و (ج) إنشاء الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة" التي توفر المعلومات الائتمانية للبنوك المانحة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات سريعة وموضوعية لإعطاء تسهيلات مصرفية، و(د) طرح المصارف لأنواع جديدة من التمويلات الاستهلاكية والتمويلات المدعمة بالعقار والأسهم[١٧].

[١٥] تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي الدورية

[١٦] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

[١٧] ورقة العمل "قضايا القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية" الصادرة من قبل بنك التسويات الدولي.

الشكل رقم (٤): تصنيف الإقراض الشخصي للأفراد

(مليون ريال سعودي)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو المركب
تمويل عقاري	٨,٧٩٠	١٣,٦٥٦	١٣,٦٨٩	٢٤,٨٠%
سيارات ومعدات	٢٧,٩٦٢	٢٩,٠٢٥	٣٤,٢٦١	١٠,٦٩%
أخرى	٧٨,٥٨٩	١٣٨,١٧٣	١٣٢,٧٥٨	٢٩,٩٧%
المجموع	١١٥,٣٠٦	١٨٠,٨٥٥	١٨٠,٧١٠	٢٥,١٩%

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الخصوم[١٨]

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في نهاية عام ٢٠٠٦م بنسبة ٢١ بالمئة (١٠١,٩ مليار ريال) ليبلغ ٥٩١,٣ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٢,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٥م (٥٣,٤ مليار ريال)، وباستعراض تطورات الودائع المصرفية بحسب النوع، فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب في عام ٢٠٠٦م بنسبة ١٠,٩٩ بالمئة (٢٤,١ مليار ريال) لتبلغ ٢٤٣,٤ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ٣,٨ بالمئة (٨,١ مليار ريال) في العام السابق، أما الودائع الزمنية والادخارية، فقد ارتفعت بنسبة ٣٦,٧٢ بالمئة (٦٠,٧ مليار ريال) لتبلغ ٢٢٦ مليار ريال، مقارنة بزيادة في العام السابق نسبتها ٢٠,٩ بالمئة (٢٨,٦ مليار ريال)، وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية) ، فقد نمت في عام ٢٠٠٦م بنسبة ١٦,١١ بالمئة (١٦,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٢١,٨ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٩,١ بالمئة (١٦,٨ مليار ريال) في العام السابق.

الشكل رقم (٥): إجمالي الخصوم في المصارف التجارية

(مليون ريال سعودي)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو المركب
مجموع الودائع	٤٣٥,٩٦٥	٤٨٩,٣٨٧	٥٩١,٢٥٩	١٦,٤٦%
المطلوبات الأجنبية	٤٥,٧٤٨	٦٥,٠٤٠	٥٩,١٩٩	١٣,٧٦%
حساب رأس المال	٦٨,٨١٢	٩٢,٢٢٠	١١٤,٦١٢	٢٩,٠٦%
مطلوبات أخرى	١٠٤,٨٥٨	١١٢,٤٢٩	٩٦,٠١٩	-٤,٣١%
إجمالي الخصوم	٦٥٥,٣٨٢	٧٥٩,٠٧٥	٨٦١,٠٨٨	١٤,٦٢%

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ويعزى نمو الودائع المصرفية إلى عدة عوامل من ضمنها زيادة التدفقات المالية من صادرات النفط، وارتفاع صافي الإنفاق الحكومي المحلي وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وشهدت السنوات القليلة الماضية تغير في هيكلية الودائع المصرفية إذ ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع في العقد السابق من ٣٥ بالمئة في عام ١٩٩٦م إلى ٣٧ بالمئة في عام ٢٠٠٦م، وكذلك ارتفعت الودائع الزمنية والإدخارية من ٢٧ بالمئة في ١٩٩٦م إلى ٣٤ بالمئة في عام ٢٠٠٦م، وجاء هذا الارتفاع على حساب كل من النقد المتداول خارج المصارف والودائع شبه النقدية، التي تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء (الريبو) واللذين انخفضا بحوالي ٦ و ٣ بالمئة على التوالي، وتكمن الأسباب الرئيسة لهذه التغييرات الهيكلية فيما يلي (أ) زيادة الطلب على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، ولذلك، أظهرت الودائع تحت الطلب الخالية من الفوائد بصفة عامة نموًّا سريعًا، حيث باتت تشكل ما نسبته ٤٠ بالمئة من مجمل الودائع، و(ب) كما زادت الودائع الادخارية للقطاع الخاص والقطاع شبه الحكومي، حيث تستثمر هذه الودائع لتوليد الدخل لصالح مشاريعهم، هذا وانخفضت الودائع بالعملات الأجنبية، مما يشير إلى أن المصارف السعودية تمتلك وفرة في السيولة، وبذلك فإن الاعتماد على الأسواق الإقليمية والدولية لزيادة السيولة قلّ بشكل ملحوظ .

السيولة[١٩]

ارتفعت التمويلات في مدة السنتين المنتهية في ٢٠٠٥م بنسبة ٧٤ بالمئة إجمالا مقارنةً بارتفاع في الودائع بلغ ٣١ بالمئة إجمالا لنفس المدة، مما دفع بنسبة التمويل للودائع لتصبح ٨٠ بالمئة نهاية ٢٠٠٥م (٦١% في مدة السنتين السابقتين)، ومع اتباع مؤسسة النقد نظامًا أكثر تشددًا في مسألة التمويل للأفراد، خاصة فيما يخص التمويلات غير الاستهلاكية ، تباطأ ارتفاع التمويل لينمو بنسبة ١١ بالمئة فقط في عام ٢٠٠٦م، بينما ارتفعت الودائع بنسبة أسرع تبلغ ٢١ بالمئة في نفس العام.

وقد أظهرت المصارف اختلافات كبيرة في نمو مستويات التمويلات والودائع، حيث تراوحت هذه النسبة من ٥٧ بالمئة إلى أكثر من ١٠٠ بالمئة، وبعد ازدياد نسب جميع المصارف في عام ٢٠٠٥م، شهدت عام ٢٠٠٦م انخفاضًا في هذه النسب، وتمكنت بعض المصارف العاملة في المملكة من تحقيق ارتفاع مخالف لنمط القطاع بسبب الارتفاع في التمويلات الشخصية بصفة رئيسة، التى تضاعفت خلال الثلاث سنوات السابقة.

[١٨] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

[١٩] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م.

التفاوت في الاستحقاق بين الموجودات والخصوم[٣٠]

يعد التفاوت في استحقاق الأصول والخصوم في المصارف الخليجية متواجدًا بشكل عام، والمصارف السعودية ليست استثناء، حيث تكون الخصوم غالبًا ودائع ذات أمد قصير، بينما الأصول غالبًا ما تكون تمويلات ذات مدة أطول نسبيًا، لكن تجدد ودائع العملاء قصيرة الأجل قللت المشكلة وجعلت منها أقل أهمية بالنسبة للمصارف، ومتوسط استحقاق الائتمان المصرفي أصبح أطول قليلاً، مثلت التمويلات طويلة الأجل، التي يكون استحقاقها بعد أكثر من ثلاث سنوات ١٥ بالمئة من إجمالي الائتمان في عام ٢٠٠٠م، وارتفعت هذه الحصة إلى ٣١ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٦م.

ويكمن أحد أسباب ذلك في زيادة التمويلات الاستهلاكية وتمويل المشاريع، التي تتميز بفترات استحقاق أطول، فهناك عدة مشاريع ضخمة في السعودية يخطط لها في السنوات القليلة القادمة، مما سيوفر نموًا جيدًا للقطاع المصرفي.

كما أن التمويلات الشخصية في تزايد مستمر وتتجه إلى أن تكون ذات فترات استحقاق أطول، وتمثل التمويلات الشخصية طويلة الأمد تقريبًا ثلاث أرباع مجموع القروض الشخصية مرتفعة من ٥٦ بالمئة عام ٢٠٠٢م، كما أن تشديد أنظمة الائتمان الاستهلاكي الواردة من مؤسسة النقد انعكست على الزيادة المضطردة في نسبة التمويلات طويلة الأجل.

ولكي تواجه المصارف هذا التفاوت لجئت إلى الاتجاه إلى حلول غير تقليدية (بخلاف رفع رأس المال) لكي تتمكن من إطالة فترة الاستحقاق للخصوم، وكمثال لهذا التوجه قام البنك السعودي الهولندي بإصدار سندات ذات نسب عائمة بقيمة ٧٠٠ مليون ريال عام ٢٠٠٤م، هذا ويعد البنك السعودي البريطاني أول بنك سعودي يقوم بإنشاء برنامج سندات اليورو المتوسطة الأجل حينما قام بإصدار سندات ذات نسب عائمة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٠٥م، وبعد ذلك تبعت المصارف السعودية نهج البنك السعودي البريطاني وقامت ٦ مصارف من أصل ١١ بإصدار سندات بلغت قيمتها ١٣ مليار ريال سعودي بنهاية عام ٢٠٠٦م، ويمثل هذا المبلغ نسبة ضئيلة تبلغ ٢,١ بالمئة من مجموع الودائع، بينما تمثل السندات والقروض من المصارف الأخرى نسبة ٣,٣ بالمئة من مجموع الودائع في عام ٢٠٠٦م.

قوائم الدخل المجمعة[٣١]

الربحية

نمت عائدات المصارف السعودية سريعًا، بمعدل نمو تراكمي بلغ ٤٤ بالمئة للثلاث سنوات المنتهية في ٢٠٠٦م، بعد تحقيق نمو ١٦ بالمئة في ٢٠٠٣م و ٣٥ بالمئة في ٢٠٠٤م، وبلغ النمو في الإيرادات ذروته في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦١ بالمئة ثم انخفض إلى ٣٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٦م، وكذلك أظهرت صافي إيرادات الفوائد نموًّا مطردًا بنسبة ١٨ بالمئة كمعدل نمو تراكمي لمدة ثلاث سنوات منتهية في عام ٢٠٠٦م، مدعومة بنمو في صافي التمويلات بلغ ٢٥ بالمئة ، مقابل أقل من ١٥ بالمئة نمو في الودائع خلال نفس المدة.

يبدو النمو في صافي إيرادات الفوائد ضئيلاً إذا ما قورن بالنمو الكبر في الدخل من الرسوم والعمولات، حيث زاد الأخير بنسبة ٧٣ بالمئة و ١٠٧ بالمئة، و ٢٨ بالمئة في ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، و ٢٠٠٦م على التوالي، وكان المحرك الرئيس لهذا النمو رسوم خدمات الوساطة وإدارة الأصول، حيث إن فورة التداول في سوق الأسهم السعودي تسببت في نمو كبير في حركة تداول الأسهم مما أدى إلى ارتفاع إيرادات المصارف من رسوم الوساطة، يبدو هذا النشاط جليًا من النمو الذي شهدته قيمة الأسهم المتداولة، حيث ارتفعت من ٥٩٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م إلى ٥,٣ تريليون ريال في عام ٢٠٠٦م، كان النمو كبير كذلك إذا نظرنا إلى عدد العمليات المنفذة، التي ازدادت من ٣,٨ مليون عملية في عام ٢٠٠٣م إلى ٩٦,١ مليون عملية في عام ٢٠٠٦م، ومع مدة التصحيح في سوق الأسهم، الذي هبط ٥٣ بالمئة في ٢٠٠٦م، تباطأ النمو في الدخل من الرسوم والعمولات في عام ٢٠٠٦م، حيث ارتفع بمعدل ٢٨ في المئة فقط .

كانت المصارف السعودية حتى وقت قريب، تتمتع باحتكار خدمات الوساطة في الأوراق المالية في سوق الأسهم السعودي، ولكن نتيجة لجهود تنمية أسواق المال بشكل عام والبورصة بشكل خاص قامت هيئه السوق المالية بإعطاء تراخيص لعدد من المؤسسات المالية للقيام بأعمال الوساطة، لذلك من المتوقع أن تنخفض حصة المصارف المحلية من مجموع سوق الوساطة، مما سيؤثر على إيراداتها، كما ستتأثر رسوم الوساطة للمصارف المحلية بسبب قرار هيئة السوق المالية خفض عمولات الوساطة بنسبة ٢٠ ٪ في يونيو ٢٠٠٦م.

وأيضا ساهمت رسوم إدارة الأصول المستمدة من إدارة صناديق الاستثمار في المصارف، ورسوم الاكتتابات الأولية، إلى رفع الدخل من الرسوم والعمولات، وإن كان أقل كثيرا من رسوم الوساطة، وارتفع الدخل من الرسوم والعمولات كنسبة من إجمالي إيرادات التشغيل من ١٣ بالمئة في عام ٢٠٠٣م إلى ٣٠ بالمئة في ٢٠٠٦م، علاوة على ذلك، فإن ٤٥ بالمئة من الزيادة في إجمالي إيرادات المصارف البالغة ٢٥,٧ مليار ريال بين ٢٠٠٣م و ٢٠٠٦م كانت بسبب زيادة الرسوم والعمولات.

العائد على الموجودات ورأس المال

قامت جميع المصارف بزيادة معدل العائد على رأس المال، في عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، مدفوعة بنمو جيد في الربحية، ومن ناحية العائد على متوسط الموجودات، أظهرت المصارف زيادة مطردة في الربحية أكثر منها في حالة العائد على رأس المال، والدافع وراء سرعة نمو الدخل هو الرسوم والعمولات، والتي تتطلب أصولاً استثمارية أقل بكثير بالمقارنة مع غيرها من مصادر الدخل، وتعد معدلات العوائد على

---

[٣٠] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

[٣١] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م

الموجودات ورأس المال للمصارف السعودية مرتفعة إذا ما قورنت بالأسواق الأخرى، حيث بلغ متوسط العائد على الموجودات ورأس المال ٢٩,٥ بالمئة و ٤,٦ بالمئة على التوالي في عام ٢٠٠٦م.

نوعية التمويلات والمخصصات

تميزت المصارف السعودية بصفة عامة خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة بقوة محافظ التمويلات وبسياسة مخصصات وافيه لمجابهة أي تطورات سلبية لمحفظة التمويلات، ومع أن نصف المصارف السعودية شهدت زيادة في نسبة التمويلات غير العاملة إلى إجمالي التمويلات في عام ٢٠٠٦م، فإن المتوسط المرجح لهذه النسبة لدى المصارف السعودية قليل نسبيا، حيث إنخفض من ٢,٤ بالمئة عام ٢٠٠٤م إلى ١,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٦م، مما يدل على حدوث تحسن عام في نوعية الأصول، ومع نهاية العام ٢٠٠٦م انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة بالأرقام المطلقة لإجمالي القطاع بحوالي ٢٦ بالمئة من مستواها في العام ٢٠٠٣م، إن الاقتصاد القوي هو السبب الرئيس وراء تحسين نوعية التمويلات، كما ذكر سابقًا، لم يؤد التصحيح في سوق الأسهم السعودي إلى تدهور نوعية التمويلات، وفي هذا الصدد فإن ميزة تحويل الراتب هي السمة المهمة في تحسن نوعية التمويلات الشخصية، هذا وتعد شفافية الإفصاح عن التمويلات غير العاملة المتعلقة بالتمويل الهامشي ضعيفة، وإن كانت التقديرات تشير إلى عدم حصول تغيرات جوهرية في عام ٢٠٠٦م، نتيجة للقواعد والنظم الحاكمة لعمليات التمويل الهامشي، هذا وتعد نسبة التغطية التي تعرف بنسبة مجموع مخصصات التمويلات إلى مجموع التمويلات غير العاملة، مناسبة جدًّا، حيث بلغ المتوسط المرجح للقطاع ١٧٧ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٦م.

التكاليف والكفاءة

تعد المصارف السعودية بصفة عامة من أكفأ المصارف في المنطقة من حيث معدلات الإيرادات إلى التكاليف والتي بلغت ٢٩ بالمئة في نهاية العام ٢٠٠٦م، حيث تسهم بشكل واضح في الربحية القوية ومعدلات العوائد على الموجودات ورأس المال للمصارف السعودية.

القاعدة الرأسمالية[٢٢]

تحسنت الملاءة الرأسمالية في عام ٢٠٠٦م، بعدما كانت مستقرة تقريباً في ٢٠٠٥م، وهذا يعود أساسا إلى تباطأ نمو التمويلات، وبلغ المتوسط للملاءة المالية تقريباً ٢٠,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٦م، و أظهرت معظم المصارف زيادة في نسب ٢٠٠٦م، وتماشياً مع متطلبات مؤسسة النقد، فإن معظم المصارف ستبدأ في تطبيق بازل ٢ اعتبارًا من بداية عام ٢٠٠٨م لتتبع نهج موحد للمخاطر الائتمانية ، ومن ثم الانتقال فيما بعد إلى نهج إدارة للمخاطر أكثر تقدماً.

القيمة السوقية للمؤسسات المالية المساهمة

يشير وضع البيانات كما في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦م إلى أن القيمة السوقية للمصارف المتداولة بلغت ٣٦ بالمئة من مجموع القيمة السوقية للأسهم في سوق الأسهم السعودية، بما يساوي حوالي ٤٤٥,٥ مليار ريال سعودي، ويشكل بنك واحد وهو مصرف الراجحي حوالي ٣٠ بالمئة من هذه القيمة، بينما تشكل المصارف الثلاثة الكبار (الراجحي، سامبا، والفرنسي) أكثر من حوالي ٥٨ بالمئة من هذا المجموع، وقد كان معدل الانخفاض في أسعار اسهم قطاع المصارف خلال العام ٢٠٠٦م حوالي ٤٤ بالمئة، أي حوالي ثلثي معدل انخفاض السوق الذي بلغ ٦١ بالمئة.

تقنية المعلومات[٢٣]

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع المصارف التجارية في عام ٢٠٠٦م تطوير الأنظمة التقنية المصرفية للمدفوعات من أجل ضمان وجود تقنية مصرفية سعودية ذات بنية تحتية حديثة ومتكاملة قادرة على استيعاب كافة التطورات المستقبلية والتزايد المستمر في التعاملات التجارية ، وفيما يلي سرد للإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠٠٦م في مختلف مجالات التقنية المصرفية :

الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠٠٦م عدداً من الإنجازات واستمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي , فعلى المستوى الداخلي، ما زالت الشبكة السعودية تواصل تحقيق الإنجازات والنجاحات في تقديم خدمات مصرفية محلية ودولية، وتسخر أفضل التقنيات في سبيل تقديم خدمات آلية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان , وحققت الشبكة السعودية خلال عام ٢٠٠٦م أرقامًا قياسية في نمو عدد البطاقات وفي معالجة العمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي (ATMs) وعمليات الشراء عن طريق أجهزة نقاط البيع (POS)، حيث تجاوز عدد البطاقات التي أصدرتها المصارف المحلية، ١٠٤ مليون بطاقة بنسبة زيادة سنوية قدرها ٢٥ بالمئة عن عام ٢٠٠٦م، وهذه النسب تشير إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات الشبكة السعودية وتعزيز ثقتهم باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

أما بالنسبة لإنجازات الشبكة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيتم الإعداد والتجهيز لربط الشبكة العمانية، وبذلك يستكمل تكوين الشبكة الخليجية الموحدة التي تمكن مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من استخدام بطاقاتهم البنكية

---

[٢٢] تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م.

[٢٣] تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي الدورية

في تنفيذ عملياتهم المصرفية من خلال أجهزة الصرف الآلي الموجودة في أية دولة من دول المجلس، والشبكات الخليجية المرتبطة هي الشبكة الكويتية والشبكة القطرية والشبكة البحرينية والشبكة الإماراتية.

ولعل ما حققته الشبكة السعودية من معدلات النمو والإقبال المتزايد للمواطنين في أداء عملياتهم المصرفية آلياً من خلالها بكل يسر وسهولة، كان الدافع والحافز وراء بذل الجهود لإيجاد المزيد من القنوات الآلية وإجراء العديد من عمليات التطوير والتحديث لتقديم خدمات آلية مصرفية عصرية.

فبالإضافة إلى الاستمرار في تطوير أنظمة المدفوعات المستخدمة والأجهزة والبرامج، شهدت الشبكة السعودية خلال العام ٢٠٠٦م إجراء بعض المشروعات التطويرية في البنية التحتية لنظام الشبكة لتكون الأساس لبيئة مصرفية حديثة وفق المواصفات والمعايير المحلية والعالمية وامتدادًا للعديد من لخدمات المصرفية المستقبلية، حيث تعمل الشبكة السعودية حاليّاً على مشروع تطوير شامل للبيئة الفنية لأنظمتها وبرامجها، تحديث أجهزتها، مما يجعل المشروع نقلة نوعية في مجال تقديم خدمات مصرفية جديدة، بالإضافة إلى التوسع في الاستيعاب ومعالجة حجم العمليات المتزايد خلال المدة المستقبلية نظراً لقيام الشبكة بإدخال مفاهيم وتقنيات جديدة على الخدمات المصرفية والعمليات الآلية، تتمثل في تقديم تقنية البطاقة الذكية (Smart Card) كبطاقة مصرفية بديلة للبطاقات الحالية مما يتيح المجال لفتح قنوات جديدة للمدفوعات الآلية كالإنترنت والهاتف الجوال، والتجارة الإلكترونية (E-COMMERCE) التي تتطلب إدخال أنظمة حماية وسرية العمليات التي جعلت الشبكة تعمل على تقديم تقنية المفاتيح العمومية للتشفير (PKI) من خلال مشاريعها التطويرية.

لذا فإن المرحلة القادمة سوف تشهد تطوراً وتحديثاً شاملاً لأنظمة مدفوعات القطاع المصرفي وبنيته التحتية من برامج وأجهزة، وتقديم مفاهيم وتقنيات جديدة على مستوى أنظمة المدفوعات والخدمات المقدمة من خلالها، وذلك لتوفير بيئة آمنة ذات خصوصية تمنح المستخدمين من مواطنين ومقيمين الثقة والأمان لإجراء جميع العمليات المصرفية بكل سرية وخصوصية.

النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

تم عمل خطة متكاملة لإضافة المصارف الجديدة إلى نظام " سريع "وذلك بعد الموافقة الرسمية على دخولها السوق المصرفية السعودية، كما تم الانتهاء من تطوير تقنيات جديدة للنظام تتيح إمكانية إضافة المصارف الجديدة بطريقة آلية متطورة، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توحيد الإجراءات والنظم الفنية الخاصة بإضافة مصارف جديدة للنظام.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المصارف المحلية والخليجية والدولية التي حصلت حديثاً على ترخيص مزاولة العمل المصرفي في السوق المحلية تقدمت بطلب الانضمام إلى نظام " سريع "مثل : بنك الخليج الدولي، وبنك الإمارات الدولي، وبنك البلاد، وبنك بي إن بي باريبا، وبنك دوتشه، وبنك الكويت الوطني، وتم تكوين فريق عمل لتطبيق خطة انضمام المصارف المذكورة واستكمال التحاق المصارف المذكورة إلى نظام سريع بحسب خطط الانضمام واستعدادات المصرف.

وفيما يخص ربط نظام سريع بالأنظمة الجديدة، فقد تم الربط بين نظام سريع ونظام سداد في البيئة الحية (Live System) وذلك لنقل المقاصة آليّاً من نظام سداد إلى نظام سريع، كما يجري العمل على تطوير إجراءات التسوية المالية بين نظامي " سريع "ونظام سوق الأسهم السعودية " تداول "، ولا تزال أعمال الاختبارات جارية لربط النظام الحديث للشبكة السعودية SPAN.

مركز الثقة

تم الانتهاء من تنفيذ مشروع مركز الثقة الذي يعمل على توفير البيئة الأمنية المناسبة لتطبيقات التجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق إصدار شهادات إلكترونية تستخدم في حماية تلك التطبيقات، حيث تثبت تلك الشهادات هوية المتعاملين على شبكة الإنترنت سواء كانوا شركات أو أفراداً، وتعمل هذه الشهادات على توفير خدمتي التوقيع الإلكتروني وتشفير البيانات مما يساهم في تأمين مدفوعات مالية على قدر عالٍ من الثقة.

وقد تم التشغيل الفعلي لمركز الثقة في شهر يوليو لعام ٢٠٠٤م، وتم في شهر سبتمبر من نفس السنة ربط جميع المصارف السعودية بالطور التنفيذي النهائي لنظام مركز الثقة، وسيعمل المركز كبنية أساسية تبنى عليه العديد من التطبيقات ويتم ذلك عن طريق إصدار شهادات إلكترونية توفر للبرامج والأجهزة الحماية اللازمة من السرقة والتزوير، فمثلا يمكن أن تستخدم هذه الشهادات في التطبيقات الإلكترونية المختلفة خاصة تلك التي تتطلب قدراً كبيراً من الحماية، ومنها : ١ -تسوية المدفوعات المالية وتأمين وصولها بين القطاعات المختلفة , ٢ -تبادل المعلومات الهامة داخليّاً ودوليّاً.

نظام سداد للمدفوعات (EBPP)

أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي نظام سداد للمدفوعات ليكون مشروعاً وطنيّاً رائداً يهدف إلى تسهيل إجراءات تقديم الفواتير وتسديدها إلكترونيّاً بطريقة مركزية في المملكة، فالهدف الرئيس لنظام السداد هو تسهيل وتيسير دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى للمستخدم عبر جميع القنوات المصرفية في جميع مصارف المملكة (فروع المصارف وأجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت).

ومن أهم الأهداف الكامنة وراء إنشاء نظام سداد أيضًا هو تكوين بيئة تنافسية يتسابق فيها المفوترون (مصدرو الفواتير) لخدمة عملائهم والسعي لراحتهم عبر تقديم حلول التسديد الإلكترونية باستخدام نظام سداد للمدفوعات، كذلك تسعى مؤسسة النقد للتكامل فيما بين المصارف والمفوترين عبر ربط جميع المصارف العاملة في المملكة حتى يتسنى تغطية كافة القنوات المصرفية التي يمكن من خلالها عرض وتسديد الفواتير، والعمل فيما بين هذه المصارف في عمليات تمرير واستقبال المعلومات وتحصيل المدفوعات،

وعمليات المطابقة ونقل الأرصدة الخاصة بالمفوترين، ومن أهداف النظام أيضًا التقليل من حمل واستخدام النقد في أيدي الجمهور، وكذلك توحيد أسس المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز الثقة والأمان في الدفع الإلكتروني،

وقد تم التشغيل الأولي للنظام في شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٤م، حيث إن النظام مربوط مع أربعة مفوترين وستة مصارف وهي البنك العربي الوطني، ومجموعة سامبا المالية، والبنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي، ومصرف الراجحي، ويتم العمل حاليًا على ربط باقي المصارف، وبدء التشغيل الرسمي للنظام في عام ٢٠٠٦م بعد ربط شركة الاتصالات السعودية والشركة السعودية للكهرباء.

المنافسة الخارجية

تعد المصارف إحدى القطاعات التي قطعت المملكة شوطاً كبيراً في تحرير نشاطاتها حتى قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث فتح هذا القطاع أمام إنشاء فروع للبنوك الأجنبية المملوكة بالكامل لمصارف من دول مجلس التعاون في أواخر التسعينات من القرن الماضي، وقد شرعت المملكة في السنوات الأخيرة في منح تراخيص للمصارف الأجنبية من بقية دول العالم، كما ساعد إصدار نظام السوق المالية في يوليو ٢٠٠٣م على تحرير الأسواق أمام دخول نشاطات البنوك الاستثمارية وشركات الوساطة المالية وخدمات الاستثمار الأخرى خارج نطاق عمل البنوك التجارية القائمة، وقد بلغ عدد الرخص الممنوحة لبنوك أجنبية جديدة عشر بنهاية عام ٢٠٠٥م.

وكانت عملية تحرير القطاع المصرفي قد بدأت في عام ٢٠٠٢م عقب إصدار تراخيص لبنك الإمارات وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني، وكان دوتشيه بانك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي في السعودية في آواخر عام ٢٠٠٣م، تلاه بنك بي أن بي باريبا ثم جي بي مورغان تشيس في عام ٢٠٠٤م، وأيضاً حصل على تراخيص كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني، وأخيراً بنك اتش إس بي سي الذي حصل على ترخيص لممارسة العمل المصرفي الاستثماري بجانب صفته شريكاً في البنك السعودي البريطاني، وقد قامت تلك البنوك في تأسيس فروع لها بنهاية عام ٢٠٠٦م، وقد تم الإعلان مؤخراً عن دخول البنك الاستثماري مورجان ستانلي في شراكة مع المجموعة المالية، وكذلك أعلن جولدمان ساكس عن دخوله شريك مع البنك الأهلي التجاري في الذراع الاستثماري للبنك الأهلي "الأهلي كابيتل".

تستطيع البنوك التجارية الأجنبية الدخول إلى القطاع لمصرفي في المملكة عن طريق إنشاء بنك كشركة مشتركة أو من خلال افتتاح فرع لبنك أجنبي، وإستناداً للإلتزامات المترتبة على إنضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، يمكن للبنوك الأجنبية تملك حتى ٦٠ بالمئة من رأس مال الشركة المشتركة، وتتضمن المادة ٣ من نظام مراقبة البنوك على شروط الترخيص لبنك وطني أو بنك مشترك في السعودية حيث يجب أن يعمل البنك كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأسهم السعودي، وبناء على توصية من مؤسسة النقد يجري وزير المالية ومجلس الوزراء تقييماً بمنح ترخيص لإفتتاح فرع لبنك أجنبي أو بنك سعودي وطني أو بنك مشترك.

هناك تمييز في معايير منح التراخيص لبنك مشترك أو فرع لبنك أجنبي، حيث لا يحتاج الأخير إلى تكوين مجلس إدارة محلي ولا حتى مراجعين قانونيين مستقلين، ويتم الإعتماد على حجم رأس مال البنك الأم فيما يتعلق بتحديد كفاءة رأس المال لفرع البنك الأجنبي، ويختلف حجم رأس المال المطلوب لفرع البنك الأجنبي بحسب خطة عمل البنك في المملكة، وقد وافقت الحكومة السعودية ضمن التزاماتها لمنظمة التجارة العالمية على تطوير فروع البنوك الأجنبية بصورة أوفى بما ينسجم مع الممارسات الدولية المتعارف عليها.

من شأن تحرير قطاع المصارف أن يعود بالفائدة على كل من المصارف وجمهور العملاء، ويأتي إنفتاح الأسواق في وقت يشهد فيه الاقتصاد نموّاً قويّاً وزيادة في عمق أسواق المال المحلية مما يعمل على تلطيف أثر دخول المصارف الأجنبية الجديدة، إضافة لذلك، فإن العديد من المصارف الأجنبية التي تدخل السوق الآن ظلت توفر خدماتها لعملائها من السعوديين من الدول المجاورة كالبحرين على سبيل المثال، كما يبدو أن المصارف الأجنبية مهتمة بدخول أنشطة معينة مثل المصارف الاستثمارية، ومن شأن المنافسة الأجنبية أن تحفز البنوك السعودية لتحسين نوعية منتجاتها ومستوى الخدمة فيها للحفاظ على حصتها السوقية مما ينعكس إيجاباً على العملاء، وينعش النمو في القطاع المصرفي بصورة أشمل، أيضاً، من شأن إنفتاح السوق المحلي أن يسهل للبنوك السعودية إجراءات حصولها على تراخيص أجنبية في سياق سعيها لتوسعة أعمالها في الخارج.

مستقبل القطاع المصرفي[٢٤]

من المتوقع أن تستفيد المصارف السعودية من الظروف الاقتصادية الايجابية السائدة حاليّاً في المملكة، مع الزيادة في عائدات النفط والجهود المبذولة من خلال تركيز الحكومة على زيادة العائدات من القطاعات غير النفطية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمملكة والنمو مما يدعم النمو بالنسبة للمصارف والقطاع الخاص، ساعدت هذه البيئة الاقتصادية الايجابية في زيادة اهتمام المصارف الاقليمية وكذلك المصارف الدولية الكبيرة في القطاع المصرفي السعودي.

ويتوقع أن المنافسة الصحية القائمة في القطاع المصرفى سوف تشجع المصارف السعودية على تهيئة نفسها للمشاركة في المنافسة عن طريق تحسين كفاءتها التشغيليه وزيادة تزويد عملائها بمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، ويتوقع أن يساعد تحسن الخدمات وظروف السوق المالية على اعادة الثروة السعودية في الخارج إلى الاقتصاد الوطني مما يزيد من نمو القطاع المصرفي.

---

[٢٤] تقرير بيت الاستثمار العالمي عن القطاع المصرفي السعودي "Saudi Arabia Banking Sector: biggest beneficiary of the economic boom" الصادر في سبتمبر ٢٠٠٦م

لقد سجلت ايرادات استثمارات المصارف نموّاً قويّاً في عام ٢٠٠٦م ، كما أن سوق الأسهم كان له أثر قوي على ربحيه البنوك، ورغم نمو الإيرادات الأساسية للمصارف نموّاً قويّاً فإن زيادة نسبة إيرادات الاستثمار والمكاسب في وقت واحد عزز من نمو المصارف.

ويتوقع للقطاع البنكي بالمملكة نموّاً قويّاً في السنوات الخمس القادمة، حيث سيكون هناك زيادة في تمويل الأفراد نتيجة للتغييرات في قوانين الرهن العقاري، التي سوف تزيد من نمو التمويل للإسكان، علاوة على ذلك، فإن التغييرات الديموغرافية ستزيد من تمويل المستهلكين والتي سجلت حديثاً نموّاً مضاعفاً على المستوى الإقليمي، كذلك من المحتمل وجود زيادة في تمويل المشاريع نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي الذي يعمل حافزاً للاستثمار الخارجي، حيث تعد الزيادة في قيمة التمويل نتيجة طبيعية لفائض السيولة في السوق مع النمو في الودائع لأجل كمنتجات مبتكرة للبنوك.

من المتوقع أن ينمو سوق السندات والصكوك وأن يساعد في توفير المزيد من السيوله للمصارف السعودية، ويعد قطاع المصارف المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية أحد المجالات الواعده للمصارف السعودية التي من المتوقع أن تكون منافسة للمصارف التقليدية، فمعظم المصارف السعودية كانت تعمل جاهده خلال السنوات الماضية على الحصول على شريحة من مصادر التمويل منخفضة التكلفة عن طريق تقديم منتجات وخدمات جديدة لجذب الودائع من الشركات والعملاء الافراد، وقد توسعت المصارف السعودية في تقديم أنواع مختلفة من المنتجات المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية لتلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات، وتقدم المصارف السعودية حاليّاً مجموعة واسعة من المنتجات، مثل التمويلات بأنواعها (كالمرابحة والاستصناع) للشركات، والتمويلات بأنواعها (كالبيع بالتقسيط والإجارة مع الوعد بالتمليك) للأفراد، وحتى بطاقات الائتمان.

وتعمل المصارف حاليّاً بصفة مكثفة مع مؤسسة النقد في تنفيذ اتفاق بازل ٢ لرؤوس الأموال، ومن المتوقع من جميع المصارف العاملة في المملكه أن تنفذ نهج موحد للمخاطر الائتمانية بحلول الأول من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨ م، ثم المضي قدما نحو المزيد من التطور الداخلي في تقدير المخاطر، أما على صعيد المخاطر التشغيلية فمن المحتمل أن تتحرك جميع المصارف الى تطبيق نهج واحد أو اثنين من تلك المتبعة من قبل المصارف الخبيرة في هذا المجال.

تقوم مؤسسة النقد بتشجيع المصارف لبحث أي مبادرة لجمع البيانات الوطنية لمساعدتها في إدارة مخاطر الائتمان، ومن الواضح أن النظام المصرفي السعودي ماض في طريقه لتطبيق بازل ٢ ونتوقع أن تظل رسملة المصارف محكومة وفق هذا المعيار الجديد، والجدير بالذكر أن مؤسسة النقد تسعى لتطبيق نهج بازل ٢ الذي يساعدها في رفع مستوى إدارة المخاطر للحفاظ على استمرار قوة النظام المصرفي .

يتوقع كذلك أن تستفيد المصارف كثيراً من خبراتها وتجاربها للتوسع في تقديم الخدمات الاستشاريه في مجالات الاكتتابات العامة والخاصة والدمج والحيازة عن طريق شركات مستقلة، بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشاريع ، وخاصة العملاقه منها في مجالات البترول والغاز والبتروكيماويات والكهرباء والمياه والإسكان والتعليم والصحة، كذلك يتوقع أن يزداد نشاط المصارف في مجالات الوساطة وإدارة الثروات الخاصة وإدارة الأصول.

الرقابة والإشراف

مؤسسة النقد العربي السعودي

تخضع المؤسسات المصرفية في المملكة العربية السعودية للرقابة والإشراف من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما" أو "مؤسسة النقد")، التي تم إنشاؤها في العام ١٩٥٢م كمصرف مركزي للمملكة، وتمارس مؤسسة النقد دوراً مهمّاً في توطيد القطاع المصرفي في المملكة وتنميته، حيث لم يكن للمملكة قبل إنشاء مؤسسة النقد نظام نقدي خاص بها، وكان يتم تداول العملات الأجنبية في المملكة إضافة إلى النقود الفضية السعودية، حيث لم تكن الأوراق النقدية قد صدرت بعد، كما لم يكن هناك وجود لأي مصرف سعودي، وكانت إحدى المهام الأولى لمؤسسة النقد هي وإيجاد عملة سعودية معتمدة وتطويرها، كما أولت مؤسسة النقد اهتماماً خاصاً لضرورة وتشجيع نمو نظام مصرفي في المملكة، وقد ركزت مؤسسة النقد أيضاً على الأنظمة المصرفية في ظل توسع الأعمال المصرفية خلال المدة من عام ١٩٧٣م إلى عام ١٩٨٢م وعملت على احتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد المنتعش وتوسعة النظام المصرفي وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي الضخمة، كما تضاعفت مسؤوليات مؤسسة النقد عبر السنوات مع تطور ونمو الاقتصاد وتوسع النظام المالي، وتندرج أغراض مؤسسة النقد بشكل أساسي فيما يلي:

- إصدار النقد السعودي ودعمه.
- أن تقوم بأعمال مصرف الحكومة.
- إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- المراقبة والإشراف على قطاع التأمين وسنن التشريعات المنظمة لعمله.
- المراقبة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي.

ولتحقيق الأهداف المنوطة بها تقوم مؤسسة النقد بالوظائف التالية بالنسبة لعمليات النقد ومراقبة المصارف التجارية :

- تثبيت القيمة الداخلية والخارجية للعملة ودعمها ، والعمل على تقوية غطاء النقد.
- حفظ وتشغيل الأموال الاحتياطية المرصدة لأغراض النقد على أساس أنها أموال لا يجوز تشغيلها إلا بالعمليات المتعلقة بالنقد فقط .
- سك النقد السعودي وطبعه وإصداره وكافة الأعمال الأخرى المتصلة بذلك.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات ووضع التعليمات الخاصة بهم، وعلى كل مصرف تجاري يعمل في المملكة أن يقدم إلى مؤسسة النقد في كل شهر بياناً عن مركزه المالي، وذلك طبقاً للنماذج التي تعدها المؤسسة لهذا الغرض، وكذلك عليه أن يقدم لمؤسسة النقد البيانات التي تطلبها والتي من شأنها إيضاح أو تكملة البيانات السابقة ولا يجوز أن تكون البيانات التي تطلبها مؤسسة النقد من البنوك إفشاء عن حسابات العملاء الخاصة.
- تكليف المصارف التجارية بالاحتفاظ في مؤسسة النقد برصيد دائم بنسبة معينة مما لديها من الودائع، وتحدد هذه النسبة من وقت إلى آخر بحسب الأحوال بقرار يصدره وزير المالية بناء على اقتراح مؤسسة النقد.

وعلى كل مصرف أن ينفذ بدقة التعليمات الصادرة في هذا الشأن من مؤسسة النقد.

هيئة السوق المالية السعودية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م، وشكل مجلس الهيئة بتاريخ ١٤٢٥/٥/١٣هـ بأمر ملكي رقم (أ/١)، وتقع مسؤليات الهيئة في الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالي السعودي، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق المالي بالمملكة وزيادة الثقة فيه والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية، وتتمتع هيئة السوق المالية بعدة صلاحيات تخولها للقيام بدورها منها :

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- حماية السوق بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال، غش، خداع، تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
- تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- وضع الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية والعمل على تطويرها.
- مراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية ومتابعة تنظيمها وتطويرها.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.
- مراقبة وتنظيم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات الوكالات والتملك والاكتتابات العامة.

كما تختص هيئة السوق المالية في ترخيص الشركات التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية، كما تقوم بتنظيم قطاع أعمال الأوراق المالية في المملكة.

يندرج تحت الهيئة عدة إدارات تتولى كل منها متابعة الاوراق المالية والسوق حسب مهامها، وهي: مركز إيداع الأوراق المالية، ولجنة الفصل في المنازعات، ولجنة الاستئناف، وإدارة تمويل الشركات، وإدارة التراخيص والتفتيش، وإدارة المتابعة والتنفيذ، وإدارة الإشراف والرقابة، وتقوم كل من هذ الإدارات تحت إشراف مجلس هيئة السوق المالية بمهامها المناطة بها بما يتناسب مع أنظمة الهيئة والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

الشفافية والمراقبة الداخلية

تحرص مؤسسة النقد باعتبارها الطرف المعني بمراقبة نشاط المؤسسات المصرفية في المملكة على معايير الشفافية والإفصاح المتبعة، فقد دعت مؤسسة النقد المصارف العاملة في المملكة لتأسيس لجان إشراف ذاتية تعنى بمراقبة نشاطات المصارف والحد من العمليات التي من شأنها زعزعة القطاع المصرفي السعودي أو التأثير سلباً على الاقتصاد بشكل عام، حيث يندرج تحت أولويات هذه اللجان الكشف عن عمليات غسيل الأموال وتمويل الكيانات أو النشاطات المشبوهة التي من شأنها تلويث النشاطات المصرفية في المملكة.

وقد وضعت هيئة السوق المالية وهي الجهة المعنية بمراقبة وضبط الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي عدد من الأسس والنظم الداخلية المتعلقة بالرقابة والإشراف على السوق المالي السعودي، وقد كان من آخر تلك الأسسس لائحة حوكمة الشركات والتي تبين القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الرقابة التي من شأنها حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في هذه الشركات، وتخول هذه اللائحة للمساهمين جميع الحقوق المتصلة بالأسهم، وبوجه خاص الحق في الحصول على نصيب من أرباح الشركات التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين، والإشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعاوي المسؤولية على أعضاء مجالس الإدارة، وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر بمصالح الشركة.

المصرف

نبذة عن مصرف الإنماء

مصرف الإنماء (ويشار إليه بـ"المصرف") هو شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م)، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء المذكور، فقد تم الترخيص بإنشاء المصرف لتقديم جميع الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، ويبلغ رأس مال المصرف (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر ألف مليون ريال سعودي مقسم إلى (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وخمس مئة مليون سهم عادي متساوية القيمة، قيمة السهم الاسمية ١٠ ريالات ("سهم" أو "أسهم")، وقد اكتتب المساهمون المؤسسون، وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة لتأمينات الاجتماعية في (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسين مليون سهم تمثل بمجملها ٣٠% من أسهم رأس مال المصرف بنسب متساوية، ويتم طرح النسبة المتبقية والبالغه ٧٠% من أسهم رأس المال للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين الطبيعيين، وبعد انتهاء الاكتتاب وانعقاد الجمعية التأسيسية، سوف يتم تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس المصرف، ويعد المصرف مؤسسًا من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسه، ويبين الجدول التالي هيكل ملكية أسهم مصرف الإنماء بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب:

الشكل رقم (٦): هيكل ملكية المصرف بعد الإنتهاء من عملية الاكتتاب

		بعد الاكتتاب	
المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية	رأس المال
صندوق الاستثمارات العامة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتقاعد	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
عموم المكتتبين	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٧٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع*	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

* بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب

وسيقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات كما سيقوم بمزاولة العمليات الاستثمارية لحسابه ولحساب الغير داخل المملكة وخارجها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية وضوابطها ضمن الشروط المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وسوف يقوم المصرف بممارسة العمليات الآتية على سبيل المثال وليس الحصر:

١. فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.
٢. فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى بغرض الحصول على أرباح تشغيلها.
٣. إصدار الأوراق التجارية وقبولها والتعامل بها كالسندات الإذنية والكمبيالات والشيكات ، وقبول التعامل بأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
٤. تقديم التمويل والتسهيلات بالعملة السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقا لأي أسس أخرى.
٥. التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقًا للقواعد التي تنظم عمليات تداول أسهم الشركات.
٦. فتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
٧. حيازة العملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة وتملكها وبيعها والتعامل بها.
٨. تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الايصالات المثبتة لذلك.
٩. فتح حسابات باسم المصرف لدى المصارف المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى.
١٠. إنشاء صناديق الايداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها .
١١. القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية .
١٢. القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة وخارجها .
١٣. مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثيقة أخرى في المملكة وخارجها.
١٤. القيام بأي عملية مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة.
١٥. إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع، وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع.
١٦. القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها، سواء في المملكة أو خارجها بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو بصفته أمينًا عليها ، أو منفذاً لوصية .

١٧. إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أي مال أو حق أو مصلحة في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى المصرف، أو يتملكه، أو يدخل في حوزته استيفاء لكل أو بعض مطلوباته أو ضمانا لأي تمويل أو تسهيلات مقدمة منه أو قد تتعلق بأي طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان ، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة.

١٨. تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأي طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض المصرف أو يكون متمما لها أو يساعد على تحقيقها والاندماج فيها أو شراؤها، بحسب الأنظمة واللوائح السارية في المملكة.

١٩. الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع القواعد المحددة لعمل المصرف وابرام العقود وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك سواء في المملكة أو خارجها.

٢٠. الإشراف على إدارة وحدات الاستثمار وأمواله والاشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب المصرفية في ميدان الاستثمار والتمويل.

٢١. القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أن تسهم في تقديم أهداف المصرف وتحقيقها أو اتساع أعماله،

٢٢. المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.

٢٣. ابرام جميع الالتزامات التي يقدمها المصرف أو يقبلها مع مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر طبيعي أو اعتباري سواءً كان ذلك في المملكة أو خارجها.

كما سيقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة تابعة له يتم تأسيسها وفقاً للائحة الأشخاص المرخص لهم.

استراتيجية وأهداف المصرف

رؤية المصرف

لنكون شريكك المالي المفضل.

رسالة المصرف

تزويد شركائنا بجميع الحلول المالية المجازة شرعًا، في ظل أفضل بيئة عمل تحقق النمو المتواصل وتسهم في خدمة المجتمع.

قيم المصرف

قام مصرف الإنماء بتحديد قيمه الأساسية، وهي :

- احترام الجميع
- خدمة العميل
- الأمانة
- الترابط بين الزملاء
- السعي للقيادة
- خدمة المجتمع
- الإبداع
- أخذ زمام المبادرة

أهداف المصرف

تندرج الاهداف الإستراتيجية لمصرف الإنماء فيما يلي :

- أن يكون أفضل مصرف في خدمة العملاء
- تقديم جميع الحلول المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية
- السعي للحصول على حصة سوقية مناسبة
- تحقيق عائد مجز للمساهمين

نواحي القوة والميزات التنافسية

يعتقد المساهمون المؤسسون أن مصرف الإنماء يتمتع بالميزات التنافسية الآتية :

- الحصول على ترخيص للعمل في القطاع المالي في المملكة والذي يتميز بالفرص الاستثمارية الواعدة
- العمل وفق الأحكام والضوابط الشرعية
- حجم رأس مال المصرف والتزام المساهمين المؤسسين بتغطيته كاملاً
- مكانة مؤسسي المصرف الاقتصادية والمالية

- الإدارة المتمرسة ذات الخبرة في قطاع المصارف المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها

الحصول على ترخيص للعمل في القطاع المالي في المملكة والذي يتميز بالفرص الاستثمارية الواعدة

لقد حصل المصرف على ترخيص للعمل في القطاع المالي السعودي والذي يعد قطاعاً حيويّاً في جميع المقاييس في ظل المعطيات الاقتصادية المتنامية، يتوقع للقطاع المالي بالمملكة العربية السعودية نموّاً قويّاً في السنوات الخمس القادمة، حيث سيكون هناك زيادة في تمويل المستهلكين نتيجة للتغييرات في قوانين الرهن العقاري، التي سوف تزيد من نمو التمويل للإسكان، علاوة على ذلك، فإن التغييرات الديموغرافية ستزيد من قروض المستهلكين والتي سجلت مؤخراً نموّاً مضاعفاً على المستوى الإقليمي، كذلك من المتوقع أن يزداد تمويل المشاريع نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي الذي يعمل حافزًا للاستثمار الخارجي، حيث تعد الزيادة في قيمة التمويلات نتيجة طبيعية لفائض السيولة في السوق مع نمو في زيادة الودائع لأجل كمنتجات مبتكرة للبنوك، إضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي والسيولة المتزايدة في السوق والدخل القابل للإنفاق المرتفع يقلل من مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها، هذا وينوي مصرف الإنماء كونه مجموعة مصرفية جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها وتمارس نشاطها في المملكة الإفادة من أحدث الممارسات التي تتبع لإنشاء هذا النوع من المصارف وإدارته، فمن خلال الدراسات التي قام بها المصرف لكيفية إنشاء وتشغيل وإدارة مثل هذه المؤسسات سواء في المملكة أو على مستوى المؤسسات المصرفية العالمية، تعتزم إدارة المصرف تطبيق أحدث الأساليب المتبعة في هذا المجال وتخطي نقاط الضعف الموجودة في المؤسسات القائمة، كما تنوي إدارة المصرف استخدام أحدث وسائل التقنية بما فيها الأنظمة المصرفية الإدارية، وأنظمة التدقيق ووسائل الإتصال، وخدمات نقاط البيع من خلال الإنترنت والهاتف وأجهزة الصراف الآلي، كما تساعد الدراسات التي أعدها المصرف على تحديد أهم شرائح العملاء إن كان على مستوى الأفراد أو الشركات وأهم المنتجات المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، التي يستوجب تقديمها للعملاء، كما ينوي المصرف الإفادة من أحدث وسائل تدريب موظفي المصارف وتطوير إمكانياتهم، مع توافر عدد من مقدمي برامج التدريب لموظفي المصارف.

العمل وفق الأحكام الشرعية وضوابطها

سيكون مصرف الإنماء مجموعة مصرفية متكاملة تراعي في جميع معاملاتها أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، فمن خلال توافق جميع معاملات المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، وما تنوي إدارة المصرف تقديمه من الخدمات المصرفية الموجهة للشرائح المختلفة من الأفراد أو الشركات، والتي يتزايد الطلب عليها في منطقة الخليج العربي بشكل عام والمملكة بشكل خاص، تسعى إدارة المصرف إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من العملاء بمختلف شرائحهم، وتوفير مختلف الخدمات لهم بطريقة متميزة وفقًا لاستراتيجيات التسويق المهنية التي يتولى القيام بها فريق تسويق متخصص في تقديم الخدمات المصرفية، ونظراً لعدم وجود عدد كبير من المصارف التي تمارس جميع نشاطاتها وفقاً للضوابط الشرعية وأحكامها، سيكون مصرف الإنماء بإذن الله أهم المصارف التي تعمل وفق الأحكام الشرعية والضوابط في المملكة وعلى المستوى الإقليمي.

حجم رأس مال المصرف والتزام المساهمين المؤسسين بتغطيته بالكامل

تم الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء برأس مال قدره خمسة عشر ألف مليون ريال سعودي، وقام المساهمون المؤسسون بدفع مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال تمثل بمجملها ٣٠% من إجمالي رأس مال المصرف، وسيتم طرح باقي أسهم المصرف البالغ عددها ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية تبلغ ١٠ ريالات سعودية للاكتتاب العام، أي ما يمثل ٧٠% من أسهم رأس مال المصرف، وفي حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب، تخصص الأسهم غير المكتتب بها للمساهمين المؤسسين بنسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا بها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقدًا عند التأسيس، وسيكون مصرف الإنماء أحد أكبر المصارف التي تعمل في المملكة من حيث رأس المال، وستخول هذه الميزة المصرف لتنفيذ خطط عمله الواعدة التي ترمي إلى النمو بنشاطاته وإلى تحقيق العوائد المجزية للمساهمين.

الإدارة المتمرسة ذات الخبرة في قطاع المصارف المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها

عملت لجنة المساهمين المؤسسين لمصرف الإنماء على اختيار الكوادر الإدارية المؤهلة لشغل المناصب العليا بمصرف الإنماء، ويتمتع فريق الإدارة العليا الذي تم تعيينه لشغل المناصب الإدارية بالمصرف بخبرة طويلة في مجال إدارة الأعمال المصرفية والمالية في المملكة، وسيتسنى لهذا الفريق مع وجود الإمكانات المالية الضخمة العمل على إنجاح الخطط التي يسعى المصرف للقيام بها للنمو بنشاطاته خلال المدة الابتدائية للعمل، كما سيتم من خلال هذا الفريق وضع جميع الأسس والتطبيقات التي تساعد المصرف في المستقبل ليكون واحداً من أهم مقدمي الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها في المملكة وخارجها، كما تعمل إدارة المصرف حاليًا بالتنسيق مع اللجنة التأسيسية لتوظيف كوادر الإدارة الوسطى وإدارة الأعمال لشغل جميع المناصب الأساسية في المرحلة الأولى من عمل المصرف، وتحرص إدارة مصرف الإنماء على شغل المناصب الأساسية من قبل موظفين مؤهلين ذوي خبرة في المهمات التي تناط بهم (فضلاً انظر "هيكل إدارة المصرف").

تأسيس المصرف

بعد صدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م) بالموافقة على الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس، قام المساهمون المؤسسون وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة لتأمينات الاجتماعية بتشكيل لجنة إشراف تعرف باللجنة التأسيسية يندرج تحت مهامها العمل على إتمام جميع التراخيص والإجراءات اللازمة لإنجاح عملية تأسيس المصرف وطرح أسهمه للاكتتاب العام، وتقوم اللجنة بالعمل مع أعضاء الإدارة العليا بالمصرف على الإعداد لتهيئة إنشاء عمليات

المصرف الرئيسة من خلال اللجنة الإدارية العليا للمصرف ("اللجنة الإدارية العليا")، ويوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للنشاطات التي يقوم بها المصرف في المرحلة الأولى من تأسيسه.

الشكل رقم (٧): هيكل مرحلة التأسيس

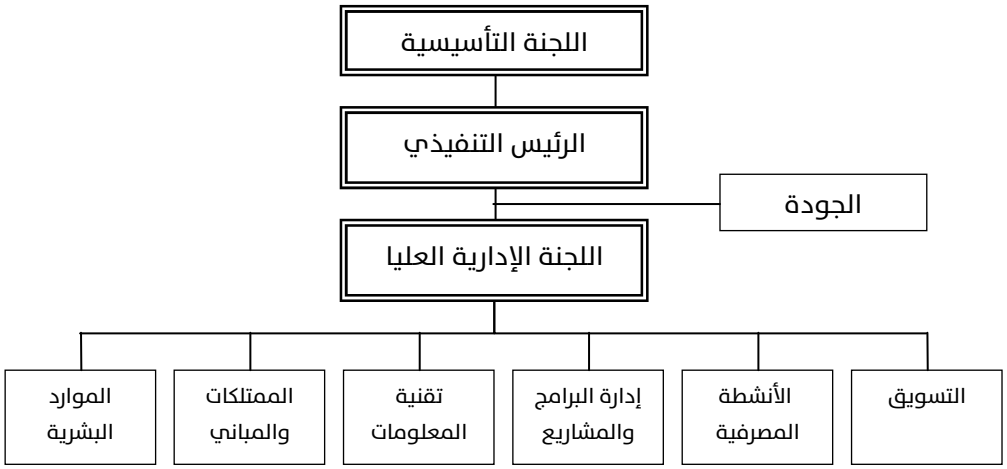

المصدر: المصرف

اللجنة التأسيسية

قام المساهمون المؤسسون بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتتولى اللجنة مهمة استكمال الإجراءات والضوابط المتعلقة بطرح أسهم المصرف للاكتتاب العام، بالإضافة إلى الإدارة والإشراف على الترتيبات القانونية والإدارية لتأسيس المصرف بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتضم لجنة المساهمين المؤسسين كل من :

الاسم	المنصب	المؤسسة الممثلة
الأستاذ/ منصور بن صالح الميمان	أمين عام صندوق الاستثمارات العامة	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي	مستشار اقتصادي	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخميس	مدير عام الاستثمار المالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ أحمد بن عبدالله النخيلان	مستشار مالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد	مدير عام الشؤون المالية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الحسين	باحث استثمار	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المصدر: المصرف

وقد بدأت اللجنة أعمالها بتعيين الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين بالمصرف، كما قامت بإنشاء هيئة شرعية للمصرف تتضمن في دورتها لأولى كلاً من:

- فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الرحمن بن صالح الأطرم- رئيساً
- فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الله بن وكيل الشيخ- عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور/ سليمان بن تركي التركي- عضواً

وتكون مدة الدورة الأولى للهيئة الشرعية خمس سنوات، ويتم تخصيص جهاز إداري في المصرف يساند عمل الهيئة الشرعية.

الجودة

تعد الجودة العالية لنشاطات المصرف وخدماته إحدى الأسس التي تعي إدارة المصرف أهميتها لإنجاح المصرف وإطلاق خدماته إلى السوق، حيث إن إعطاء المتعاملين مع المصرف من عملاء، وموردين، ومزودي خدمات، انطباعاً ثابتاً وملائماً في جميع تعاملاتهم مع المصرف يعد من المهام الأساسية لإدارة الجودة، وتعد الخبرة في إدارة الجودة أحد أهم العوامل التي تضمن الاستمرارية في إرضاء العميل، وسيقوم مصرف الإنماء بتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق معايير الجودة في جميع التقنيات الحديثة والأعمال المطلوبة لإيصال منتجات المصرف وخدماته إلى العملاء بشكل عالي الجودة، وستخضع إدارة الجودة في المرحلة الأولى من تأسيس المصرف لإشراف الرئيس التنفيذي مباشرة.

اللجنة الإدارية العليا

قام المصرف بتشكيل اللجنة الإدارية العليا للإشراف على إتمام عمليات إنشاء وتشغيل المصرف بالكامل، وستكون الإنطلاقة الأولى لنشاطات المصرف واحدة من مسؤوليات هذه اللجنة، وتضم هذه اللجنة ستة من أعضاء الإدارة العليا بمصرف الإنماء، هم:

الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس، الرئيس التنفيذي، الأستاذ عماد بن عبدالرحمن البتيري، المدير العام للمجموعة المصرفية للشركات، الدكتور محمد بن عبدالله العوض، المدير العام لمجموعة التسويق، الأستاذ إبراهيم بن سليمان السياري، المدير العام لمجموعة النظم والعمليات، الأستاذ فهد بن محمد السماري، المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد، الدكتور سليمان بن على الحضيف، المدير العام للموارد البشرية.

وتتلخص مسؤوليات اللجنة فيما يلي :

- التوجيه الاستراتيجي لتطبيق خطط المصرف
- وضع الخطط التشغيلية للمصرف
- مراقبة التطبيق والتقدم في تنفيذ الخطط الموضوعة

ويتبع اللجنة الإدارية العليا القطاعات الآتية لضمان تنفيذ خطة المصرف في مرحلته التأسيسية:

مكتب إدارة البرامج والمشاريع

يرفع مكتب إدارة البرامج والمشاريع تقاريره مباشرة إلى اللجنة الإدارية العليا، ويأخذ على عاتقه مسؤولية الإشراف والإدارة لبرامج مشاريع المصرف، وسيقوم مكتب إدارة البرامج بالعمل جنباً إلى جنب مع مديري المشاريع والمسؤولين عن تنفيذها لتقويم أداء هذه المشاريع وفاعلية إنتاجها وتقييمها.

الموارد البشرية

تقوم إدارة الموارد البشرية بالتركيز على ضرورة توظيف الأفراد الرئيسين لعمليات المصرف في مراحل التأسيس، حيث سيقوم أعضاء الإدارة العليا بالعمل بشكل وثيق مع إدارة الموارد البشرية بالمصرف لتحديد الكوادر اللازم توظيفها للبدء بتنفيذ نشاطات المصرف، ويقوم فريق الموارد البشرية بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لاختيار الكوادر المؤهلة وتدريبها وتعيينها.

الممتلكات والمباني

يقع المقر الرئيس لمصرف الإنماء في برج الأميرة العنود على طريق الملك فهد بمدينة الرياض، وقد قام المصرف بتحديد احتياجاته من المباني المتعلقة بنشاطاته لإنشاء إدارات إقليمية، وفروع، وأجهزة الصراف الآلي، ويكون فريق الممتلكات المعني بالمرحلة الأولى لتأسيس المصرف معني بإيجاد المباني والمواقع المناسبة لعمليات المصرف وبإعداد خطط لبحث ومسح جميع مناطق المملكة لإيجاد مواقع ملائمة لإقامة مباني المصرف عليها، حيث سيقوم الفريق بعد ذلك بتحضير وتجهيز هذه المواقع لإقامة مباني المصرف.

تقنية المعلومات

يتم تحديد احتياجات المصرف من أجهزة وبرامج تقنية المعلومات بحسب متطلبات عمليات المصرف، ويقوم فريق تقنية المعلومات المعني بالمرحلة الأولى لتأسيس المصرف بتحضير وتقديم الخطط المطلوبة لتحديد أفضل التطبيقات وتقنية المعلومات المصرفية، وبعد ذلك يقوم الفريق باختيار الحلول التقنية وتطبيقها، ويعمل فريق تقنية المعلومات أيضًا على إنشاء مركز معلومات خاص بالمصرف.

التسويق

يقوم فريق التسويق المعني بالمرحلة الأولى لتأسيس المصرف بالعمل على تعريف هوية المصرف ووضع خطط للاتصال، ويقوم الفريق أيضاً بالعمل مع فريق تشغيل المصرف لتحديد متطلبات السياسة التسويقية والإجراءات اللازم اتباعها لبدء عمليات المصرف، علاوة على ذلك فإن فريق التسويق سيقوم بالتطوير والمساعدة في تفعيل خطط الاتصال الخاصة بالمصرف.

النشاطات المصرفية

سيقوم فريق إدارة الأعمال والمعني بالمرحلة الأولى لتأسيس المصرف بإعداد جميع المتطلبات التشغيلية الرئيسة اللازمة لبدء عمليات المصرف وتحضيرها، حيث تتضمن هذه المتطلبات إعداد الكوادر البشرية، وخدمات تقنية المعلومات، والتسويق وتجهيز المباني والممتلكات اللازمة لعمليات المصرف، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المساندة، ويقوم فريق تشغيل المصرف بمراقبة وضمان تنفيذ وتطبيق جميع خطط العمل التي تم إعدادها.

وصف أعمال المصرف

الوحدات التشغيلية الرئيسة المتوقعة للمصرف

تضم الوحدات التشغيلية الرئيسة المتوقعة للمصرف القطاعات الآتية :

المجموعة المصرفية للأفراد

تطبيقاً لاستراتيجيات المصرف فإن المجموعة المصرفية للأفراد تعمل على تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، ولتحقيق هذه الإستراتيجية فإنه من الضروري توظيف أفضل الكوادر البشرية للعمل في فروع المصرف

ومركز الاتصالات وقسم المبيعات التابعة للمجموعة المصرفية للأفراد، وبالإضافة إلى ذلك فإن اختيار مواقع متميزة لفروع المصرف وأجهزة الصرف الآلي وضمان انتشارها في المناطق النشطة بين أرجاء المملكة يساعد في تحقيق إستراتيجيات المصرف في التوسع .

كما ستعمل المجموعة المصرفية للأفراد على إيصال الخدمات المصرفية الملائمة لعملائها بسهولة، وتتلخص مسؤوليات المجموعة المصرفية للأفراد في النقاط الآتية:

- التأسيس والمحافظة على علاقات متينة مع العملاء
- توفير منتجات وخدمات مصرفية وحلول إسلامية مبتكرة للعملاء والعمل على تطويرها بما يلائم احتياجات السوق
- تطوير قنوات الإتصال مع العملاء مثل الفروع، وأجهزة الصرف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، وكذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة عن طريق توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت وإقامة مراكز لمتابعة الاتصال مع العملاء

وتقوم المجموعة المصرفية للأفراد بمراجعة احتياجات السوق من المنتجات المصرفية بشكل مستمر وتحديدها؛ وذلك من أجل ضمان تقديم منتجاتها وخدماتها إلى السوق بجودة عالية وبشكل ناجح ومرضي .

وتهدف المجموعة المصرفية للأفراد إلى تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية والحلول المبتكرة وتوفيرها لجميع شرائح المجتمع السعودي وبشكل خاص من الذين يبحثون عن الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها.

تقوم المجموعة المصرفية للأفراد بالتخطيط لتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها، ومنها:

- خدمات الحسابات الجارية
- بطاقات السحب والائتمان والتي يمكن استخدامها دوليًّا
- خدمات التمويل الشخصية والسكنية
- خدمات صرف العملات الأجنبية

المجموعة المصرفية للشركات

من المتوقع أن ينعكس الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد السعودي في المرحلة الحالية وعوامل النمو المتوقعة له بشكل إيجابي على نشاط الشركات في المملكة بشكل عام وأعمال الخدمات المصرفية بشكل خاص، حيث تتمحور إستراتيجية المجموعة المصرفية للشركات حول استهداف قطاعات الأعمال النامية وتقديم الخدمات للشركات العاملة في هذه القطاعات وفق خطط مدروسة لتأسيس علاقات وثيقة مع هذه الشركات تضمن للمصرف نموًّا في نشاطات عملياته وأرباحه في المستقبل.

وسيواجه المصرف جزءاً أساسيّاً من تركيزه على تمويل المشروعات الضخمة في قطاعي الطاقة والاتصالات، والتي من المتوقع تنفيذ عدد منها في المملكة خلال السنوات القادمة، وبالنسبة للشركات القائمة سيركز المصرف على الشركات متوسطة وكبيرة الحجم في السوق لإقامة علاقات تعامل طويلة المدى معها.

تتوقع إدارة المصرف زيادة الطلب على الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية من خلال القنوات التقليدية والبديلة المبتكرة، وتماشياً مع رؤية المصرف بأن يكون الشريك المفضل في توفير الخدمات المصرفية للشركات، سيقوم مصرف الإنماء بالتركيز على تزويد وتوفير حلول مالية مبتكرة لتلبية احتياجات عملائه.

هذا ويقوم المصرف بتوفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بغرض تلبية احتياجات عملائه، التي تضم بشكل أساسي: احتياجات رأس المال العامل، ومنتجات التمويل التجاري، وتمويل المشاريع، بالإضافة إلى تقديم منتجات الخزينة والخدمات الاستثمارية للشركات، وتشمل هذه المنتجات على سبيل المثال لا الحصر:

- تمويل المشاريع من خلال عقود الإجارة وعقود الاستصناع
- التمويل قصير الأجل، من خلال عقود البيع الآجل
- المرابحة والمشاركة
- تمويل العقود وتجارة البضائع

كذلك يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية عالية المستوى من خلال قنوات التوزيع التقليدية والبديلة، التي تتضمن:

- خدمات إدارة النقد
- خدمات الشركات المقدمة عن طريق الإنترنت
- خدمات تجارة البضائع إلكترونيّاً
- الخدمات المتعلقة بإدارة الموظفين

قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية

تقوم إستراتيجية الخدمات الاستثمارية على بناء عمليات فعالة لتمكن المصرف من تقديم خدمات متكاملة لعملائه من الأفراد والشركات، ويقوم المصرف حال تأسيسه بإنشاء شركة تابعة لتقديم الخدمات الاستثمارية وفقاً للمتطلبات النظامية ذات العلاقة.وتقوم الشركة الاستثمارية التابعة للمصرف بتقديم الخدمات الآتية :

- الوساطة المالية في الأوراق المالية
- خدمات تمويل الشركات والمصرفية الاستثمارية
- إدارة الاصول
- الخدمات الاستشارية
- خدمات الحفظ الأمين

مجموعة الخزينة

ترتكز المهمة الرئيسة لمجموعة الخزينة على إدارة السيولة المتوفرة لدى المصرف وتقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها لعملاء المصرف من الشركات و الأفراد.

تقوم مجموعة الخزينة بالتركيز على المودعين من المؤسسات مثل المؤسسات الحكومية والشركات العامة والمصارف الرئيسة، كما تقوم بتوفير التمويل اللازم لنشاطات الشركات.تقوم الخزينة بتوفير الخدمات والمنتجات الآتية:

- منتجات المرابحة الاستثمارية
- منتجات المضاربة الاستثمارية
- تداول الصكوك
- خدمات تحويل العملات الاجنبية

قنوات الاتصال

سوف يقوم المصرف بخدمة عملائه من خلال شبكة شاملة من قنوات الاتصال التي تضم القنوات التقليدية كالفروع والقنوات الالكترونية كخدمات الإنترنت وأجهزة الصراف الإلكتروني ونقاط البيع بالإضافة إلى مركز للإتصالات، ومن المتوقع أن تغطي الفروع و أجهزة الصراف الآلي جميع مناطق المملكة.

إدارة المخاطر

بما أن طبيعة عمل المصارف تقوم على المخاطرة فإن إدارة هذه المخاطر سوف تمثل حجر الزاوية للعمليات التجارية لمصرف الإنماء، وسيتحمل مجلس إدارة مصرف الإنماء مسئولية إدارة المخاطر التي سيتحملها المصرف، ولكي يتم إدارة هذه المخاطر بشكل إستراتيجي، سيقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد واختيار مستوى المخاطرة التي سوف يتبعها بناء على الاستراتيجيات التي تم تحديدها من قبل أعضاء المجلس وبناء على قدرة المصرف لإدارة المخاطر التي يواجهها.

هذا وسيقوم المصرف بتطوير أسس لإدارة جميع أنواع المخاطر التي يواجهها تبدأ بتعريف المخاطر، فقياسها ثم إدارتها، ومراقبتها.

يعنى نظام إدارة المخاطر بما يلي:

- المتابعة الدائمة ومراجعة إستراتيجيات إدارة المخاطر التي يتعامل معها المصرف، وتتضمن تحديد مستويات المخاطر المسموح بها.
- وضع هيكل تنظيمي للموازنة بين فرص الربح ومستويات المخاطرة المقبولة.
- وضع منهجية لقياس نطاق المخاطر في جميع القرارات، بهدف قياس العائد الاقتصادي على رأس المال وربطه بنطاق المخاطر للمصرف.
- وضع ثقافة لإدارة المخاطر في جميع االقرارات ونشاطات الموظفين، مع تعريف وتفعيل أفضل طرق إدارةالمخاطر.

وبالإضافة إلى دور أعضاء مجلس إدارة المصرف في وضع النظم واللوائح الموجهة لإدارة المخاطر فإنه سيتم إقامة هيكل مستقل لإدارة المخاطر تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر، وهو الذي سيكون مسؤولا عن تقييم مستوى المخاطر التي يواجهها المصرف وتحديد أفضل الممارسات المتبعة عالميًا في إدارة مستوى المخاطر، وسيتم تقسيم إدارة المخاطر إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وسوف تعمل جميعها تحت إدارة المخاطر.

هذا وستقوم إدارة المخاطر لدى المصرف بالامتثال للأحكام القانونية والمتطلبات التي تحددها الهيئات الرقابية في المملكة وهي كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، والقوانين الاسترشادية الدولية التابعة لاتفاق بازل ٢، وقد يطبق المصرف قوانين أكثر صرامة بحسب حاجة المصرف لمعالجة العقبات الداخلية وزيادة حقوق مالكي أسهم المصرف.

مخاطر الائتمان

من المؤكد أن يواجه مصرف الإنماء مخاطر الخسارة والتقصير في محفظة الائتمان، لذلك سوف تتمثل مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان بإدارة تقلبات الايرادات المرتبطة بإعسار الطرف الآخر مما قد تنتج عنه الخسائر، كما ستقوم إدارة مخاطر الائتمان بوضع سياسات ومنهجيات في تحديد وتقييم المخاطر الائتمانية على مستوى العملاء عن طريق وضع مقاييس ومعايير لقياس الائتمان وتسجيله لكي تتمكن من متابعة ومراقبة الائتمان وتحديد كيفية تغطيته، وأيضاً لتسعير الائتمان مما يؤثر على العائد على رأس المال، وتتحدد مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان في العمل بشكل مستمر في تقييم وتطوير وتطبيق السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر وتطوير المهارات لضمان الحصول على الأداء الأفضل.

مخاطر السوق

بينما يقوم مصرف الإنماء بالمشاركة في الأسواق المالية بطريقة مباشرة وغير مباشرة عبر نطاقات واسعة من الأدوات المالية فمن الطبيعي أن يواجه المصرف المخاطر المتعلقة بهذه الأسواق، تقوم إدارة مخاطر السوق بإدارة تقلب الدخل الناتج عن التغيرات في الأسعار السوقية للأدوات المالية المختلفة، وتشمل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، التغيرات في أسعار العمولات والأرباح وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع والأسهم وأسعار السوق بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى السيولة، سوف يقوم قسم إدارة مخاطر السوق بوضع سياسات ومنهجيات لإدارة جميع المخاطر المتعلقة بالسوق بما في ذلك مراجعة واعتماد المنهجيات والمقاييس المتبعة في تقييم تلك المخاطر.

المخاطر التشغيلية

كما هو الحال في أي منشأة أعمال، سيواجه مصرف الإنماء مخاطر التشغيل غير المالية والتي عادة ما تكون بسبب الفشل في العمليات الداخلية أو التغييرات السلبية في الظروف الخارجية، سوف تتمحور مسؤوليات إدارة المخاطر التشغيلية حول متابعة التغيرات في الدخل نتيجة للتقلبات في اقتصاديات عمليات المصرف والتي تؤدي إلى نتائج سلبية في بيئة العمل أو في المخاطر الناتجة عن احداث معينة، و تشمل الأحداث الضارة بربحية المصرف فشل العمليات نتيجة احتيال الموظفين أو فشل الأنظمة بالإضافة إلى المخاطر الخارجية التي لا يكون للمصرف السيطرة عليها مثل المخاطر السياسية وتغيير القوانين والأنظمة المفروضة من الحكومة، والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها ، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالسمعة،

وسوف تتمثل مسؤوليات إدارة المخاطر التشغيلية في تطوير التقنيات التي تساعد المصرف في تحديد المخاطر التشغيلية التي من الممكن أن يواجهها وكيفية إدارتها بشكل لا يسبب خسائر للمصرف، وسيتوجب على إدارة المخاطر التشغيلية تحديد المخاطر الداخلية الرئيسة المؤدية إلى فشل العمليات المصرفية وإيضاح الوسائل المتخذه للتخفيف من خطرها على المصرف، وتبعاً للأحكام والضوابط المفروضة في الشريعة الإسلامية، فإن إدارة المخاطر التشغيلية سوف تكون مسؤولة عن ضمان سلامة البيئة الرقابية مما يقلل من تكلفة أثر هذه المخاطر على المصرف.

مجموعة الموارد البشرية

يعتبر المصرف موارده البشرية أكثر أصوله قيمةً، وتعتزم مجموعة الموارد البشرية الالتزام بأفضل الممارسات الإدارية بتوفير القيادة والتوجيه في مجال التطوير، وتطبيق إدارة عادله لسياسات وإجراءات الموارد البشرية، وخلق شراكة مع المدراء التنفيذيين وتوفير بيئة عمل لإجتذاب وتحفيز والمحافظة على الموظفين المتميزين، كما ستساعد العاملين على زيادة قدراتهم وإدراك قيمة المساهمات التي يقدمونها للمصرف.

وتتضمن مهام الموارد البشرية على سبيل المثال لا الحصر: تخطيط القوى العاملة، التوظيف والإختيار، التطوير والتدريب، وتقييم الأداء، التعويضات والفوائد، وإدارة الإنضباط وعلاقات الموظفيين.

مجموعة التسويق

تعد إستراتيجية المصرف التسويقية عنصرًا أساسيًا من عناصر نجاحه ونمو حصته السوقية، وتكمن إستراتيجية التسويق لمصرف الإنماء في إنشاء علامة تجارية متميزة، وتعتبر هوية مصرف الإنماء عنصراً أساسيًا من عناصر العلامة التجارية، التي تكمن في توافق عمليات المصرف مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، وكأي شركة جديدة، تدرك إدارة المصرف أهمية امتلاك علامة تجارية قوية تحمل معاني قيم المصرف، كما ينوي المصرف تطوير علامته التجارية والمحافظة على زخم إعلامي وإعلاني لخدماته ومنتجاته والذي من شأنه المحافظه على صورة العلامة التجارية.

وسيقوم مصرف الإنماء بإعداد مجموعة من وسائل الاتصال آخذاً بالاعتبار ميزات التطور التكنولوجي ليوفر للعملاء معلومات مباشرة حول منتجاته المصرفية وخدماته، وأنشطته، بالإضافة إلى المنتجات والعروض الجديدة، أما بالنسبه للاتصالات الداخلية فستكون مدعومة بمرافق وشبكات كاملة، مما يمكن الموظفين من الحصول على آخر المعلومات الشخصية، والسياسات والمعايير المتبعة وفرص تطوير المهارات إضافة إلى مجموعة من المعلومات العامة والعروض.

تقنية المعلومات

يعتزم المصرف تقديم هويته مقدمًا للخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها، مستفيداً من أحدث تقنيات المعلومات المستخدمة في مجالات الأعمال والخدمات المصرفية، ستكون تقنية المعلومات عامل أساسي لمساعدة المصرف على كسب حصة سوقية تنافسية والوصول إلى المتطلبات الإستراتيجية للعمل، وستكون هناك علاقة عضوية وتكاملية بين قسم تقنية المعلومات ووحدات العمل الأخرى.

ومن بين التطبيقات التي سيعتمد المصرف إنتهاجها لتحقيق رؤيته، التعاقد مع جهات خارجية لتزويد المصرف بالتقنيات المساندة لدعم نشاطاته، وتنوي إدارة المصرف توفير أحدث برامج تقنية المعلومات وإستخدام أحدث الأجهزة وتقنيات الإدارة مما من شأنه خفض المخاطر التشغيلية بأكبر قدر ممكن، كما سيساعد ذلك على المحافظة على سرية معلومات المصرف وخصوصية عملائه، وسيتم دعم جميع نظم تقنية المعلومات بعناصر تشغيل مساندة لضمان إستمرارية عمل المصرف ووسائل تقنية المعلومات فيه، كما سيدعم بوسائل حماية من الكوارث تدار من مواقع خارج المصرف.

المجموعة الشرعية

يلتزم مصرف الإنماء في جميع معاملاته أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، وتتولى المجموعة الشرعية دراسة معاملات المصرف وأنشطته دراسة شاملة وتجهيزها للعرض على الهيئة الشرعية للتأكد من توافقها مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ويندرج ضمن مهام المجموعة الشرعية أيضاً التأكد من مدى مطابقة جميع أعمال المصرف وإجراءاته التنفيذية للأحكام والضوابط الشرعية وذلك بحسب القرارات الصادرة من الهيئة الشرعية للمصرف.

مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف

يدير المصرف مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً، ومع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة أعمال المصرف والإشراف على شؤونه، وطبقاً للائحة الحوكمة التي أصدرتها هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١-٢١٢-٢٠٠٦ وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١ هـ (الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢ م) ("لائحة حوكمة الشركات")، تشتمل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة على ما يلي :

- اعتماد القرارات الإستراتيجية والأهداف الرئيسة للمصرف والإشراف على تنفيذها، ويتضمن ذلك :
  ١. وضع ومراجعة وتوجيه الإستراتيجية العامة للمصرف إضافة إلى خطط العمل الرئيسة وسياسات إدارة المخاطر.
  ٢. تحديد هيكل رأس المال الأمثل لمصرف الإنماء وإستراتيجيته المالية وأهدافه، واعتماد الميزانيات السنوية.
  ٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسة وحيازة الأصول والتخلص منها.
  ٤. وضع أهداف الأداء ومراقبة تنفيذها إضافة إلى مراقبة الأداء الكلي للمصرف.
  ٥. القيام بالمراجعة الدورية واعتماد الهياكل التنظيمية والوظيفية لمصرف الإنماء.
- وضع أنظمة وضوابط للمراجعة الداخلية والإشراف على تنفيذها ويتضمن ذلك :
  ١. وضع سياسات مكتوبة لمنع تضارب المصالح، معالجة حالات محتملة لتضارب المصالح تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والمساهمين، ويشمل ذلك سوء استخدام أصول ومرافق المصرف.
  ٢. التحقق من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية بما في ذلك أنظمة إعداد التقارير المالية.
  ٣. التأكد من أن أنظمة مراقبة إدارة المخاطر ملائمة وتعمل كما ينبغي وذلك من خلال التحديد الدقيق للمخاطر التي قد يواجهها مصرف الإنماء والنقاش الشفاف الذي تشارك فيه أعلى المستويات الإدارية.
  ٤. القيام بالمراقبة السنوية للتحقق من فعالية إجراءات المراجعة الداخلية.
- وضع نظام لحوكمة المصرف والإشراف العام على تنفيذه، ومراقبة مدى فعاليته وتحديد ما إذا كانت هنالك حاجة لإدخال تعديلات عليه.
- وضع سياسات وإجراءات محددة لاختيار أعضاء مجلس إدارة المصرف.
- وضع سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة بين المساهمين تهدف إلى حمايتهم وأيضاً حماية حقوقهم.
- وضع السياسات والإجراءات التي تكفل مراعاة مصرف الإنماء للقوانين والأنظمة السارية والتزامه بالإفصاح عن المعلومات الهامة للمساهمين.

كما يقوم مجلس الإدارة بمباشرة الصلاحيات الممنوحة له بموجب النظام الأساسي ونظام الشركات (لطفا انظر قسم ملخص النظام الأساسي من هذه النشرة)

أعضاء مجلس الإدارة

سوف يدير المصرف مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضوا تقوم الجمعية العامة العادية بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات، ويجوز دائما اعادة تعيينهم، واستثناء مما تقدم ، سوف تعين الجمعية التأسيسية للمصرف أول مجلس إدارة للمصرف لمدة خمس سنوات، ويبين الجدول التالي أسماء الاشخاص المرشح تعيينهم أعضاء في أول مجلس إدارة للمصرف:

الاسم	المنصب	تصنيف العضو	الجنسية	العمر /عاماً
المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الزامل	رئيس مجلس إدارة	مستقل	سعودي	٦٨
الدكتور سليمان بن محمد التركي*	عضو	غير مستقل	سعودي	٤٨
الاستاذ سعد بن علي الكثيري*	عضو	غير مستقل	سعودي	٤٦
الاستاذ عادل بن محمد الزيد*	عضو	غير مستقل	سعودي	٤١
الدكتور سعد عطية أحمد الغامدي	عضو	مستقل	سعودي	٦٢
الدكتور عبدالرحمن بن حمد بن صالح الحركان	عضو	مستقل	سعودي	٤٧
الاستاذ محمد يوسف الناغي	عضو	مستقل	سعودي	٤٦
شاغر**	عضو	--	--	--
شاغر**	عضو	--	--	--
شاغر**	عضو	--	--	--
شاغر**	عضو	--	--	--

المصدر: المصرف

* يمثل الدكتور سليمان التركي صندوق الاستثمارات العامة، والأستاذ سعد الكثيري المؤسسة العامة للتقاعد، والسيد عادل الزيد المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية

** سيتم تعيينهم أعضاء مستقلين من قبل المساهمين في الجمعية التأسيسية

واستنادا للمادة (٢) من لائحة حوكمة الشركات، فإن الأعضاء التالية أسمائهم يعتبرون أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين:

- المهندس/ عبدالعزيز بن عبدالله الزامل
- الدكتور/ سعد عطية أحمد الغامدي
- الدكتور/ عبدالرحمن بن حمد بن صالح الحركان
- الأستاذ/ محمد يوسف الناغي

بموجب المادة (٢٢) من النظام الأساسي للمصرف، يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً، وعلى الرغم مما نص عليه النظام الأساسي للمصرف والصادر بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ والذي يجيز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب، فإن المصرف سوف يقوم بالالتزام بمتطلبات الفقرة ١٢ (د) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية التي تحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام، ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب عن مدة عضوية كل منهما في المجلس، ويجوز تجديد مدة رئاسة رئيس المجلس من غير تحديد، وقد تم تعيين الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس رئيسًا تنفيذيًّا لمصرف الإنماء بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لمجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للمصرف، مع مراعاة السلطات المقررة للجمعية العامة، أوسع السلطات في إدارة أعمال المصرف والإشراف على شؤونه، كما للمجلس، في سبيل القيام بواجباته، مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يحق للمصرف إجراؤها بموجب نظامه الأساسي أو عقد تأسيسه شريطة أن لا يكون النظام الأساسي قد نص صراحة على جعل هذه الأعمال من ضمن صلاحيات الجمعية العامة، ويتمتع مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للمصرف بصلاحية إبرام التزامات مالية لآجال تزيد مدتها على (٣) ثلاث سنوات والقيام ببيع العقار أو رهنه، وإبراء ذمة مديني المصرف من التزاماتهم وعقد الصلح واللجوء إلى القضاء وقبول التحكيم، وتأسيس شركات أو هيئات والمشاركة وتملك الحصص أو الأسهم في شركات أو مؤسسات أخرى والإشراف عليها أو إداراتها.

ويحق لمجلس الإدارة أن يعهد بأي من سلطاته إلى رئيسه و/أو إلى العضو المنتدب أو أي عضو في مجلس الإدارة أو إلى أي لجنة مكونة من أعضاء في المجلس أو إلى أي من الموظفين المفوضين أو العاملين في المصرف، ويحق للمجلس أيضاً، من وقت لآخر، أن يفوض أي شخص بسلطة أو سلطات محددة المدة يراها المجلس مناسبة، ومع ذلك لا يحق لمجلس الإدارة التبرع بشيء من أموال المصرف إلا في الحدود المقررة في الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة.

ويختص رئيس المجلس بترأس اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات الجمعية العامة، ويمثل المصرف أمام كل السلطات المختصة وأمام القضاء وأمام الغير ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى التي يعهد بها إليه المجلس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب المصرف في علاقاته مع الغير وأمام القضاء ولأي منهما حق التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي يشترك فيها وغيرها من العقود والصكوك والإفراغات أمام كاتب العدل وأمام الجهات الرسمية.

كما يختص العضو المنتدب بتنفيذ سياسات المصرف التي يحددها مجلس الإدارة ويقوم بالإشراف العام على عمليات المصرف وهو المسؤول التنفيذي للمصرف، ولمجلس الإدارة أن يعهد ويسند إلى العضو المنتدب أي صلاحية يمارسها المجلس وذلك طبقاً لأحكام وشروط وقيود يرى المجلس أنها مناسبة، كما يحق لمجلس الإدارة، من وقت لآخر، أن يلغي أو يسحب أو يغير جميع أو أي من هذه الصلاحيات، و يجب تعيين العضو المنتدب الذي يعينه مجلس الإدارة الأول بموافقة مسبقة من مؤسسة النقد السعودي، تنتهي عضوية العضو المنتدب تلقائيًّا إذا توقف لسبب من الأسباب عن ممارسة مهامه.

خبرات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة المرشحين

المهندس/ عبدالعزيز بن عبدالله الزامل (٦٨ عاماً) - رئيس مجلس الإدارة – عضو مستقل

يشغل حاليّاً المهندس عبدالعزيز منصب رئيس مجلس إدارة شركة الصحراء للبتروكيماويات منذ العام ٢٠٠٠م، ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) منذ العام ١٩٩٩م، ولقد شغل قبل ذلك منصب رئيس مجلس إدارة شركة تطوير الصناعات السعودية منذ العام ١٩٩٨م وحتى العام ١٩٩٩م، وكان قد شغل قبل منصبه السابق منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" في العام ١٩٧٦م، وأيضاً تولى المهندس عبدالعزيز منصب وزير الصناعة والكهرباء سابقاً، وكما أنه أيضاً قد شغل منصب رئيس القطاع الصناعي بمجموعة الزامل وهي شركة مساهمة مغلقة، وحصل المهندس عبدالعزيز الزامل على شهادة الماجستير في الهندسة الصناعية من جامعة جنوب كليفورنيا.

عنوان العمل
ص.ب ٩، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٨٢-٤٨٨٨ -٣- ٩٦٦+
فاكس: ٨٨٢-٢٥٠٩ -٣- ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: Info@zamil.com

الدكتور/ سليمان بن محمد التركي (٤٨ عاماً) – غير مستقل

يشغل الدكتور سليمان منصب مستشار اقتصادي في وزارة المالية منذ بداية عام ٢٠٠٧م، ولقد شغل قبل توليه منصبه الحالي منصب المدير التنفيذي للمملكة في صندوق النقد الدولي من عام ١٩٩٩م حتى عام ٢٠٠٧م، ومن عام ١٩٩٦م حتى عام ١٩٩٩م كان منصبه المدير التنفيذي المناوب للمملكة في صندوق النقد الدولي، وكان قد شغل منصب مدير إدارة المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بوزارة المالية والإقتصاد الوطني من العام ١٩٩٥م حتى العام ١٩٩٦م، ولقد كان أستاذاً مساعداً في قسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود منذ عام ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٥م، وفي نفس المدة التي كان يشغل فيها منصب أستاذ مساعد، كان مستشاراً (غير متفرغ) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من عام ١٩٩٤م حتى عام ١٩٩٥م، وكان أيضاً مستشاراً غير (متفرغ) بوزارة المالية والاقتصاد الوطني من عام ١٩٩٣م حتى عام ١٩٩٥م .

يحمل الدكتور سليمان التركي شهادة الدكتوراه من جامعة أوريجون بمدينة يوجين الواقعة في ولاية أوريجون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١م، وكما أنه حصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة أوريجون عام ١٩٨٧م، كما حصل على درجة البكالوريس من جامعة الملك سعود من كلية العلوم الإدارية في قسم الاقتصاد عام ١٩٨٢م.

عنوان العمل

مكتب الوزير
وزارة المالية
الرياض ١١١٧٧
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦١٦٧-٤٠١ -١- ٩٦٦+
فاكس: ٩٤٤١-٤٠٥ -١- ٩٦٦+
البريد الإليكتروني: salturki@mof.gov.sa

الأستاذ/ سعد بن علي الكثيري (٤٦ عاماً) – غير مستقل

لقد تم تكليف الأستاذ سعد الكثيري بالإشراف على قطاع الشؤون المالية بالمؤسسة العاملة للتقاعد عام ٢٠٠٦م، وقبل التكليف كان قد عمل في منصب مراقب مالي بوزارة المالية من عام ١٩٨٥م حتى عام ٢٠٠٢م.

حصل الأستاذ على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة دندي بالمملكة المتحدة عام ١٩٩٥م، وكان قد حصل على ماجستير وظيفي في الرقابة المالية من معهد الإدارة عام ١٩٨٥م، وكما حصل على درجة البكالوريس من جامعة الملك سعود عام ١٩٨٣م، ولقد شارك في العديد من الدورات المتخصصة في الشؤون المالية والمحاسبية، وكما مثل وزارة المالية في العديد من اللجان والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها.

عنوان العمل

المؤسسة العامة للتقاعد
ص.ب، ١٨٣٦٤
الرياض ١١١٦٨
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٢٥١٠٠-١- ٩٦٦ +
فاكس : ٤٠٥٣٩١٨ - ٤٠٥٣٦٤٥ -١- ٩٦٦ +

الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد (٤١ عاماً) - غير مستقل

يشغل الأستاذ عادل الزيد منصب مدير عام الشؤون المالية بالمؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية منذ العام ٢٠٠٥م، كما يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) منذ عام ٢٠٠٥م، وقد شغل قبل توليه لمنصبه الحالي في المؤسسة العام للتأمينات الإجتماعية منصب مدير إدارة المحاسبة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٤م، وقبل ذلك عمل محاسبًا بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٠م ثم شغل المنصب نفسه منذ عام ٢٠٠٢م حتى عام ٢٠٠٣م، وقد شغل منصب مدير عام شؤون الموظفين والعلاقات العامة منذ عام ١٩٩٠م حتى عام ١٩٩٣م.

حصل الأستاذ عادل الزيد على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة أولد دومينيوم الواقعة في فرجينيا بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٢م، كما حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة توليدو الواقعة في أوهايو بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٨م، وقد حضر العديد من الدورات التدريبية في مجالات الإدارة والمالية.

عنوان العمل

المؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية

ص. ب ٢٩٦٣

الرياض ١١٤٦١

المملكة العربية السعودية

هاتف ٧٧٣٥-٤٧٧-١- ٩٦٦ +

فاكس ٧٧٣٥-٤٧٧-١- ٩٦٦ + تحويلة ٢٤١٠

الدكتور/ سعد عطية أحمد الغامدي (٦٢ عاماً) - عضو مستقل

يشغل حاليّاً الدكتور سعد الغامدي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة عبداللطيف جميل المحدودة منذ انضمامه لها عام ١٩٩٢م، ونائب رئيس مجلس إدارة برنامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع، وكما أنه يشغل عدة عضويات في عدة لجان ومجالس إدارية، منها عضو مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو مجلس النادي العملي بجدة، وكان قد شغل الدكتور سعد قبل ذلك منصب مدير عام الشركة السعودية للنقل الجماعي من عام ١٩٨٨م حتى عام ١٩٩٢م، وكان يعمل قبل منصبه في الشركة السعودية للنقل الجماعي في منصب مدير عام للشركة الوطنية للنقل البحري من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٨٨م، وشغل قبلها منصب عميد شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود من عام ١٩٨٣م حتى عام ١٩٨٥م.

حصل الدكتور سعد الغامدي على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من جامعة ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية، وكما حصل على درجة البكالوريس بالمحاسبة وإدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف الأولى) من جامعة الملك سعود.

عنوان العمل

شركة عبداللطيف جميل المحدودة

شارع الأمير ماجد(السبعين) ـ دوار الطائرة ـ حي الصفا

ص.ب. ٢٤٨، جدة ٢١٤١١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٩٣-٠٠٠٠ -٢- ٩٦٦+ تحويلة رقم ٢٤٥٨

فاكس: ١٨٨٤-٦٩٣ -٢- ٩٦٦+

البريد الإليكتروني: aljprog@alj.com

الدكتور/ عبدالرحمن بن حمد بن صالح الحركان (٤٧ عاماً) - عضو مستقل

يشغل الدكتور عبدالرحمن الحركان منصب عضو في هيئة التدريس بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، وكما يشغل حاليّاً منصب مدير تنفيذي لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، وكان قد عمل سابقاً في منصب نائب رئيس القطاع العقاري لمجموعة صافولا في المنطقة الوسطى والشرقية من المدة الممتدة من عام ٢٠٠٦م حتى بداية عام ٢٠٠٧م، وعمل قبل ذلك كمدير لمشروع جامعة الفيصل التابعة لمؤسسة الملك فيصل الخيرية من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٤م، ومنصب عميد شؤون القبول والتسجيل في جامعة الملك سعود من العام ١٩٩٩م حتى عام ٢٠٠١م، ووكيلاً لعمادة القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود من عام ١٩٩٦م حتى عام ١٩٩٩م، وكما أنه تم تعيينه عضواً في عدة مجالس، منها مجلس قسم العمارة وعلوم البناء بجامعة الملك سعود ومجلس عمداء كلية الأمير سلطان للعلوم السياحية ومجلس أمناء جامعة الفيصل، وكما عمل في عدة جمعيات منها الجمعية السعودية لعلوم العمران وجمعية الحاسبات السعودية والجمعية الأمريكية لتطبيقات الحاسب في العمارة.

ويحمل الدكتور عبدالرحمن الحركان شهادة الدكتوراه في تقييم التصميم بالتعلم الآلي، حصل عليها عام ١٩٩٤م من جامعة متشقن آن أربر، الواقعة في ولاية متشقن بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة الماجستير من نفس الجامعة في تطبيقات الحاسب في العمارة عام ١٩٨٧م، وتخرج في جامعة الملك سعود بدرجة البكالوريوس عام ١٩٨٤م بتخصص العمارة من كلية العمارة والتخطيط، ولقد شارك الدكتور عبدالرحمن الحركان في تطوير عدة مشاريع في التصميم والحاسب.

عنوان العمل

جامعة الملك سعود

ص.ب. ٢٥٣٧١ الرياض ١١٤٦٦

المملكة العربية السعودية

الهاتف: ٧٧٥٧-٤٦٧ -١- ٩٦٦+

الفاكس: ٥٧٧٥-٤٦٧ -١- ٩٦٦+

الأستاذ/ محمد يوسف الناغي (٤٦ عامًا) - عضو مستقل

يشغل حاليًا الأستاذ محمد الناغي منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات بيت الناغي والتي يندرج تحتها عدة شركات منها شركة محمد الناغي للسيارات، والتي تعد الوكيل لسيارات بي إم دبليو وسيارات هيونداي وكيا، وشركة التموين العربي، وشركة الخليج الطبية ومؤسسة يوسف ناغي للإلكترونيات (إل جي و فيليبس) وشركة حافل للنقل، وشركة الجمجوم للحج والعمرة، وكما أن الأستاذ محمد الناغي يشغل منصب عضو في مجلس إدارة عدة شركات منها شركة إعمار المدينة الاقتصادية والشركة الدولية للعبارات في مصر، وشركة إنمار للملاحة بإيطاليا، وعضو مؤسس بمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، ولقد حصل الأستاذ محمد الناغي على القنصلية الفخرية لجمهورية كوريا الجنوبية.

عنوان العمل
شركة محمد يوسف الناغي
ص.ب. ٧٠٤ جدة ٢١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٥٠٥٠-٦٤٠٠ -٢- ٩٦٦+
فاكس: ٣٢٥٢-٦٤٠٠ -٢- ٩٦٦+

سكريتر مجلس الإدارة المكلف

الأستاذ سعد بن عبدالمحسن اليعقوب (٥١ عاماً)- سكرتير مجلس الإدارة الملكف

انضم الأستاذ سعد اليعقوب إلى مصرف الإنماء في أغسطس ٢٠٠٧، وقبل عمله بمصرف الإنماء شغل منصب المدير الإداري في إدارة المواد والمشتريات في شركة أرامكو السعودية وذلك من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م، وقد شغل قبل ذلك منصب المدير الإداري في إدارة المواد والمخازن في شركة أرامكو السعودية من ١٩٨٤م إلى ٢٠٠٠م.

وخلال مشوار الأستاذ سعد العملي مع الشركة أنهى عدة دورات في الإدارة والتطوير الإداري، وشارك في عدة مؤتمرات دولية تعني بإدارة المواد، حصل الأستاذ سعد على درجة البكالوريوس من جامعة غرب ميتشقان في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤م.

عنوان العمل
مصرف الإنماء
طريق الملك فهد
ص.ب ٦٦٦٧٤، الرياض ١١٥٨٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٣٤٠٠-٢١١-١-٩٦٦ +
فاكس: ٣٥٠٠-٢١١-١-٩٦٦ +
بريد إلكتروني:sayaqoub@alinma.com

تعويضات وأسهم أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للمصرف، لا تتجاوز المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة مئتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، على أن لا يزيد إجمالي المكافآت لكل أعضاء مجلس الإدارة عن ٥% من صافي الأرباح، كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على أتعاب حضور بقيمة ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠) ريال سعودي عن كل اجتماع، كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة المعينين أيضاً كأعضاء في اللجنة التنفيذية الحصول على أتعاب إضافية بقيمة خمسة آلاف (٥,٠٠٠) ريال سعودي عن كل اجتماع، ولا يجوز تعديل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

واستنادا إلى المادة (١٧) من النظام الأساسي للمصرف والصادر بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨ هـ، الذي يمنح النظام الأساسي قوة النظام، فإنه يتوجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تملك أسهمًا في مصرف الإنماء بقيمة مئة ألف (١٠٠,٠٠٠) ريال سعودي بحد أدنى بالرغم مما ورد في نظام الشركات فيما يتعلق بهذا الشأن.

عقود خدمات أعضاء مجلس الإدارة

لا يرتبط أي من أعضاء مجلس الإدارة المقترح بعقد عمل مع المصرف، إذ إن تعيينهم سيتم من قبل الجمعية التأسيسية للمصرف.

الإدارة العليا

تم اختيار فريق إدارة للمصرف من أشخاص من ذوي الخبرات الواسعة، وقد نجحت جهود المصرف فيما يتعلق بتعيين موظفين مؤهلين لشغل الوظائف بالمستويات التشغيلية بما في ذلك مستويات الإدارة العليا، ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء فريق الإدارة العليا للمصرف ومناصبهم:

الإسم	المنصب
الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس	الرئيس التنفيذي
الأستاذ / محمد طاهر بابكر	المدير المالي المكلف
الدكتور/ سليمان بن على الحضيف	المدير العام لمجموعة الموارد البشرية
الأستاذ/ عماد بن عبدالرحمن البتيري	المدير العام للمجموعة المصرفية للشركات
الدكتور/ محمد بن عبدالله العوض	المدير العام لمجموعة التسويق
الأستاذ/ فهد بن محمد السماري	المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد
الأستاذ/ إبراهيم بن سليمان السياري	المدير العام لمجموعة النظم والعمليات

المصدر: المصرف

ويوضح الشكل التالي الهيكل الإداري لمصرف الإنماء:

الشكل رقم (٨): الهيكل الإداري لمصرف الإنماء

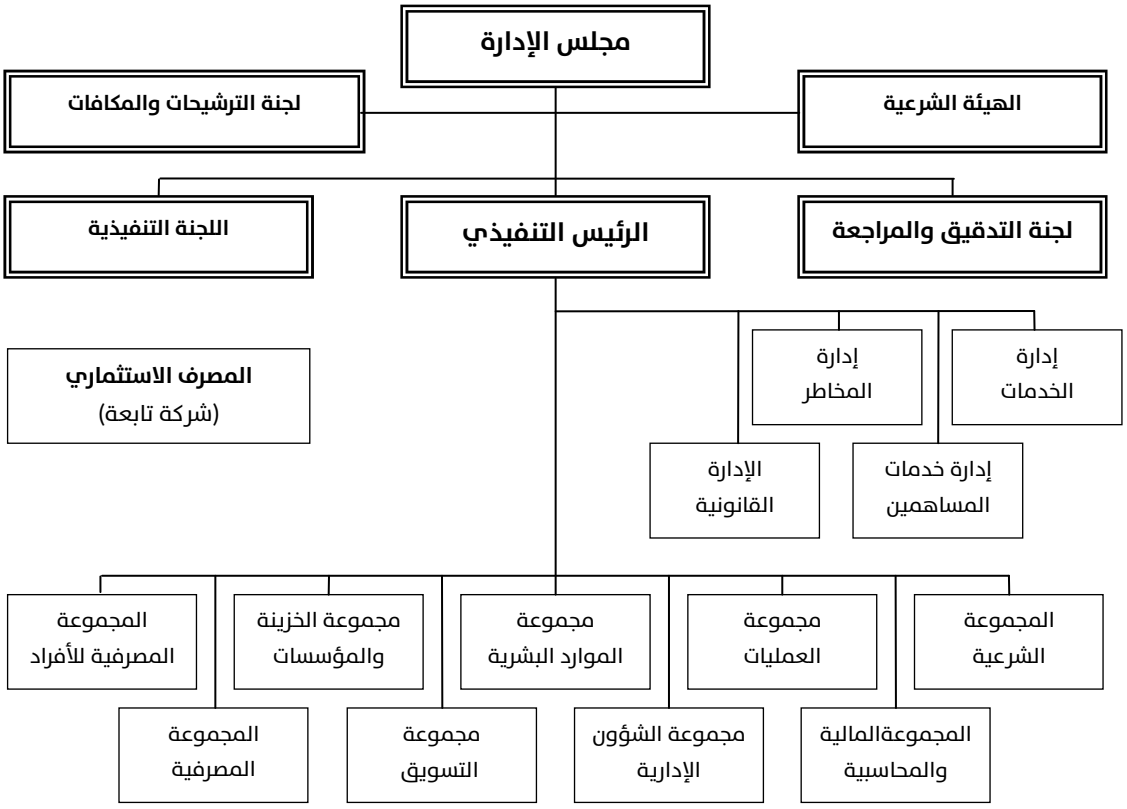

المصدر : المصرف

خبرات ومؤهلات المديرين التنفيذيين

وفيما يلي لمحة موجزة عن المسؤولين التنفيذيين:

الأستاذ عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس (٤٧ عاماً) الرئيس التنفيذي

يشغل الأستاذ عبد المحسن بن عبدالعزيز الفارس حاليًّا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء منذ منتصف عام ٢٠٠٦م، وقد شغل قبل توليه هذا المنصب ، منذ عام ٢٠٠٤م منصب المدير العام التنفيذي للخدمات المالية بشركة عبد اللطيف جميل المحدودة، كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٤م، كما عمل في مؤسسة النقد العربي السعودي ثمانية عشرة عاماً من عام ١٩٨٣م حتى عام ٢٠٠٠م شغل فيها عدد من المناصب كان آخرها منصب مدير إدارة المحاسبة العامة، كما كلف في أثناء عمله بالمؤسسة بعمل مدير عام الإدارة بمؤسسة النقد العربي السعودي ، كما عمل السيد الفارس لمدة سنتين في شركة ارنست اند يونغ، في لوس أنجلوس، بالولايات المتحدة الأمريكية بين ١٩٩٣م و ١٩٩٥م.

يترأس ويشارك الأستاذ الفارس حالياً في العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات العمل في عدة مؤسسات، كنائب لرئيس لجنة معايير المحاسبة السعودية، ورئيس لجنة معايير المحاسبة بمجلس التعاون الخليجي، ورئيس لجنة المراجعة بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وكذلك عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية لنفس المؤسسة، وعضو مجلس إدارة شركة سابك وعضو في لجنة الموارد البشرية ولجنة الاستثمار في سابك، وقد شغل قبل ذلك منصب عضو مجلس إدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعضو مجلس إدارة في الهيئة العامة للاستثمار ، وعضو مجلس إدارة البنك الزراعي السعودي، وعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

نال الأستاذ الفارس درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود في عام ١٩٨٢م، وحصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة غرب الينوي في عام ١٩٨٩م، وقد نال زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) في عام ١٩٩٥م، وحضر الأستاذ الفارس وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات المتخصصة في التمويل والمحاسبة والإدارة ونظم المعلومات.

الأستاذ محمد طاهر بابكر (٥٣ عامًا)- المدير المالي المكلف

يشغل الأستاذ محمد طاهر بابكر حاليًا منصب المدير المالي المكلف لمصرف الإنماء منذ إنضمامه للمصرف في أغسطس من العام ٢٠٠٧م، وقد شغل الأستاذ بابكر قبل ذلك منصب المدير التنفيذي للشرق الأوسط في شركة الخدمات المالية الدولية في دبي بين عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٧م، كما تولى منصب المدير المالي لدى شركة آرا للأنظمة والمعلومات من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، وكان قبل ذلك يشغل منصب المدير المالي في شركة العثيم التجارية بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٢م والمدير المالي في شركة دلة البركة للعقارات والسياحة بين عامي ١٩٩٥م و ١٩٩٨م، كما عمل خلال المدة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٥م مديراً للحسابات في الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، وعمل قبل ذلك مشرفا للتدقيق ومديراً للمنطقة الغربية في شركة الراشد محاسبون ومراجعون قانونيون بين عامي ١٩٨١م و ١٩٩٠م.

حصل الأستاذ بابكر على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الخرطوم في عام ١٩٨٠م، وحصل على شهادة زمالة المحاسبون القانونيون (CPA) في عام ١٩٩٢م من الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور سليمان بن على الحضيف (٤٨ عامًا)- المدير العام للموارد البشرية

يتولى الدكتور سليمان الحضيف منصب مدير عام مجموعة الموارد البشرية وقد إنضم لمصرف الإنماء في فبراير من عام ٢٠٠٧م، وقبل عمله بمصرف الإنماء شغل الدكتور الحضيف منصب الرئيس التنفيذي لشركة إليت العالمية لخدمات التوظيف والموارد البشرية من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٧م ، وقد شغل كذلك منصب نائب الرئيس للموارد البشرية والتطوير في مجموعة شركات سمامه من ٢٠٠٥م الى ٢٠٠٦م والمدير التنفذي للموارد البشرية والتطوير في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٥م، وهو عضو فعال في عدد من الهيئات والمؤسسات الأخرى والتي تعنى بشكل خاص بإدارة وتطوير الموارد البشرية.

حصل الدكتور الحضيف على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة ليكون نورث ويست بالفلبين، وحصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة تروى، بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٤م وحصل على الماجستير في علوم الإدارة من جامعة نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٧م، وقد حصل على درجة بكالوريوس في علوم الإدارة العامة في عام ١٩٩٠م من جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية.

الأستاذ عماد بن عبدالرحمن البتيري (٤٨ عامًا)- المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات

يتولى الأستاذ عماد البتيري منصب المدير العام للمجموعة المصرفية للشركات بمصرف الإنماء منذ إنضمامه لمصرف الإنماء في يناير من عام ٢٠٠٧م، وتولى الأستاذ البتيري قبل ذلك منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات لدى بنك البلاد بين عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م، وكان قبل ذلك يشغل منصب المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية لدى البنك الأهلي التجاري من عام ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٤م، وكان قبل ذلك يشغل منصب المدير الإقليمي بالبنك السعودي التجاري المتحد بين عامي ١٩٩١م و ١٩٩٥م، كما عمل خلال الفترة من ١٩٨٧م إلى ١٩٩١م مديراً للتسويق لمنطقة الشرق الأوسط في السعودية لدى بنك الخليج الدولي.

حصل الأستاذ البتيري على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في هندسة البترول من جامعة الملك سعود بالرياض في عام ١٩٨١م ، وحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران في عام ١٩٨٧م .

الدكتور محمد بن عبدالله العوض (٤٤ عامًا)- المدير العام لمجموعة التسويق

يتولى الدكتور محمد العوض منصب المدير العام لمجموعة التسويق بمصرف الإنماء منذ التحاقه بالمصرف في فبراير من العام ٢٠٠٧م، يتمتع الدكتور العوض بخبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في مجالات التسويق والإدارة، حيث كان يشغل منصب المدير العام لمجموعة التسويق لدى بنك البلاد منذ عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠٠٧م، وقد عمل الدكتور العوض أستاذًا للإدارة الإستراتيجية والتسويق بجامعة الملك سعود، وله سجل حافل بالخبرات في تقديم الاستشارات والتدريب لشركات ومؤسسات عريقة في المملكة العربية السعودية مثل شركة نادك، وشركة العثيم، والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي، وشركة العجلان، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، كما شارك أيضاً بعضوية كثير من اللجان الأكاديمية والإدارية والتسويقية، وقام بنشر العديد من أوراق العمل في مجالات الإدارة الإستراتيجية والتسويق.

حصل الدكتور العوض على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وسترن ايلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، وحاز على شهادة الدكتوراه في الإدارة الإستراتجيية والتسويق من جامعة شيفيلد، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ فهد بن محمد السماري (٥٢ عامًا)- المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

يتولى الأستاذ السماري منصب مدير عام المجموعة المصرفية للأفراد بمصرف الإنماء وقد التحق بالمصرف في يناير من عام ٢٠٠٧م، هذا وشغل الأستاذ السماري قبل التحاقه بمصرف الإنماء منصب مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد لدى البنك العربي الوطني بين عامي ١٩٩٢م و ١٩٩٨م، كما شغل قبل ذلك مدير مسندة المنتجات ومستشار إدارة تقنية المعلومات بالبنك السعودي الفرنسي وذلك بين عامي ١٩٩٠م و ١٩٩٢م، كما أسس وأدار شركتين متخصصتين في توفير حلول تقنية المعلومات المقدمة لقطاع الخدمات المالية ، هما شركة مادين وشركة نولجنت بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٥م، وتشمل خبرات الأستاذ السماري المشاركة في العديد من اللجان التنظيمية في المصارف كلجان الإدارة المصرفية للأفراد، وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال، وعمليات إعادة الهيكلة والتخطيط الإدارية.

حصل الأستاذ السماري على شهادة بكالوريوس هندسة النظم من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٠م، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بواشنطون دي سي بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩م، كما أتم العديد من الدورات والبرامج الأكاديمية، منها برنامج إدارة الأعمال من كلية هارفارد، بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧م، كما أتم دورة مصرفية متخصصة من كلية وارتون للأعمال من جامعة بنسلفينيا، فيلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩م، وقد حضر العديد من الدورات والندوات في التحليل المالي والمصرفي، والإدارة، وتقنية المعلومات.

الأستاذ ابراهيم بن سليمان السياري (٥٤ عامًا) - المدير العام لمجموعة نظم المعلومات والعمليات

يشغل الأستاذ إبراهيم السياري منصب مدير عام مجموعة نظم المعلومات والعمليات بمصرف الإنماء منذ إلتحاقه بالمصرف في يناير من العام ٢٠٠٧م، وقد عمل الأستاذ السياري قبل ذلك بمؤسسة النقد العربي السعودي منذ عام ١٩٨٥م إلى ديسمبر من عام ٢٠٠٦م، حيث شغل عدة مناصب منها مديرًا عامًا لإدارة التقنية البنكية منذ عام ١٩٨٩م، كما تولى قبلها منصب مساعد لمدير إدارة التقنية البنكية بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م للإدارة نفسها، وقد شغل منصب رئيس قسم حماية البيانات منذ عام ١٩٨٧م حتى عام ١٩٨٨م، وشغل منصب إدارة الحواسيب من ١٩٨٥م وحتى عام ١٩٨٧م، كما عمل رئيسًا لمجموعة التجارة الإلكترونية الخاصة بمؤسسة النقد والمصارف السعودية، كما عمل رئيسًا لمجموعة الاتصالات الخاصة بمؤسسة النقد والمصارف السعودية، وكان عضواً في اللجنة الخليجية لنظم الدفع الإلكتروني، وكان عضواً في مجموعة سويفت في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠٠٦م.

حصل الأستاذ السياري على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة بوسطن، بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤م، وحصل على شهادة إدارة مصادر خدمات المعلومات من كلية هارفارد للأعمال التجارية في عام ١٩٩١م.

الموظفون

بلغ عدد الموظفين بمصرف الإنماء كما هو بتاريخ إصدار هذه النشرة ١٨٤ موظفًا بنسبة سعودة بلغت ٨٦ بالمئة، وينوي المصرف تحقيق معدلات إنتاجية عالية من خلال برامج التدريب المستمر المصممة لتلبية احتياجات كل موظف، وفيما يلي تفصيل لعدد موظفي مصرف الإنماء بحسب الإدارات التي يعملون بها:

الإدارة	عدد الموظفين
الممتلكات والمباني	١٠
الخدمات المصرفية للشركات	٣
الموادر البشرية	١٥
تقنية المعلومات	٧٥
التسويق	٧
العمليات	١٠
الخدمات المصرفية للأفراد	٤٥
المجموعة الشرعية	٥
المالية	٥
الخزينة	١
الإلتزام	١
الإدارة العليا	٧
المجموع	١٨٤

المصدر : المصرف

عقد عمل الرئيس التنفيذي

تم تعين الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس رئيسًا تنفيذيًا من قبل اللجنة التأسيسية للمصرف بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١م، وأبرم الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس عقد عمل مع المصرف مدته ثلاث سنوات ميلادية، ويتجدد العقد تلقائيًا لمدة أو مدد مماثلة مالم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية المدة الأصلية أو المجددة للعقد، ويتعهد الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس بموجب العقد بعدم نشر أو إفشاء أي معلومات أو مستندات تتصل بعمله، والمحافظة على السرية التامة في كل حين خلال مدة سريان العقد وبعد انتهائه، كما يخضع العقد لنظام العمل والعمال السعودي وجميع الأنظمة ذات الصلة.

عقود عمل المديرين التنفيذيين بالمصرف

أبرم الأستاذ عماد بن عبدالرحمن البتيري، المدير العام للمجموعة المصرفية للشركات عقد عمل محدد المدة مع المصرف، ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من يناير ٢٠٠٧م، وأبرم الأستاذ محمد طاهر بابكر، المدير المالي المكلف- عقد عمل محدد المدة مع المصرف ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من أغسطس ٢٠٠٧م، وأبرم الدكتور محمد بن عبدالله العوض، المدير العام – مجموعة التسويق عقد عمل محدد المدة مع المصرف ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من فبراير ٢٠٠٧م، وأبرم الأستاذ إبراهيم بن سليمان السياري، المدير العام لمجموعة النظم والعمليات عقد عمل محدد المدة مع المصرف ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من يناير ٢٠٠٧م، وأبرم الأستاذ فهد بن محمد السماري، المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد عقد عمل محدد المدة مع المصرف ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من يناير ٢٠٠٧م، وأبرم الدكتور سليمان بن على الحضيف، المدير العام للموارد البشرية عقد عمل محدد المدة مع المصرف ومدته سنة واحدة ميلادية تبدأ من فبراير ٢٠٠٧م، وجميع عقود عمل المديرين التنفيذيين قابلة للتجديد مالم يخطر أحد الأطراف الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل ثلاثة أشهر من نهاية المدة الأصلية أو المجددة للعقد، ويتعهد المديرون المذكورون بموجب العقد بعدم نشر أو إفشاء أي معلومات أو مستندات تتصل بعملهم والمحافظة على السرية التامة في كل حين خلال مدة سريان العقد وبعد انتهائه، كما تخضع العقود لنظام العمل والعمال السعودي وجميع الأنظمة ذات الصلة.

تعارض المصالح وإقرار أعضاء مجلس الإدارة المرشحون وكبار التنفيذيين في المصرف

لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحصول على أي مصلحة في العمليات أو العقود التي يتم تنفيذها لحساب مصرف الإنماء أو المشاركة بأي أعمال منافسة لأعمال المصرف، ما لم توافق الجمعية العامة على ذلك، ويجب أن يصرح للمصرف بأي مصلحة شخصية يمكن أن تكون له في أي من تلك العمليات، ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة صاحب المصلحة المشاركة في التصويت على أي قرار يتم اعتماده فيما يتعلق بتلك العمليات.

لا يجوز لمجلس الإدارة التصويت على مكافآت أعضاء المجلس أو على أي تعديلات لها، ويعود حق القرار بشأن تحديدها أو تعديلها للجمعية العامة وحدها، ويجب أن تكون كافة المكافآت والمنافع مشمولة في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

كما لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاقتراض من المصرف إلا بموجب أنظمة مؤسسة النقد.

يوقع كل من أعضاء مجلس الإدارة المعينين تعهدًا يقر فيه بأنه لا توجد أي مصلحة جوهرية لعضو مجلس الإدارة وأي من أقاربه من الدرجة الأولى في أي عقد أو ترتيب ساري المفعول أو ينوي المصرف إبرامه ويكون جوهريًا لأعمال المصرف، ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يصرح للمصرف بوجود أي عقد من هذا النوع.

يقر أعضاء مجلس الإدارة المرشحون والرئيس التنفيذي والمدير المالي وسكرتير مجلس إدارة المصرف بما يلي:

- بأنهم لم يتعرضوا لأي حالة إفلاس قبل عملية طرح أسهم المصرف للاكتتاب العام.
- لم يشغل أحدًا منهم نفس المركز أو الوظيفة في منشأة مصرفية صفيت أو تم عزله من مثل هذا المركز أو الوظيفة.
- أنه لم يكن لديهم أو لأي من أقاربهم أو أي طرف ذي علاقة مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أسهم المصرف وأدوات دينه.
- أنه لم يكن لديهم أو لأي من أقاربهم أو أي طرف ذي علاقة مصالح مادية في أي عقود أو ترتيبات سارية المفعول سواء محررة أو غير محررة كتابة أو عقود أو ترتيبات مزمع إبرامها لها تأثير كبير على أعمال المصرف في وقت إصدار نشرة الإصدار.
- إن نظام الشركة الأساسي والأنظمة التي تحكمها لا تعطي أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو كبار التنفيذيين حق التصويت على عقد أو إقتراح تكون لهم فيه مصلحة شخصية، أو التصويت على مكافآت تمنح لهم أو حق الاقتراض من الشركة إلا بموجب أنظمة مؤسسة النقد.
- لم تمنح الشركة أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي خلال السنتين السابقتين لتاريخ طلب تقديم الإدراج.
- إن نظام الشركة الأساسي والأنظمة التي تحكمها لا تعطي حق خيار في أسهمها.
- يقر أعضاء مجلس الإدارة المرشحون بعدم وجود نية لإجراء أي تغيير جوهري على طبيعة النشاط.
- يقر أعضاء مجلس الإدارة المرشحون بعدم وجود مديونية للشركة بما في ذلك السحب على المكشوف من الحسابات المصرفية، والالتزامات تحت القبول أو ضمانات أو التزامات مالية محتملة.

المدة الانتقالية

المدة الانتقالية هي المدة التي تبدأ بعد صدور المرسوم الملكي الخاص بمصرف الإنماء وتنتهي بانتهاء مشاريع تأسيس المصرف، وقد تم تشكيل لجنة تأسيسية ("اللجنة التأسيسية") من ستة (٦) أعضاء يمثلون المساهمين المؤسسين للإشراف على الترتيبات القانونية والإدارية المتعلقة بتأسيس المصرف خلال المدة الانتقالية واستكمال إجراءات عملية الطرح والاكتتاب، وقد تم تعيين الأشخاص الآتية أسماؤهم من قبل المساهمين المؤسسين:

الاسم	المنصب	المؤسسة الممثلة
الأستاذ/ منصور بن صالح الميمان	أمين عام صندوق الاستثمارات العامة	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي	مستشار اقتصادي	صندوق الاستثمارات العامة
الأستاذ/ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخميس	مدير عام الاستثمار المالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ أحمد بن عبدالله النخيلان	مستشار مالي	المؤسسة العامة للتقاعد
الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد	مدير عام الشؤون المالية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الحسين	باحث استثمار	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المصدر: المصرف

خبرات ومؤهلات أعضاء اللجنة التأسيسية

فيما يلي لمحة موجزة عن أعضاء اللجنة التأسيسية:

الأستاذ/ منصور بن صالح الميمان (٥٨ عاماً)- أمين عام صندوق الاستثمارات العامة

يشغل الأستاذ منصور الميمان منصب أمين عام صندوق الاستثمارات العامة منذ عام ١٩٩٨م، وهو عضو في مجلس إدارة كل من شركة الاتصالات السعودية منذ عام ١٩٩٨م والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي منذ العام ٢٠٠٠م، وقد عمل قبل توليه لمنصبه الحالي منصب وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم بوزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٩٣م إلى عام ١٩٩٨م، وقبل ذلك عمل بالأمانة العامة لصندوق الاستثمارات العامة منذ عام ١٩٧٣م حتى عام ١٩٩٣م، وقد شغل عضوية عدة مجالس إدارة لعدد من الشركات والمؤسسات كان منها الشركة السعودية البنجلاديشية للاستثمار من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٩٠م، وبنك التسليف السعودي من عام ١٩٨٨م إلى عام ١٩٩١م، وبنك القاهرة السعودي من عام ١٩٨٨م إلى عام ١٩٩٤م، والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية من عام ١٩٨٩م إلى عام ١٩٩٧م، والدار السعودية للخدمات الاستثمارية من عام ١٩٩٣م إلى عام ١٩٩٧م، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من عام ١٩٩٤م إلى عام ١٩٩٧م، والمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) من عام ١٩٩٤م إلى عام ١٩٩٧م، وشركة اسمنت القصيم من عام ١٩٩٠م إلى عام ١٩٩٨م، والشركة السعودية المصرية للتعمير من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٠م، وشركة كهرباء المنطقة الشرقية (سكيكو) من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٠م، والشركة السعودية للنقل الجماعي من عام ١٩٩٨م إلى عام ٢٠٠١م.

وقد حصل الأستاذ منصور الميمان على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دالاس بولاية تكساس الأمريكية عام ١٩٨٠ م، كما حصل على درجة البكالوريوس محاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٩٧٣م.

الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي (٥٣ عامًا)- مستشار اقتصادي بصندوق الاستثمارات العامة

يتولى الأستاذ عبد الله العياضي منصب مستشار اقتصادي بصندوق الاستثمارات العامة ووزارة المالية منذ عام ١٤٢١هـ، وتتضمن خباراته تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي، كما قام منذ انضمامه للصندوق بإدارة محفظة مشاريع صندوق الاستثمارات العامة وذلك من خلال المشاركة في إعداد اتفاقيات الاقتراض للمشاريع ومتابعتها بما في ذلك دفع الأقساط ومتابعة التحصيل ومتابعة وتحليل أداء المشاريع والشركات التي يساعم صندوق الاستثمارات العامة في رأسمالها، كما ساهم في وضع السياسات والبرامج والإجرائات التنفيذية للمؤسسات العامة المرشحة للخصخصة حسب أهداف وتوجيهات الدولة، كما يساهم في الإشراف والتدريب لموظفي صندوق الاستثمارات العامة.

وقد حصل الأستاذ عبد الله العياضي على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الملك سعود في عام ١٩٧٩م، كما حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في إعداد وتقييم المشاريع، وإدارة المشاريع للتنمية، والأعمال المصرفية، وأساليب التمويل الإسلامي، وأدوات الاستثمار والمبتكرات المالية، والتحليل المالي، وتحليل المؤشرات الاقتصادية، والخصخصة والهيئات التنظيمية.

الأستاذ/ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخميس (٤٨ عامًا) -مدير عام الاستثمار المالي في المؤسسة العامة للتقاعد

يتولى الأستاذ عبد العزيز الخميس منصب مدير عام الاستثمار المالي في المؤسسة العامة للتقاعد منذ منتصف عام ٢٠٠٦م، وقد عمل قبلها بمؤسسة النقد العربي السعودي منذ عام ١٩٨٥م حتى منتصف عام ٢٠٠٦م، وقد شغل خلال عمله بمؤسسة النقد عدة مناصب كان آخرها منصب رئيس متعاملين أسواق السندات العالمية منذ عام ٢٠٠٤ م، وقد شغل قبلها منصب مساعد رئيس متعاملين أسواق السندات العالمية من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٤م، وقبلها أمين تعامل أول بأسواق السندات العالمية منذ عام ١٩٩٠م وقبلها متعامل في الخزينة والصرف الأجنبي منذ عام ١٩٨٥م.

وقد حصل الأستاذ عبد العزيز الخميس على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نورث إسترن عام ١٩٨٥م، الواقعة في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية كما تلقى تدريباً من عدد من المؤسسات المالية العالمية وبيوت الاستثمار مثل: دوتشي بنك، وكريديت سويس، وغولدمان ساكس، وجي بي مورغن.

الأستاذ/ أحمد بن عبدالله النخيلان (٥٠ عامًا) - مدير استثمارات الشركات والأسهم بالمؤسسة العامة للتقاعد

يشغل الأستاذ أحمد النخيلان منصب مدير استثمارات الشركات والأسهم بالمؤسسة العامة للتقاعد منذ العام ٢٠٠٥م، وهو عضو في كل من جمعية الاقتصاد السعودية، وجمعية الإدارة السعودية، وجمعية المحاسبين السعوديين، وقد شغل قبل توليه لمنصبه الحالي بالمؤسسة العامة للتقاعد منصب مدير إدارة تطوير المنتجات ببنك البلاد منذ عام ٢٠٠٤م حتى ٢٠٠٥م، وقبل ذلك منصب مدير تطوير المنتجات بالبنك السعودي للاستثمار منذ العام ٢٠٠٠م، وقبلها شغل منصب مدير تطوير القروض الشخصية بالبنك السعودي البريطاني منذ عام ١٩٩٧م، وقبل ذلك عمل مدير حسابات للشركات في البنك السعودي المتحد منذ عام ١٩٩٥م، وقد عمل قبلها محللاً لنظم الحاسب الآلي بوزارة المالية منذ عام ١٩٨٢م حتى عام ١٩٩٢م.

حصل الأستاذ أحمد النخيلان على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ديترويت، ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥م، كما حصل على درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة أركانساس الحكومية، أركانساس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤م، وحصل دبلوم نظم المعلومات الكمبيوترية من جامعة أركانساس الحكومية، أركانساس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤م، كما حضر العديد من الدورات التدريبية في عدة معاهد متخصصة.

الأستاذ/ عادل بن محمد الزيد (٤١ عامًا)- مدير عام الشؤون المالية بالمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية

يشغل الأستاذ عادل الزيد منصب مدير عام الشؤون المالية بالمؤسسة العام للتأمينات الإجتماعية منذ عام ٢٠٠٥م، كما يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) منذ عام ٢٠٠٥م، وقد شغل قبل توليه لمنصبه الحالي في المؤسسة العام للتأمينات الإجتماعية منصب مدير إدارة المحاسبة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٤م، وقبل ذلك عمل محاسبًا بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٠م ثم شغل المنصب نفسه منذ عام ٢٠٠٢م حتى عام ٢٠٠٣م، وقد شغل منصب مدير عام شؤون الموظفين والعلاقات العامة منذ عام ١٩٩٠م حتى عام ١٩٩٣م.

حصل الأستاذ عادل الزيد على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة أولد دومينيوم الواقعة في فرجينيا بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٢م، كما حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة توليدو الواقعة في اوهايو بالولايات المتحدة عام ١٩٩٨م، وقد حضر العديد من الدورات التدريبية في مجالات الإدارة والمالية.

الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الحسين (٣٧ عاماً)- باحث استثمار بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

يشغل الأستاذ عبد المحسن الحسين منصب باحث استثمار بإدارة الاستثمار المالي بالمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية منذ عام ١٩٩٥م، وهو عضو بلجنة المراجعة في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني منذ عام ١٩٩٦م وعضو بمجلس إدارة شركة تطوير الصناعات منذ العام ٢٠٠٤م ، وقد عمل قبل التحاقه بالمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية بمجموعة سامبا المالية منذ عام ١٩٩٤م وحتى عام ١٩٩٥م.

حصل الأستاذ عبد المحسن الحسين على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود في عام ١٩٩٤م، كما حضر العديد من الدورات في مجالات إدارية ومالية مختلفة.

وقد اتفق المساهمون المؤسسون على تحديد وظائف اللجنة التنفيذية كما يلي:

- التنسيق مع مؤسسة النقد لمتابعة إجراءات التأسيس والإجراءات النظامية اللاحقة مع وزارة التجارة والصناعة والتنسيق مع هيئة السوق المالية لتنفيذ عملية الطرح والاكتتاب العام.
- الإشراف على نشاط المستشار المالي والموافقة على مراحل وخطوات العمل، والإنفاق بالتناسب مع عناصر ونطاق العقد المبرم.
- الإشراف على نشاط المحاسب القانوني والموافقة على المراحل والخطوات المطلوبة واعتماد الإنفاق.
- الإشراف على نشاط المستشار القانوني والموافقة على المراحل والخطوات المطلوبة واعتماد الإنفاق.
- إبرام العقود مع الشركات الاستشارية حسبما يلزم لتأسيس وتشغيل المصرف واعتماد الإنفاق.

حوكمة المصرف

يعتزم المصرف الالتزام والتقيد بكافة أحكام لائحة حوكمة الشركات وأحكام نظام مراقبة البنوك وفي هذا الخصوص، فإن المصرف بصدد الانتهاء من إعداد مشروع لائحة حوكمة داخلية للمصرف بما ينسجم مع لائحة حوكمة الشركات ونظام مراقبة البنوك، وسيتم تشكيل عدة لجان بالمصرف للإشراف على مجالات العمل الرئيسة ووضع التصورات والتوصيات حول مسائل مختلفة لاعتمادها من مجلس الإدارة، وسوف يتم تكليف هذه اللجان بالمسائل التي تحتاج إلى مشورة متخصصة، وسيتم تشكيل هذه اللجان على النحو التالي:

اللجنة التنفيذية

سوف تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة من أعضاء مجلس الإدارة يقدمون المشورة فيما يتعلق بالمسائل العامة التي لا تتناولها اللجان المتخصصة الأخرى وتمارس الصلاحيات التي يقوم مجلس الإدارة بتفويضها بها حصريًا، وتعقد اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن ثمانية (٨) جلسات في السنة أو عندما يدعوها رئيسها إلى الاجتماع، والنصاب الضروري لانعقاد اجتماعات اللجنة التنفيذية هو ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل يكونون حاضرين شخصيًا ويتم اعتماد قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات.

لجنة التدقيق والمراجعة

تتكون لجنة التدقيق والمراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، وتكون لجنة التدقيق والمراجعة مسئولة عن الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للمصرف، ودراسة نظام المراقبة الداخلية للمصرف وتقارير المراجعة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ومتابعة أعمالهم، ودراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني، ودراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، ودراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي فيها، وتكون لجنة التدقيق والمراجعة تابعة مباشرة لمجلس الإدارة، هذا، وتتكون لجنة التدقيق والمراجعة بصفة مبدئية من الأعضاء الوارده أسمائهم في الجدول أدناه، وسوف ينظر مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى في إعادة تشكيل لجنة التدقيق والمراجعة.

أعضاء لجنة التدقيق والمراجعة المعينين:

الأعضاء	المنصب
الدكتور / سعد بن عطية الغامدي	رئيس اللجنة
الأستاذ / سعد بن علي الكثيري	عضو
الأستاذ / محمد بن يوسف الناغي	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، وتكون مهامها التوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للمعايير المعتمدة والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات لعضوية المجلس ومراجعة هيكل المجلس ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها، كما تختص اللجنة بتحديد جوانب الضعف والقوة في المجلس واقتراح معالجتها والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، كذلك من مهام اللجنة وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في المصرف، هذا، وتتكون لجنة الترشيحات والمكافآت بصفة مبدئية من الأعضاء الواردة أسمائهم في الجدول أدناه، وسوف ينظر مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى في إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

الأعضاء	المنصب
الدكتور / سليمان بن محمد التركي	رئيس اللجنة
الأستاذ / عادل بن محمد الزيد	عضو
الدكتور / عبد الرحمن بن حمد الحركان	عضو

لجنة ائتمان الشركات

وهي لجنة تنفيذية غير تابعة لمجلس الإدارة، تكون منبثقة من اللجنة التنفيذية، ويرأس لجنة ائتمان الشركات الرئيس التنفيذي للمصرف وتكون بعضوية خمسة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من مديري إدارات المصرف، وهم:

- مدير مجموعة المخاطر
- مدير مجموعة الخزينة
- مدير المجموعة المالية
- مدير المجموعة المصرفية للشركات
- مدير المجموعة المصرفية للأفراد

لجنة الأصول والخصوم

وهي لجنة تنفيذية غير تابعة لمجلس الإدارة، تكون منبثقة من اللجنة التنفيذية، ويرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمصرف وتكون بعضوية خمسة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من مديري إدارات المصرف، وهم:

- مدير مجموعة المخاطر
- مدير مجموعة الخزينة
- مدير المجموعة المالية
- مدير المجموعة المصرفية للشركات
- مدير المجموعة المصرفية للأفراد

الهيئة الشرعية

وهي هيئة تضم في عضويتها عدداً من العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، يُعتمد تكوينها من الجمعية العامة للمصرف وهي مستقلة عن جميع إدارات المصرف التنفيذية، وتخضع جميع معاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها، وتعد قراراتها ملزمة لجميع إدارات المصرف وموظفيه.

وقد ضمت الهيئة في عضوية دورتها الأولى بناء على قرار اللجنة التأسيسية كلاً من أصحاب الفضيلة:

١- فضيلة الشيخ أ. د. عبدالرحمن بن صالح الأطرم رئيساً للهيئة، وفضيلته عضو مجلس الشورى، وهو من العلماء البارزين في فقه المعاملات المالية، وله إسهامات عديدة في هذا المجال حيث يشغل عضوية عدد من الهيئات والمجالس الشرعية، منها: عضوية المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، وعضوية مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية، وعضوية مجلس إدارة الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، وهو كذلك أمينها العام، وخبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما كان فضيلته عضو هيئة التدريس بقسم الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعضواً وأميناً للهيئة الشرعية في مصرف الراجحي.

٢- فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن وكيل الشيخ عضواً، وفضيلته عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وله مشاركات فعالة في مجال المعاملات المالية مع عدد من المؤسسات المالية القائمة، وهو عضو في عدد من الجمعيات والهيئات العلمية.

٣- فضيلة الشيخ د.سليمان بن تركي التركي عضواً، وفضيلته عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد حصل على الماجستير والدكتوراه في الفقه من كلية الشريعة، بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من جامعة إيسكس بالمملكة المتحدة، وهو مرشح حاليًّا للحصول على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة لندن بالمملكة المتحدة، وله أبحاث ومشاركات في مجال المعاملات المالية.

كفاية رأس المال العامل

يقر أعضاء مجلس الإدارة المرشحون بأن عند استلام صافى متحصلات الاكتتاب سيكون لدى المصرف رأس مال عامل يكفى لمدة الاثني عشر (١٢) شهرًا من تاريخ هذه النشرة.

استخدام متحصلات الاكتتاب

تبلغ القيمة التقديرية لإجمالي متحصلات الاكتتاب ما يقارب ١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، سيدفع منها حوالي ٨,٢٠٠,٠٠٠ ريال مصاريف للإصدار التي تشمل أتعاب المستشار المالي والمستشار القانوني للاكتتاب والمراجع القانوني، كما تشمل مصاريف البنوك المستلمة ومصاريف التسويق والطباعة والمصاريف الأخرى المتعلقة بالإصدار ومصاريف اللجنة التأسيسية، ويتم استخدام صافي متحصلات الاكتتاب لتمويل إنشاء المصرف وتشغيل عملياته.

المساهمون المؤسسون

يملك المساهمون المؤسسون ٣٠% ثلاثون بالمئة من أسهم المصرف التي تمثل أربع مئة وخمسين مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد، ويبلغ العدد الإجمالي للأسهم المطروحة للاكتتاب ألف وخمسون مليون (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم تمثل بمجملها ٧٠% من رأس مال المصرف، إن أسهم الاكتتاب مطروحة بالتناسب بحسب ملكية كل من المساهمين الأفراد المؤسسين في المصرف، ويمثل الجدول التالي هيكل ملكية المصرف بعد طرح الأسهم للاكتتاب.

الشكل رقم (٩): هيكل الملكية بعد الاكتتاب

المساهم	عدد الأسهم	بعد الاكتتاب	
		نسبة الملكية	رأس المال
صندوق الاستثمارات العامة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتقاعد	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الجمهور	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٧٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع*	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: المصرف * بعد الإنتهاء من عملية الاكتتاب

صندوق الاستثمارات العامة

صدر المرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٣٩١/٦/٢٥هـ بالموافقة على نظام صندوق الاستثمارات العامة، وكان الهدف من إنشائه توفير التمويل لبعض المشروعات الإنتاجية ذات الطابع التجاري، وذلك لأهميتها الكبيرة لتنمية الاقتصاد الوطني وتوفر المقومات الأساسية لقيامها التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها منفردا أما لقلة الخبرة أو رأس المال أو كليهما.

ويختص الصندوق بتمويل الاستثمار في المشاريع ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة أو لمؤسسات الإقراض الصناعي المرتبطة بها أو المؤسسات العامة، وسواء كانت هذه المشاريع تنفذ استقلالا أو عن طريق مشاركة الجهات الإدارية لمؤسسات خاصة، ويتم هذا التمويل عن طريق الإقراض أو الضمان، ويجوز في حالات خاصة أن يتم التمويل عن طريق تخصيص مبالغ يحتاجها مشروع معين، بالإضافة إلى قيام الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال عدة شركات وطنية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٨ وتاريخ ١٣٩٤/٤/٢هـ، كما ساهم في عدة شركات عربية ودولية وثنائية، وفيما يلي أسماء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والتي يستثمر فيها صندوق الاستثمارات العامة :

الشركة	رأس مال الشركة (ملايين الأسهم)	نسبة المساهمة (%)
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	٢٥٠٠	٧٠
مجموعة صافولا	٣٧٥	٣,٤٢
شركة الخزف السعودية	٢٥	٥,٤
شركة الغاز والتصنيع	٧٥	١٠,٩
شركة اسمنت القصيم	٤٥	٢٣,٣٥
شركة اسمنت المنطقة الجنوبية	١٤٠	٣٧,٤٣
شركة اسمنت ينبع	١٠٥	١٠
شركة اسمنت المنطقة الشرقية	٨٦	١٠
شركة اسمنت السعودية	١٠٢	٠,٠١٣
شركة الفنادق والمناطق السياحية	٥٠	٢٢,٩
الشركة العقارية السعودية	١٢٠	٦٤,٦
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	٣١٥	٢٨,٨
الشركة السعودية للنقل الجماعي	١٢٥	١٥,٧
شركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية	١٥٠	٣,٦٦
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية	٤٠	٢٠
الشركة السعودية للأسماك	٢٠	٤٠
بنك الرياض	٦٢٥	٢١,٧٥
مجموعة سامبا المالية	٦٠٠	٢٢,٩
شركة الاتصالات السعودية	٢٠٠٠	٧٠
الشركة السعودية للكهرباء	٤١٦٦,٦	٧٤,١٥

المصدر : صندوق الاستثمارات العامة

ويدار صندوق الاستثمارات العامة من خلال مجلس إدارة لا تحدد مدة دورته بموجب نظام الصندوق، ويضم المجلس كلاً من :

- معالي الدكتور / إبراهيم بن عبد العزيز العساف – وزير المالية ورئيس مجلس الإدارة
- معالي الدكتور / هاشم بن عبد الله يماني – وزير التجارة والصناعة
- معالي الأستاذ / خالد بن محمد القصيبي – وزير الاقتصاد والتخطيط
- معالي الدكتور / مطلب بن عبد الله النفيسة – وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء
- معالي الأستاذ / حمد بن سعود السياري – محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

المؤسسة العامة للتقاعد

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٧ وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٣٠هـ بتحويل مصلحة معاشات التقاعد التي أنشئت عام ١٣٧٨هـ بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٧١) وتاريخ ١٣٧٨/١/٢٨ هـ (الموافق ١٩٥٨/٨/١٤ م) إلى مؤسسة عامه، وبموجب المادة الثانية من تنظيم المؤسسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٣ وتاريخ ١٤٢٥/١/٣هـ تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال الإداري والمالي وميزانية مستقلة، وترتبط إداريًا بوزير المالية وهو رئيس مجلس إدارتها، وقد كان الهدف من إنشاء المؤسسة العامة للتقاعد هو إدارة جميع شئون التقاعد في المملكة العربية السعودية، وتقوم المؤسسة بتطبيق جميع أنظمة التقاعد المدنية والعسكرية.

وتتولى المؤسسة تنفيذ نظام التقاعد، ولمجلس الوزراء أن يعهد إلى المؤسسة بتنفيذ أي نظام آخر للتقاعد، كما له أن يعهد إليها بإدارة صناديق ادخارية للموظفين المدنيين والعسكريين، كما تهدف المؤسسة إلى تأمين مورد مالي للمتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين والمستفيدين منهم بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية بحسب ما يقرره نظام التقاعد، وفقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التواصل بينهم وبين فئات المجتمع في مختلف نشاطاته بما يحقق الاستفادة المشتركة للمتقاعدين والأفراد والمؤسسات ، وللمؤسسة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي :

- تنمية الموارد المالية للمؤسسة سعياً إلى تحقيق التوازن المالي بين موارد المؤسسة والتزاماتها.
- دعم النشاطات الخاصة بالمتقاعدين وفقا لما تحدده اللوائح.

وفيما يلي أسماء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، التي تستثمر فيها المؤسسة العامة للتقاعد:

الشركة	رأس مال الشركة (ملايين الأسهم)	نسبة المساهمة (%)
بنك الرياض	٦٢٥	١,٣٧
بنك الجزيرة	٢٢٥	٠,٠٠٧
البنك السعودي للاستثمار	٣٩١,٠١٦	١٧,٢٣
البنك السعودي الهولندي	٢٦٤,٦	٠,١٥
البنك السعودي الفرنسي	٥٦٢,٥	١,٠٣
البنك السعودي البريطاني	٣٧٥	٠,٣٥
البنك العربي الوطني	٤٥٥	٠,٠٧
مجموعة سامبا المالية	٦٠٠	١٠,١٧
مصرف الراجحي	١٣٥٠	١,٥٤
البنك الاهلي التجاري	١٥٠٠	٠,٠٠٠٢
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	٢٥٠٠	١,٣٩
شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو)	٢٠٠	٢,٧٧
شركة التصنيع الوطنية	٣٤٩,٥٧٣	٢,٦٠
الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (الدوائية)	٦٠	١٣,٠٦
الشركة العربية للأنابيب	٣١,٥	٠,٣٢
شركة الزامل للاستثمار الصناعي	٤٥	٤,٣٥
المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي	٢٢٥	١٠,٢٠
شركة الصحراء للبتروكيماويات	١٨٧,٥	٤,٠٠
شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات (ينساب)	٥٦٢,٥	٠,٠٧
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سيبكيم)	٢٠٠	٦,٥٠
شركة اسمنت العربية	٦٠	٣,٢٢
شركة أاسمنت اليمامة	١٣٥	٣,٧٧
شركة اسمنت السعودية	١٠٢	٤,٨٢
شركة اسمنت القصيم	٤٥	٤,٥٧
شركة اسمنت الجنوبية	١٤٠	٢,٩٤
شركة اسمنت ينبع	١٠٥	١,٢٩
شركة اسمنت الشرقية	٨٦	١٠,١٩
شركة اسمنت تبوك	١٠٢	٣,٢٥
الشركة العقارية السعودية	١٢٠	٤,٧٥
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	٢٢٥	١,١٥
شركة طيبة القابضة	١٢٣,٦٥٠	٤,٤٤
المجموعة السعودية للإبحاث والتسويق	٨٠	٣,٩٤
الشركة السعودية للكهرباء	٤,١٦٦,٦	٠,٦
شركة تبوك الزراعية	٢٠	٢,٥
الاتصالات السعودية	٢٠٠٠	٦,١٥
شركة اتحاد اتصالات	٥٠٠	٠,١٦
شركة التعاونية للتأمين	٥٠	١٧,٢١

المصدر: المؤسسة العامة للتقاعد

وتدار المؤسسة العامة للتقاعد من خلال مجلس إدارة يعين بموجب قرار من مجلس الوزراء، هذا وقد عين مجلس الإدارة للدورة الحالية لمدة ثلاث سنوات، وتنتهي الدورة الحالية لمجلس الإدارة في بداية شهر رمضان من عام ١٤٢٩هـ، ويضم المجلس كل من:

- معالي الدكتور / إبراهيم بن عبد العزيز العساف – وزير المالية ورئيس مجلس الإدارة
- معالي الأستاذ / محمد بن عبد الله الخراشي – محافظ المؤسسة العامة للتقاعد
- معالي الدكتور / محمد بن سليمان الجاسر – نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
- معالي الأستاذ / عبد الرحمن بن عبد المحسن العبد القادر – نائب وزير الخدمة المدنية
- سعادة الفريق / ناصر بن عبد العزيز العريج – الأمين العام لمجلس الخدمة العسكرية
- سعادة الأستاذ / أحمد بن عبد العزيز السيف – خبير اقتصادي بوزارة الاقتصاد والتخطيط
- سعادة اللواء / محمد بن عبدالله الماضي – متقاعد
- سعادة الأستاذ / فؤاد بن محمد نور أبو منصور – متقاعد

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

صدر نظام التأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢٢ وتاريخ ٦ / ١٣٨٩/٩ هـ الموافق ١٩٦٩/١١/١٥م وطبق في شهر محرم ١٣٩٣هـ وطبق فرع المخاطر المهنية في ١/ ١٤٠٢/٧هـ وعدل النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٣ وتاريخ ١٤٢١/٩/٣هـ الموافق ٢٩/ ٢٠٠٠/١١م وبدأ تطبيقه اعتبارًا من ١٤٢٢/١/١ هـ الموافق ٢٠٠١/٤/١م.

وأنشأت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتقوم على تطبيق أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ومتابعة تنفيذه خاصة فيما يتعلق بتحقيق التغطية التأمينية الواجبة نظاماً وتحصيل الاشتراكات من أصحاب الأعمال، وصرف التعويضات للمستحقين من المشتركين أو أفراد أسرهم .

والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هي مؤسسة عامة لها استقلالها المالي والإداري ويشرف عليها مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً هم: وزير العمل رئيساً للمجلس، ومحافظ المؤسسة نائباً للرئيس، وثلاثة أعضاء يمثلون وزارات العمل، والمالية، والصحة، وثلاثة أعضاء من المشتركين في النظام من ذوي الكفاءات العليا في أعمالهم ، وثلاثة أعضاء من أصحاب العمل ، وتزاول المؤسسة نشاطها من خلال المركز الرئيس وعشرين مكتباً في مختلف مناطق ومحافظات المملكة.

ويعد نظام التأمينات الاجتماعية صورة من صور التعاون والتكافل الاجتماعي التي يقدمها المجتمع لمواطنيه ويقوم على رعاية العاملين في القطاع الخاص وكذلك العاملين على بند الأجور في القطاع الحكومي ليوفر لهم و لأسرهم حياة كريمة بعد تركهم العمل بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة وكذلك العناية الطبية للمصابين بإصابات عمل أو أمراض مهنية و التعويضات اللازمة عند حدوث عجز مهني أو وفاة، وفيما يلي أسماء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والتي تستثمر فيها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

الشركة	رأس مال الشركة (ملايين الأسهم)	نسبة المساهمة (%)
بنك الرياض	٦٢٥	٢١,٦٢
البنك السعودي للاستثمار	٣٩١,٠١٦	١٣,٢٣
مجموعة سامبا المالية	٦٠٠	١١,٣٤
البنك العربي الوطني	٤٥٥	٧,٦٥
البنك السعودي البريطاني	٣٧٥	٩,٥٣
شركة الراجحي المصرفية	١٣٥٠	٤,٩٥
بنك الجزيرة	٢٢٥	٢,٠٤
البنك السعودي الفرنسي	٥٦٢,٥	٧,٧٠
البنك السعودي الهولندي	٢٦٤,٦٠٠	٧,٩٧
البنك الاهلي التجاري	١٥٠٠	٦,٠
شركة التصنيع الوطنية	٣٤٩,٥٧٣	٢,٩٤
شركة صافولا	٣٧٥	٤,٨٠
شركة الأسمدة(سافكو)	٢٠	١١,٨٥
سابك	٢٥٠٠	٤,٠٦
شركة الغاز والتصنيع	٧٥	٦,١٣
شركة الخزف	٢٥	١٥,٩٨
شركة أميانتيت	١١٥,٥	١,٨٣
الصحراء للبتروكيماويات	١٨٧,٥	٣,٢
شركة ينبع للبتروكيماويات	٥٦٢,٥	٧,٣٤
شركة اسمنت القصيم	٤٥	١٥,٠٤
شركة اسمنت ينبع	١٠٥	١١,٧١
شركة اسمنت اليمامة	١٣٥	٥,٨٣
شركة اسمنت السعودية	١٠٢	٨,٥٥
شركة اسمنت الشرقية	٨٦	١٠,٠٠
شركة اسمنت الجنوبية	١٤٠	١١,٣١
شركة الاتصالات	٢٠٠٠	٦,١٥
الشركة السعودية للفنادق	٥٠	٠,٠٠٢
شركة النقل الجماعي	١٢٥	٠,٠٠٠٨
شركة طيبة للاستثمار	١٥٠	٥,٧٣
اتحاد اتصالات	٥٠٠	١٥,٠٠
الوطنية للتامين التعاوني	٥٠٠	٢,١١٩
المجموعة السعودية للأبحاث	٨٠	٣,٩٣

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

وتدار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من خلال مجلس إدارة يعين بموجب قرار من مجلس الوزراء، هذا وقد عين مجلس الإدارة للدورة الحالية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ١٤٢٦/٦/٢٩هـ وحتى ١٤٢٩/٦/٢٨هـ، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٣ وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٢هـ، ويضم المجلس كل من:

- معالي الدكتور / غازي بن عبد الرحمن القصيبي – وزير العمل ورئيس مجلس الإدارة
- معالي الأستاذ / سليمان بن سعد الحميد – محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- سعادة المهندس / حامد بن طارق السعدون – شركة أرامكو السعودية
- سعادة الأستاذ / إبراهيم بن يوسف كردي – العضو المنتدب لشركة صناعات الأغذية والعجائن الفاخرة
- سعادة الأستاذ / خالد بن محمد البواردي – رجل أعمال
- سعادة الأستاذ / سليمان بن عبد الرحمن الصالح – رجل أعمال
- سعادة الدكتور / إبراهيم بن يوسف سنغدار – رجل أعمال
- سعادة الدكتور / عبد الله بن إبراهيم الشريف – أمين عام مجلس الضمان الصحي التعاوني
- سعادة الدكتور / عبد الواحد بن خالد الحميد – وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير
- سعادة الأستاذ / أسامة بن عبدالعزيز الربيعة – وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات
- سعادة الأستاذ / سعود بن صالح الصالح – مدير عام البنك السعودي للاستثمار

قائمة المركز المالي المستقبلية

المحاسبون القانونيون

لم يتم بعد تعيين المحاسبين القانونيين للمصرف حيث من المتوقع أن يتم ذلك خلال الجمعية التأسيسية.

التقرير عن الحسابات

سوف يخضع المصرف للالتزامات الخاصة بالإفصاح والتقارير الدولية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، وسوف يقدم المصرف إلى الهيئة التقارير المالية السنوية والدورية التي ينص عليها نظام السوق المالية واللوائح التنفيذية والقواعد المعتمدة من مجلس هيئة السوق المالية، ويعتزم المصرف أن يقدم إلى المساهمين تقارير سنوية تحتوي على قوائم مالية مدققة.

قائمة المركز المالي المستقبلية

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية لمصرف الإنماء كما في تاريخ تأسيس المصرف وتم فحصها وتضمينها الملاحظات ذات العلاقة (قائمة المركز المالي والملاحظات) المتضمنة في نشرة الإصدار، من قبل المحاسب القانوني السادة/ كي بي أم جي الفوزان والسدحان وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يجب قراءة قائمة المركز المالي المستقبلية هذه مع تقرير المراجعة الخاص والإجراءات المتفق عليها والموضحة بالملحقين أ و ب.

وتجدر الإشارة إلى أن كي بي أم جي الفوزان والسدحان لا تملك أسهم أو مصلحة أياً كان نوعها في المصرف ، كما أعطت كي بي أم جي الفوزان والسدحان موافقة خطية على نشر إفادتها ضمن نشرة الإصدار هذه بصيغتها ونصها كما وردت ولم يتم سحب تلك الموافقة.

كي بي إم جي الفوزان والسدحان
المبنى رقم ٧١٠٣
شارع الأحساء
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٤٣٥٠ ٢٩١ ١ ٩٦٦+
فاكس ٤٣٥١ ٢٩١ ١ ٩٦٦+
إنترنت www.kpmg.com.sa

تقرير الفحص الخاص

إلى مساهمي مصرف الإنماء (شركة مساهمة تحت التأسيس)

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة **لمصرف الإنماء** (شركة مساهمة تحت التأسيس) "**المصرف**" كما في التاريخ المتوقع لبدء النشاط والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠). إن قائمة المركز المالي المستقبلية مع كافة الإفتراضات تعتبر من مسئولية الاعضاء المنتدبين للمصرف حيث تم إعدادها من قبلهم، وتقتصر مسئوليتنا على إبداء رأينا حول قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بها بناءاً على الفحص الذي قمنا به. وقد تم فحصنا وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولقد شمل الفحص الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من التأكد تمكننا من إبداء الرأي حول الإفتراضات التي إستخدمتها الإدارة لإعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية.

في رأينا أن قائمة المركز المالي المستقبلية تم إعدادها وفقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وإن الإفتراضات المستخدمة توفر أساساً معقولاً لتوقعات الإدارة.

هذا ومن الطبيعي أن توجد إختلافات بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية بسبب أن الأحداث والظروف المحيطة قد لا تحدث كما تم توقعها. ولهذا فإن المركز المالي المتوقع قد لا يتحقق ويمكن أن تكون الإختلافات بينه وبين المركز المالي الفعلي جوهرية. ونظراً لإحتمال تغير الأحداث والظروف المحيطة من وقت لآخر لذا فإننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة الأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير.

عبدالله بن حمد الفوزان
ترخيص رقم ٣٤٨

الرياض في : ٤ ربيع الاول ١٤٢٩ هـ
الموافق : ١١ مارس ٢٠٠٨ م

KPMG الفوزان والسدحان شركة تضامنية مسجلة في المملكة العربية السعودية
عضو KPMG العالمية - التعاونية سويسرا

مصرف الإنماء

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)

(بآلاف الريالات السعودية)

الأصول	**غير مدققة**
الأصول المتداولة	
النقدية بالبنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي	١٥,٦١٤,٧٦٠
دفعات مقدمة	٥٩,٤٣٨
إجمالي الأصول المتداولة	**١٥,٦٧٤,١٩٨**
الأصول غير المتداولة	
أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	٥٢٨,٥٥٢
إجمالي الأصول غير المتداولة	**٥٢٨,٥٥٢**
إجمالي الأصول	**١٦,٢٠٢,٧٥٠**
الإلتزامات وحقوق المساهمين	
الإلتزامات المتداولة	
مستحق لإطراف ذوى علاقة	٨٨٥,٠٠٠
مستحق لإطراف أخرى	٢١٧,٠٩٩
أرباح ما قبل بدء النشاط ، بالصافي	١٠٠,٦٥١
إجمالي الالتزامات المتداولة	**١,٢٠٢,٧٥٠**
حقوق المساهمين	
رأس المال المدفوع (بعد إكتمال الإكتتاب العام)	١٥,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	**١٥,٠٠٠,٠٠٠**
إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين	**١٦,٢٠٢,٧٥٠**

إقرار اللجنة التأسيسية الخاص بالمعلومات المالية

يقر أعضاء اللجنة التأسيسية بأنه تم استخراج قائمة المركز المالي المستقبلية المدرجة في نشرة الإصدار هذه من القوائم المالية للمصرف (كما هو موضح في ملحق أ " قائمة المركز المالي المتوقعة") من دون إجراء تعديل جوهري عليه، وأنه تم إعداد تلك القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة والتي تتعلق بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها والصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (كما هو موضح في الملحق ب " الإجراءات المتفق على تنفيذها).

هذا ويقر أعضاء اللجنة التأسيسية أيضاً أنه لا يوجد رهونات أو حقوق أو أعباء على ممتلكات المصرف كما في تاريخ النشرة.

سياسة توزيع الأرباح

ينوي المصرف دفع أرباح لحملة أسهمه بناءً على دخل المصرف ووضعه المالي وأحوال السوق والأوضاع الاقتصادية العامة وعوامل أخرى، منها وجود فرص استثمارية، وحاجات إعادة الاستثمار، والاحتياطات النقدية والمالية، وإمكانات العمل، إلى غير ذلك من الاعتبارات التنظيمية الأخرى، ويتم توزيع الأرباح بالريال السعودي.

لا يقدم المصرف أي ضمان بأنه سيتم الدفع لأي مساهم ولا أي ضمان بالنسبة للمبلغ الذي سيتم دفعه، في أي سنة معينة، ونظراً لحداثة تأسيسه لن يقوم المصرف بتوزيع أي أرباح خلال السنوات الثلاث القادمة.

الأمور التنظيمية

مصرف الإنماء

يهدف مصرف الإنماء إلى تحقيق مكانة في السوق السعودية بما أنه مؤسسة مالية رائدة في مجال المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابطها، وقد تم وضع رؤية محددة وإستراتيجية عمل لإطلاق وتنمية العمل، ويحتوي هذا القسم على لمحة موجزة عن رؤية وإستراتيجية عمل مصرف الإنماء.

يمكن أن تكون هذه الرؤية عرضة للتغيير وفقاً لتغير احتياجات السوق والأنظمة، ومن المتوقع عموما أن يتم تنفيذ هذه الرؤية على مدى عدد من السنين.

تأسيس مصرف الإنماء

سوف يتم إستكمال إجراءات تأسيس مصرف الإنماء بعد استكمال عملية الطرح، وقد صدر مرسوم الملكي رقم م/١٥ والصادر بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨ م) ("المرسوم الملكي") بالموافقة على الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء طبقا لنظامها الأساسي، وقد قام المساهمون المؤسسون بإثبات عقد تأسيس المصرف لدى كاتب العدل المختص بتاريخ ١٤٢٨/١/٩هـ (الموافق ٢٠٠٧/١/٢٨ م)، وبعد إكمال عملية الطرح، سيقوم المساهمون المؤسسون بدعوة الجمعية التأسيسية للمصرف للانعقاد خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر (١٥) يومًا من تاريخ نشر هذه الدعوة في الصحف المحلية، وسوف ينحصر جدول أعمال الجمعية التأسيسية في الأعمال الآتية:

- التحقق من الاكتتاب بكل رأس المال ومن الوفاء طبقاً لأحكام نظام الشركات بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الأسهم.
- وضع النصوص النهائية لنظام المصرف ولكن لا يجوز لها إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.
- تعيين أول مجلس إدارة للمصرف.
- تعيين مراقبي حسابات للمصرف وتحديد أتعابهما.
- المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها التأسيس.

وبعد انعقاد الجمعية التأسيسية يتقدم المساهمون المؤسسون بطلب لمعالي وزير التجارة والصناعة لغرض إصدار قرار بإعلان تأسيس المصرف، وسوف يعد المصرف مؤسسًا تأسيسًا نظاميًّا اعتبارًا من تاريخ صدور هذا القرار.

رأس المال

حدد رأس مال المصرف بمبلغ خمسة عشر ألف مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسمة إلى ألف وخمس مئة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد، وتنص المادة الثامنة من النظام الأساسي للمصرف على اكتتاب المساهمين المؤسسين في أربع مئة وخمسين مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم رأس مال المصرف على النحو التالي:

الاسم	عدد الأسهم المكتتب فيها	القيمة الاسمية للسهم بالريال السعودي	إجمالي قيمة الأسهم المكتتب فيها بالريال السعودي
صندوق الاستثمارات العامة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتقاعد	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: المصرف

وقد أودع المساهمون المؤسسون مجموع حصيلة الاكتتاب البالغة أربعة آلاف وخمس مئة مليون (٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في حساب باسم مصرف الإنماء (تحت التأسيس) في بنك الرياض بموجب شهادة إيداع صادرة منه، وستطرح باقي الأسهم وعددها ألف وخمسون مليون (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين، وتقر إدارة المصرف بأن رأس مال المصرف غير مشمول بحق خيار.

أهداف مصرف الإنماء

تم الترخيص بتأسيس المصرف بموجب المرسوم الملكي مصرفاً إسلامياً، ويعمل مصرف الإنماء وفقا لنظامه الأساسي، وينص النظام الأساسي لمصرف الإنماء على قيام المصرف بمزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لما جاء في أحكام نظامه الأساسي، ووفقا لأحكام نظام مراقبة البنوك وجميع الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة واللوائح والقرارات والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مؤسسة النقد، والتي تتفق مع طبيعة أعمال المصرف واللوائح النافذة في المملكة، وتحقيقا لهذه الأغراض

يقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير في المملكة و خارجها، وضمن الحدود الموضوعة ووفق الشروط المحددة من قبل مؤسسة النقد بما فيها العمليات الآتية:

١. فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.
٢. فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى بغرض الحصول على أرباح تشغيلها.
٣. إصدار الأوراق التجارية وقبولها والتعامل بها كالسندات الإذنية والكمبيالات والشيكات وقبول التعامل بأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
٤. تقديم التمويل والتسهيلات بالعملة السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقًا لأي أسس أخرى.
٥. التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقا للقواعد التي تنظم عمليات تداول أسهم الشركات.
٦. فتح اعتمادات مستنديه وإصدار خطابات الضمان وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
٧. حيازة العملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة وتملكها وبيعها والتعامل بها.
٨. تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك.
٩. فتح حسابات باسم المصرف لدى المصارف المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى.
١٠. إنشاء صناديق الإيداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها.
١١. القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية.
١٢. القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة وخارجها.
١٣. مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثيقة أخرى في المملكة وخارجها.
١٤. القيام بأي عملية مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة.
١٥. إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع.
١٦. القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها، سواء في المملكة أو خارجها بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو بصفتهما أمينًا عليها، أو منفذًا لوصية.
١٧. إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أي مال أو حق أو مصلحة في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى المصرف أو يتملكه أو يدخل في حوزته استيفاء لكل أو بعض مطلوباته أو ضمانا لأي قرض أو تسهيلات مقدمة منه أو قد تتعلق بأي طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة.
١٨. تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأي طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض المصرف أو يكون مشابها أو متمما لها أو يساعد على تحقيقها والاندماج فيها أو شرائها، بحسب الأنظمة واللوائح السارية في المملكة.
١٩. الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع القواعد المحددة لعمل المصرف وإبرام العقود وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك سواء في المملكة أو خارجها.
٢٠. الإشراف على إدارة وحدات الاستثمار وأمواله والاشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب المصرفية في ميدان الاستثمار والتمويل.
٢١. القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أن تسهم في تقديم وتحقيق أهداف المصرف أو اتساع أعماله.
٢٢. المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.
٢٣. إبرام جميع الالتزامات التي يقدمها المصرف أو يقبلها من مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر طبيعي أو اعتباري سواء كان ذلك في المملكة أو خارجها.

ويجوز للمصرف أن يكون له مصلحة، أو يشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق غرضه كما يجوز له أن يتملك الأسهم أو الحصص في شركات أخرى قائمة أو يندمج فيها أو يشتريها.

كما سيقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة تابعة له يتم تأسيسها وفقاً للائحة الاشخاص المرخص لهم. وتؤكد إدارة المصرف بأنه لا يوجد أي نية لديها بإجراء أي تغيير جوهري على طبيعة نشاط المصرف.

الأنظمة التي يخضع لها نشاط المصرف

الأنظمة

إن أهم الأنظمة فيما يتعلق بعمل مصرف الإنماء هي نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ (الموافق ١٩٦٦/٦/١٢ م) وقواعد تطبيق نظام مراقبة البنوك الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢١٤٩/٣ م وتاريخ ١٤٠٦/١٠/١٤ هـ (الموافق ١٩٨٦/٦/٢٢ م)، ونظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م) ولوائحه التنفيذية، ونظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م /٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ (الموافق ١٩٦٥/٧/٢٠ م) وتعديلاته، ونظام العمل والعمال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ (الموافق ٢٠٠٥/٩/٢٧ م) ونظام جباية الزكاة الصادر بمرسوم ملكي رقم ٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧ وتاريخ ١٣٧٠/٦/٢٩ هـ (الموافق ١٩٥١/٥/٦ م) ولائحته التنفيذية.

حقوق الملكية الفكرية

لا يملك المصرف حاليًا أي حقوق ملكية فكرية مثل العلامات التجارية أو براءات الاختراع أو حقوق ملكية أخرى.

الترخيص

تم الترخيص بتأسيس المصرف بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٥ والصادر بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨ م).

وصف الأسهم

رأس المال

حدد رأس مال المصرف بمبلغ خمسة عشر ألف مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسمة إلى ألف وخمس مئة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد، وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/١٥ والصادر بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨ هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨ م) ("المرسوم الملكي")، وتسدد القيمة بالكامل لكافة الأسهم العادية الصادرة.

وللجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأس مال المصرف مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة النقدية ويعلن هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب، ويبدي كل مساهم رغبته في استعمال حقه في الأولوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر المشار إليه، وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على إلا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويطرح ما يتبقي من الأسهم للاكتتاب العام.

ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءاً على مبررات مقبولة وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة تخفيض رأسمال المصرف إذا ما زاد عن حاجته أو إذا مني بخسائر ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على المصرف، وأثر التخفيض في هذه الالتزامات وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات، ويبين القرار طريقة التخفيض وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة المصرف وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيس للمصرف، فإذا اعترض أحدهم وقدم إلى المصرف مستنداته في الميعاد المذكور وجب على المصرف أن يؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن يقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

الجمعية العامة للمساهمين

يجب توجيه الدعوة إلى عقد اجتماعات الجمعية العامة مرة واحدة على الأقل كل سنة وذلك خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة، ويجوز لمجلس الإدارة الدعوة إلى عقد الجمعية العامة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويجب على مجلس الإدارة طلب عقد جمعية عمومية عندما يطلب منه مراجعو الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن خمسة بالمئة (٥%) من رأس مال المصرف، وللإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة إذا لم يقم مجلس الإدارة بالدعوة إلى عقد تلك الجمعية خلال شهر واحد من التاريخ المحدد لانعقادها، وبناء على طلب مساهمين يملكون ما لا يقل عن اثنين بالمئة (٢%) من رأس مال المصرف أن تطلب اجتماع الجمعية العامة أو بناء على قرار من وزير التجارة.

كما يجب نشر الدعوة إلى انعقاد الاجتماع في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية قبل ما لا يقل عن خمسة وعشرين (٢٥) يوماً من تاريخ الاجتماع، ويكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يكتمل نصاب الجمعية العامة في اجتماعها الأول، يتم توجيه دعوة ثانية لانعقادها خلال ٣٠ يوماً، ويعتبر نصاب تلك الجمعية العامة مكتملاً أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه في حال كانت جمعية عمومية عادية، ويعتبر نصابها مكتملا بحضور عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل في حال كانت جمعية عمومية غير عادية.

ولا يتم عادة سوى مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال في اجتماع الجمعية العامة.

حقوق التصويت

باستثناء الجمعية العامة التأسيسية التي يمكن أن يحضرها مساهمون يملكون أي عدد من الأسهم، يحق للمساهم الذي يملك ما لا يقل عن عشرين (٢٠) سهمًا حضور الجمعية العامة ويجوز له اختيار مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة لتمثيله في الجمعية العامة بموجب خطاب توكيل كتابي، ويعطي كل سهم لمالكه حق الإدلاء بصوت واحد.

يحق لكل مساهم حاضر لاجتماع الجمعية العامة مناقشة المسائل الواردة في جدول أعمال الجمعية العامة، وتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات فيما يتعلق بتلك المسائل، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات الإجابة على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة المصرف للضرر، فإذا شعر أحد المساهمين أن الإجابة على سؤاله غير مقنعة، يمكنه تقديم اعتراض إلى الجمعية العامة، ويكون قرار الجمعية نهائيًا في هذا الخصوص.

يكون للجمعية العامة العادية حق الاختصاص في كافة المسائل المتعلقة بالمصرف، فيما عدا المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاص الجمعية العامة غير العادية، وتحتاج قرارات الجمعية العامة العادية إلى موافقة أغلبية المساهمين الحاضرين شخصيًا أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع.

يكون للجمعية العامة غير العادية حق الاختصاص في تعديل النظام الأساسي للمصرف ضمن الحدود المنصوص عليها في نظام الشركات، كما يمكنها أيضاً اعتماد أي قرارات حول المسائل التي تقع بشكل أساسي ضمن نطاق اختصاص الجمعية العامة العادية، على أن يكون ذلك خاضعاً لنفس الشروط وأن يتم بنفس الطريقة كما هو محدد للجمعية العامة العادية، وتحتاج قرارات الجمعية العامة غير العادية إلى موافقة أغلبية ثلثي المساهمين الحاضرين شخصيّاً أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع إلا في المسائل المتعلقة بـ (أ) زيادة أو خفض رأس مال المصرف؛ و (ب) تمديد مدة المصرف؛ و (ج) إنهاء أو حل المصرف قبل نهاية مدته؛ و (د) بإدماج المصرف مع أي شركة أخرى أو كيان اعتباري آخر، فلا يمكن اعتمادها من قبل الجمعية العامة غير العادية إلا بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات المساهمين الحاضرين شخصيًا أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع.

تداول الأسهم

ينص النظام الأساسي لمصرف الإنماء على (١) أن الأسهم قابلة لنقل الملكية بعد إصدار الشهادات الخاصة بها، ولكن لا يجوز نقل ملكية الأسهم النقدية التي اكتتب بها المساهمون المؤسسون إلا بعد نشر قوائم المركز المالي وقوائم الدخل لثلاث (٣) سنوات مالية متتالية تتكون كل منها من اثني عشر (١٢) شهرًا على الأقل من تاريخ تأسيس المصرف، وعلى الرغم مما ورد آنفاً، وخلال مدة الحظر، ووفقًا للشروط القانونية التي تسري على نقل ملكية الأسهم، يجوز نقل ملكية الأسهم التي اكتتب بها المؤسسون من مؤسس إلى آخر، أو إلى عضو مجلس إدارة كأسهم ضمان، أو من ورثة أحد المؤسسين إلى الغير؛ و (٢) أن الأسهم المسجلة قابلة لنقل الملكية بتسجيلها في سجل المساهمين الذي يحتفظ به المصرف، والذي يحتوي على أسماء المساهمين، وجنسياتهم، وعناوين سكنهم، ومهنهم، وأرقام الأسهم، والقدر المدفوع منها؛ و (٣) أنه لا يعتد بنقل ملكية أي من أسهم المصرف في مواجهة المصرف أو الغير إلا من تاريخ القيد في سجل المساهمين أو استكمال نقل الملكية من خلال نظام تداول والذي يتم من خلال عملية آلية.

القيود على ملكية الأسهم

تنص قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٢٠٠٤/١١/٣ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠ هـ (الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤ م) وتعديلاته، على أنه يجب على أي شخص طبيعي أو اعتباري مخاطر المصرف وهيئة السوق المالية عند تملك ما مجموعه ٥% أو أكثر من أسهم مصرف الإنماء.

توزيع الأرباح

توزع أرباح المصرف من صافي الأرباح بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطات اللازمة حسب مايراه مجلس الإدارة وبما يتفق مع أحكام النظام على النحو التالي:

١. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم المصرف بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
٢. يرحل ما لا يقل عن خمسة وعشرين (٢٥%) من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساويًا على الأقل لرأس المال المدفوع.
٣. يخصص الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن خمسة بالمئة (٥%) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
٤. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (١و٢ و٣) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة، وتقرره الجمعية العامة.

الزكاة

تكون الزكاة واجبة السداد من المساهمين وفقاً لنظام الزكاة المعمول به في المملكة العربية السعودية، ويقوم المصرف بخصم الزكاة الواجبة وسدادها للجهة المختصة.

حل المصرف

تأسس المصرف لمدة ٩٩ سنة، يمكن تمديدها بقرار من الجمعية العامة غير العادية، ويجوز أن يتم الحل الطوعي للمصرف بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وفي حالة تعرض المصرف لخسائر تصل إلى ما يعادل خمسة وسبعون بالمئة (٧٥%) من قيمة أسهم رأس مال المصرف، يجب على مجلس الإدارة أن يدعو إلى انعقاد جمعية عمومية غير عادية لتدارس ما إذا كان يجب أن يستمر المصرف أو أن يتم حله قبل انتهاء مدته.

عند إنهاء أو تصفية المصرف، تقرر الجمعية العامة غير العادية طريقة التصفية بناء على اقتراح مقدم من مجلس الإدارة، ويتوجب عليها أن تقوم بتعيين مصفٍ واحد أو أكثر وتحديد صلاحياتهم وأتعابهم، وتنتهي مهمة مجلس الإدارة فور تعيين المصفي، وتستمر الجمعية العامة قائمة خلال مدة التصفية وإلى أن يتم استكمال التصفية رسميًا بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

تغيير حقوق المساهمين

لا يجوز تغيير حقوق المساهمين المتعلقة بحقوق التصويت والحقوق في حصص من الارباح أو الحقوق في فائض الأصول عند التصفية كونها حقوق مكتسبة للمساهمين بموجب نظام الشركات المعمول به.

ملخص النظام الأساسـي

الاسم

اسم المصرف هو مصرف الإنماء شركة مساهمة سعودية.

الأغراض

تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لما جاء في أحكام نظامه الأساسي، ووفقا لأحكام نظام مراقبة البنوك وجميع الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة واللوائح والقرارات والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد")، والتي تتفق مع طبيعة أعمال المصرف واللوائح النافذة في المملكة، وتحقيقًا لهذه الأغراض يقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير في المملكة وخارجها، وضمن الحدود الموضوعة ووفق الشروط المحددة من قبل مؤسسة النقد بما فيها العمليات الآتية:

- فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.
- فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى بغرض الحصول على أرباح تشغيلها.
- إصدار الأوراق التجارية وقبولها والتعامل بها كالسندات الإذنية والكمبيالات والشيكات وقبول التعامل بأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
- تقديم التمويل والتسهيلات بالعملة السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقا لأي أسس أخرى.
- التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقا للقواعد التي تنظم عمليات تداول أسهم الشركات.
- فتح اعتمادات مستنديه وإصدار خطابات الضمان وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
- حيازة العملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة وتملكها وبيعها والتعامل بها.
- تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك.
- فتح حسابات باسم المصرف لدى المصارف المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى.
- إنشاء صناديق الإيداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها.
- القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية.
- القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة وخارجها.
- مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثيقة أخرى في المملكة وخارجها.
- القيام بأي عملية مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة.
- إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع.
- تقديم الخدمات الاستشارية والنصح في مجال الاستثمار والقيام بعمل مدير لاستثمار أو وكيل أو ممثل مالي، بالإضافة إلى المساهمة في إدارة شؤون أي شخص أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريين والقيام بتنفيذ الوصايا وإدارة العقارات.
- القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها، سواء في المملكة أو خارجها بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو بصفتهما أمينا عليها، أو منفذا لوصية.
- إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أي مال أو حق أو مصلحة في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى المصرف أو يتملكه أو يدخل في حوزته استيفاء لكل أو بعض مطلوباته أو ضمانا لأي قرض أو تسهيلات مقدمة منه أو قد تتعلق بأي طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة.
- تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأي طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض المصرف أو يكون مشابها أو متمما لها أو يساعد على تحقيقها والاندماج فيها أو شرائها، بحسب الأنظمة واللوائح السارية في المملكة.
- الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع القواعد المحددة لعمل المصرف وإبرام العقود وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك سواء في المملكة أو خارجها.
- الإشراف على إدارة وحدات الاستثمار وأمواله والاشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب المصرفية في ميدان الاستثمار والتمويل.
- القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أن تسهم في تقديم وتحقيق أهداف المصرف أو اتساع أعماله.
- المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.
- إبرام جميع الالتزامات التي يقدمها المصرف أو يقبلها من مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر طبيعي أو اعتباري سواء كان ذلك في المملكة أو خارجها.

ويجوز للمصرف أن يكون له مصلحة، أو يشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق غرضه كما يجوز له أن يتملك الأسهم أو الحصص في شركات أخرى قائمة أو يندمج فيها أو يشتريها.

المدة

مدة المصرف (٩٩) تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس المصرف بموجب نظام الشركات، ويجوز دائمًا إطالة هذه المدة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

المركز الرئيس

يكون المركز الرئيس للمصرف في مدينة الرياض، ويجوز نقله إلى أي جهة أخرى في المملكة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية، ويجوز لمجلس إدارة المصرف إنشاء فروع أو وكالات في المملكة وخارجها، ويجوز له تعيين مراسلين في أي جهة في داخل المملكة أو خارجها حسبما يتطلبه نشاط المصرف أو يكون مفيدًا له، وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة بهذا الخصوص.

رأس المال

حدد رأس مال المصرف بمبلغ خمسة عشر ألف مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي ، مقسم إلى ألف وخمس مئة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم اسمي متساوي القيمة وقيمة كل منها عشرة (١٠) ريالات سعودية ترتب حقوقًا والتزامات متساوية لجميع المساهمين.

الاكتتاب

اكتتب المساهمون المؤسسون في أربع مئة وخمسين مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم رأس مال المصرف ، ودفعوا قيمة أسهمهم بأكملها، وأودعوا مجموع حصيلة الاكتتاب البالغة أربعة آلاف وخمس مئة مليون (٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في حساب باسم مصرف الإنماء (تحت التأسيس) في بنك الرياض بموجب شهادة إيداع صادرة منه، تطرح باقي الأسهم وعددها ألف وخمسون مليون (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين في خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس المصرف، وفي حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب بها على عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام يتم تخصيص الأسهم للمكتتبين بنسبة عدد ما اكتتبوا به، ويكون لهيئة السوق المالية تقرير أفضلية خاصة لصغار المكتتبين، وفي حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام خلال مهلة ثلاثين (٣٠) يوماً أو أي مدة لاحقة يقررها المصرف بموافقة هيئة السوق المالية طبقا للنظام، يخصص المصرف الأسهم غير المكتتب بها للمساهمين المؤسسين بنسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا فيها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقدا، وكذلك المصاريف، ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب باسم المصرف تحت التأسيس لدى المصرف أو البنوك المعينة لهذا الغرض.

الأسهـم

تكون الأسهم اسمية، ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الأقصى، والسهم غير قابل للتجزئة في مواجهة المصرف، وفي حالة تملكه أشخاص عديدون وجب عليهم اختيار أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المختصة بالسهم، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على ملكية السهم.

تداول الأسهـم

جميع الأسهم قابلة للتداول بعد إصدار شهاداتها واستثناء من ذلك لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتتب بها المساهمون المؤسسون قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن ثلاثة (٣) سنوات متتالية من تاريخ تأسيس المصرف ولا تقل كل منها عن اثني عشر (١٢) شهراً ويؤشر على شهادات الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس المصرف والمدة التي يمتنع فيها تداولها، ومع ذلك يجوز خلال مدة الحظر نقل ملكية الأسهم التي اكتتب فيها المساهمون المؤسسون وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المساهمين المؤسسين إلى مؤسس آخر أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها ضمانًا للإدارة أو من ورثة أحد المساهمين المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير.

سجل الأسهم

يتم تداول الأسهم بالقيد في سجل للمساهمين يتضمن أسمائهم وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنهم وأرقام الأسهم والقدر المدفوع منها، ويؤشر بهذا القيد على شهادات الأسهم، ولا يعتد بنقل ملكية السهم في مواجهة المصرف أو الغير إلا من تاريخ القيد في السجل المذكور أو استكمال إجراءات نقل الملكية عن طريق النظام الآلي لمعلومات الأسهم، ويفيد الاكتتاب في الأسهم وتملكها قبول مساهم لنظام المصرف والتزامه بالقرارات التي تصدر من جمعيات المساهمين وفقًا لأحكام هذا النظام سواء كان حاضرًا أو غائبًا وسواء كان موافقًا على هذه القرارات أو مخالفًا لها.

شهادات الأسـهم

يصدر المصرف شهادات الأسهم بحيث تكون ذات أرقام متسلسلة وموقعًا عليها من رئيس مجلس إدارة المصرف أو من يفوضه من أعضاء المجلس وتختم بخاتم المصرف ويتضمن السهم على الأخص رقم وتاريخ المرسوم الملكي الصادر بالترخيص بتأسيس المصرف ورقم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس المصرف وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وقيمة السهم الاسمية، والمبلغ المدفوع منها وغرض المصرف باختصار ومركزه الرئيسي ومدته، ويجوز أن يكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة ومشتملة على رقم السهم المرفقة به.

عدم تسديد قيمة الأسهم

إذا تخلف المساهم عن دفع قيمة السهم في المواعيد المعينة لذلك جاز لمجلس الإدارة بعد إنذار المساهم بخطاب مسجل على عنوانه المثبت في سجل المساهمين بيع السهم في مزاد علني ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي أنفقها المصرف، ويستوفي المصرف من حصيلة البيع المبالغ المستحقة له ويرد الباقي لصاحب السهم، فإذا لم تف حصيلة البيع هذه المبالغ جاز للمصرف أن يستوفي الباقي من جميع أموال المساهم ويلغي المصرف السهم الذي بيع ويعطي المشتري سهماً جديداً يحمل رقم السهم الملغي ويؤشر بذلك في سجل المساهمين.

زيادة رأس المـال

للجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأسمال المصرف مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات، ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة النقدية ويعلن هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب، ويبدي كل مساهم رغبته في استعمال حقه في الأولوية خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ النشر المشار إليه.

وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على إلا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويطرح ما يتبقي من الأسهم للاكتتاب العام.

تخفيض رأس المال

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على مبررات مقبولة وبعد موافقة وزير التجارة تخفيض رأس مال المصرف إذا ما زاد عن حاجته أو إذا مني المصرف بخسائر، ولا يصدر القرار بذلك إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على المصرف، وأثر التخفيض في هذه الالتزامات وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات، ويبين القرار طريقة التخفيض، وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة المصرف وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيسي للمصرف، فإذا اعترض أحدهم وقدم إلى المصرف مستنداته في الميعاد المذكور وجب على المصرف أن يؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن يقدم ضمانًا كافيًا للوفاء به إذا كان آجلاً.

الإدارة

يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مؤلف من (١١) أحد عشر عضوًا يعينهم المساهمون في الجمعية العامة العادية لمدة (٣) ثلاث سنوات، واستثناء من ذلك تعّين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لمدة (٥) خمس سنوات.

أسهم التأهيل

يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم المصرف لا تقل قيمتها عن مئة ألف (١٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وتودع هذه الأسهم، خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تعيين العضو لدى أحد المصارف التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض، وتخصص هذه الأسهم لضمان مسؤولية عضو مجلس الإدارة، وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنقضي المدة المحددة لسماع دعوى المسؤولية المنصوص عليها في المادة (٧٦) من نظام الشركات أو إلى أن يفصل في هذه الدعوى، وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الموعد المحدد لذلك، بطلت عضويته.

شغور العضوية

تنتهي عضوية مجلس الإدارة بانتهاء مدتها، أو باستقالة العضو أو وفاته، أو إذا أصبح غير صالح للعضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية، أو إذا أصبحت قواه العقلية غير سليمة، أو إذا حكم بإدانته في جريمة غش أو مخلة بالأمانة أو ماسة بالشرف، أو إذا حكم بإفلاسه أو أجرى ترتيبات أو صلحا مع دائنيه، أو بعزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية ثلثي عدد الأسهم

الحاضرة أو الممثلة على الأقل إذا لم يكن العزل بطلب من مجلس الإدارة بأغلبية عادية من الأسهم الحاضرة أو الممثلة، إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.

إذا شغر مركز في أعضاء مجلس الإدارة وهبط عددهم إلى أقل من سبعة (٧) أعضاء وجبت دعوة الجمعية العامة العادية في أقرب وقت ممكن لتعيين العدد اللازم من الأعضاء، ويكمل الأعضاء الجدد مدة أسلافهم، وفي غير هذه الحالة يقوم مجلس الإدارة بملء المركز الشاغر ويعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية التالية لإقراره، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، أما إذا حدث الشغور في مجلس الإدارة الأول المعين لمدة خمس سنوات، يملأ المركز الشاغر للمدة الباقية من المدة المذكورة بواسطة مجلس الإدارة، بموافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ويكون قرار التعيين في هذه الحالة خاضعاً لموافقة أول جمعية عامة تلي هذا التعيين.

صلاحيات مجلس الإدارة

مع مراعاة السلطات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة أعمال المصرف والإشراف على شؤونه، وللمجلس، في سبيل القيام بواجباته، مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يحق للمصرف إجراؤها بموجب نظامه الأساسي أو عقد تأسيسه شريطة أن لا يكون النظام الأساسي قد نص صراحة على جعل هذه الأعمال من ضمن صلاحيات الجمعية العامة، ويتمتع مجلس الإدارة بصلاحية إبرام التزامات مالية لآجال تزيد مدتها على (٣) ثلاث سنوات والقيام ببيع العقار أو رهنه، وإبراء ذمة مديني المصرف من التزاماتهم وعقد الصلح واللجوء إلى القضاء وقبول التحكيم، وتأسيس شركات أو هيئات والمشاركة وتملك الحصص أو الأسهم في شركات أو مؤسسات أخرى والإشراف عليها أو إداراتها.

ويحق لمجلس الإدارة أن يعهد بأي من سلطاته إلى رئيسه و/أو إلى العضو المنتدب أو أي عضو في مجلس الإدارة أو إلى أي لجنة مكونة من أعضاء في المجلس أو إلى أي من الموظفين المفوضين أو العاملين في المصرف، ويحق للمجلس أيضًا، من وقت لآخر، أن يفوض أي شخص بسلطة أو سلطات محددة المدة يراها المجلس مناسبة، ومع ذلك لا يحق لمجلس الإدارة التبرع بشيء من أموال المصرف إلا في الحدود المقررة في الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة.

اللجنـة التنفيذيـة

يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية تتكون من (٥) خمسة أعضاء بما فيهم رئيسها، ومع مراعاة التعليمات والقيود التي يصدرها مجلس الإدارة من وقت لآخر، فإنه يحق للجنة أن تمارس جميع السلطات التي يخوله إياها مجلس الإدارة، ولا يحق للجنة التنفيذية تعديل أي قرارات يصدرها المجلس أو أية قواعد أو أنظمة يصدرها.

مكافـآت أعضاء مجلس الإدارة:

تكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مبلغ مائتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنويًا، ويدفع لكل عضو بالإضافة إلى ذلك بدل حضور قدره ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠) ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات المجلس وخمسة آلاف (٥,٠٠٠) ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات اللجنة التنفيذية، على أن لا يزيد ما يصرف لأعضاء مجلس الإدارة عن خمسة بالمئة (٥%) من الأرباح الصافية وبما لا يزيد عن مائتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنويًا لكل عضو مجلس إدارة كمكافأة، ولا يجوز تعديل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

ويشتمل تقرير مجلس الإدارة السنوي إلى الجمعية العامة بياناً شاملاً بكل ما حصل عليه الأعضاء من مبالغ خلال سنة المصرف المالية، كما يشتمل التقرير المذكور على بيان المبالغ التي حصل عليها أعضاء المجلس بوصفهم موظفين مخولين في المصرف أو عاملين به، أو ما قبضوه مقابل خدمات فنية أو إدارية أو استشارية.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والسكرتير

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب، ويختص رئيس المجلس بترأس اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات الجمعية العامة ويمثل المصرف أمام كل السلطات المختصة وأمام القضاء وأمام الغير ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى التي يعهد بها إليه المجلس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب المصرف في علاقاته مع الغير وأمام القضاء ولأي منهما حق التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي يشترك فيها وغيرها من العقود والصكوك والإفراغات أمام كاتب العدل وأمام الجهات الرسمية.

كما يختص العضو المنتدب بتنفيذ سياسات المصرف التي يحددها مجلس الإدارة ويقوم بالإشراف العام على عمليات المصرف وهو المسؤول التنفيذي للمصرف، ولمجلس الإدارة أن يعهد ويسند إلى العضو المنتدب أي صلاحية يمارسها المجلس وذلك طبقاً لأحكام وشروط وقيود يرى المجلس أنها مناسبة، كما يحق لمجلس الإدارة، من وقت لآخر، أن يلغي أو يسحب أو يغير جميع أو أي من هذه الصلاحيات،و يجب تعيين العضو المنتدب الذي يعينه مجلس الإدارة الأول بموافقة مسبقة من مؤسسة النقد السعودي، تنتهي عضوية العضو المنتدب تلقائيًا إذا توقف لسبب من الأسباب عن ممارسة مهامه.

ويعين مجلس الإدارة سكرتيراً من بين أعضائه أو من غيرهم ويختص بإثبات مداولات المجلس وقراراته وتدوينها في السجل الخاص وكذلك حفظ هذا السجل وتحدد مكافأته بقرار من مجلس الإدارة، ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير، في حال كان من أعضاء مجلس الإدارة، عن مدة عضوية كل منهم في المجلس ويجوز دائمًا إعادة معينة.

اجتماعـات مجلس الإدارة

يجتمع المجلس مرتين (٢) سنويًا على الأقل بدعوة من رئيسه وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال، ويجب على رئيس المجلس أن يدعو إلى الاجتماع متى طلب منه ذلك اثنان (٢) من الأعضاء، توجه الدعوة لكل عضو بالبريد المسجل قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل.

نصاب اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات والمحاضر

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أو تمثل فيه سبعة (٧) أعضاء على الأقل، ويشترط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين شخصيًا عن ستة (٦) أعضاء وفي حالة إنابة عضو مجلس الإدارة عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس فيتعين أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع، كما لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت بشأنها،

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، فإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس المجلس مرجحًا، وتثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والسكرتير وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس والسكرتير وذلك بعد توقيع جميع الأعضاء الحاضرين أو الممثلين على إحدى نسخ المحضر.

الجمعية العامة

الجمعية العامة المكونة تكوينًا صحيحًا تمثل جميع المساهمين، وتعقد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيس للمصرف، ولكل مكتتب أيًا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية بطريق الأصالة أو نيابة عن غيره من المكتتبين، ولكل مساهم حائز لعشرين (٢٠) سهمًا حق حضور الجمعية العامة، وللمساهم أن يوكل عنه مساهمًا أخر من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة.

الجمعية التأسيسية

تعقد الجمعية التأسيسية بدعوة من المؤسسين طبقًا لنظام الشركات، وتختص بـ (١) التحقق من الاكتتاب بكل رأس المال ومن الوفاء طبقًا لأحكام نظام الشركات بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الأسهم؛ (٢) وضع النصوص النهائية لنظام المصرف ولكن لا يجوز لها إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها؛ (٣) تعيين أول مجلس إدارة للمصرف؛ (٤) تعيين مراقبي حسابات للمصرف وتحديد أتعابهم؛ (٥) المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها التأسيس.

ويشترط لصحة انعقاده الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل ولكل مكتتب في اجتماعاتها صوت عن كل سهم اكتتب به أو يمثله.

الجمعية العامة العاديـة

فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالمصرف وتعقد مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء السنة المالية للمصرف وتعقد جمعيات عادية أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الجمعية العامة غير العاديـة

مع مراعاة ما يقضي به نظام مراقبة البنوك والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام المصرف باستثناء الأحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً، ولها أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة في اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

انعقاد الجمعيات العامة للمساهميـن

تعقد الجمعيات العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مراقبا الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل خمسة بالمئة (٥%) من رأس مال المصرف على الأقل، وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المركز الرئيس للمصرف قبل الميعاد المحدد للانعقاد بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل وتشتمل الدعوة على جدول الأعمال وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة خلال المدة المحددة للنشر.

إثبات الحضـور

يحرر عند انعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحال إقامتهم مع بيان عدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المخصصة لها ويكون لكل ذي مصلحة الإطلاع على هذا الكشف.

نصاب الجمعية العامة العادية

لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال المصرف على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحًا أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

نصاب الجمعيات غير العادية

يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحًا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال المصرف على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق، ويعد الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.

حقوق التصويت

لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم يمثله في الجمعيات العامة، ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمتهم من إدارتهم أو بإعطائهم التراخيص الواجبة للقيام ببعض الأعمال التي تشتمل على مصلحة ذاتية أو لتجديد هذه التراخيص، وبشكل عام على كل موضوع آخر ينص نظام الشركات على امتناعهم عن الاشتراك في التصويت فيه.

قـرارات الجمعية العامة

تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع، وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة المصرف أو بحل المصرف قبل انقضاء المدة المحددة في نظامه أو بإدماج المصرف في شركة أو في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

جدول الأعمـال

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعيات، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، ويجيب مجلس الإدارة أو مراقبا الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة المصرف للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع، احتكم إلى الجمعية العامة، ويكون قرارها في هذا الشأن نافذاً.

إجراءات الجمعيات العامة

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مؤقت من بين أعضاء مجلس الإدارة في حالة غياب رئيس المجلس ويعين الرئيس سكرتيراً للاجتماع وجامعاً للأصوات ويحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم في حيازتهم بالأصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات التي اتخذت وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات.

مراقبا الحسابات

يكون للمصرف مراقبان للحسابات من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة تعينهما الجمعية العامة سنويًا وتحدد مكافأتهما ويجوز لها إعادة تعيينهما.

الإطـلاع على السجلات

لمراقب الحسابات في كل وقت حق الاطلاع على دفاتر المصرف وسجلاته وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أيضاً أن يحقق موجودات المصرف والتزاماته، وعلى مراقب الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنه موقف المصرف من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها، وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو أحكام هذا النظام ورأيه في مدى مطابقة حسابات المصرف للواقع.

السنة الماليـة

تبدأ السنة المالية للمصرف في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية، على أن السنة المالية الأولى للمصرف تبدأ من تاريخ القرار الصادر بإعلان تأسيس المصرف وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام التالي.

الميزانية السنوية وتقرير مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية جردا لقيمة أصول المصرف وخصومه في التاريخ المذكور، كما يعد ميزانية المصرف وحساب الأرباح والخسائر، وتقريراً عن نشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المالية المنقضية ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها

لتوزيع الأرباح الصافية، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بستين (٦٠) يوماً على الأقل، ويضع مجلس الإدارة هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وخمسين (٥٥) يوماً على الأقل، يوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المذكورة، وتودع في المركز الرئيسي للمصرف تحت تصرف المساهمين قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل، وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للمصرف، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة، والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات، وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركات قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل.

توزيع الأربـاح

توزع أرباح المصرف السنوية الصافية بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي .

دفع أرباح المساهمين

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، وفقاً للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة.

دعوى المسؤوليـة

لكل مساهم الحق في أن يرفع دعوى المسؤولية نيابة عن المصرف على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي وقع منهم إلحاق ضرر خاص به، بشرط أن يكون حق المصرف في رفع هذه الدعوى ما زال قائماً، ويجب على المساهم مخاطر المصرف بعزمه على رفع الدعوى.

خسائر المصرف

إذا بلغت خسائر المصرف ثلاثة أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار المصرف أو حله قبل أجله المعين في نظامه الأساسي وينشر قرار الجمعية في جميع الأحوال في الجريدة الرسمية.

حل المصرف وتصفيته

عند انتهاء المصرف أو في حالة حله قبل الأجل المحدد في نظامه الأساسي، تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءاً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفي أو أكثر وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء المصرف، ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة قائماً على إدارة المصرف إلى أن يتم تعيين المصفي وتبقي لأجهزة المصرف اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

ختم المصرف

يعد مجلس الإدارة خاتما للمصرف تختم به الوثائق التي يرى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو العضو المنتدب ضرورة أو أن من المفيد ختمها به.

نظام الشركات وإيداع النظام الأساسي

تطبق أحكام نظام الشركات على كل ما لم يرد ذكره في هذا النظام الأساسي، ويودع النظام الأساسي للمصرف وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات وتراعى أحكام نظام مراقبة البنوك مع القرارات والقواعد التنظيمية التي تصدر بقرار من وزير المالية والتي تتفق مع طبيعة الأعمال المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ملخص العقود المهمة

اتفاقية فوريستر

أبرم مصرف الإنماء اتفاقية رئيسية مع فوريستر ميدل إيست إف زي إل إل سي ("فوريستر") بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ م ("اتفاقية فوريستر")، وتتضمن اتفاقية فوريستر الأحكام والشروط العامة التي بموجبها يشترك المصرف في خدمة المكتبة الإلكترونية والبحوث ويحق للمصرف بموجب هذه الاتفاقية الإطلاع على والاستفادة من الدراسات والبحوث والتقارير المعدة من قبل فوريستر فيما يتعلق بالتقنيات البنكية وإستخداماتها خلال مدة وبموجب شروط الاتفاقية، تنتهي صلاحية اتفاقية فوريستر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ م، وقد أبرم المصرف اتفاقية شراء إضافية مع فوريستر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٤ م لمراجعة وتقييم عروض التقنية.

اتفاقية جارتنر

أبرم مصرف الإنماء اتفاقية رئيسية للخدمات التقنية مع جارتنر ايرلندا ليمتد ("جارتنر") بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤ م ("اتفاقية جارتنر")، وتتضمن هذه الاتفاقية الأحكام والشروط العامة التي بموجبها يشترك المصرف في خدمة المكتبة الإلكترونية والبحوث ويحق للمصرف بموجب هذه الاتفاقية الاطلاع على والاستفادة من الدراسات والبحوث والتقارير المعدة من قبل جارتنر فيما يتعلق بالتقنيات البنكية واستخداماتها بموجب شروط الاتفاقية، ويبرم الطرفان بموجب اتفاقية جارتنر اتفاقيات إضافية فرعية فيما يتعلق بالخدمات التقنية، وقد أبرم الطرفان اتفاقية إضافية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٤ م لعقد ورشة عمل خاصة بالتقنية، واتفاقية جارتنر غير محددة المدة كما يحق لكلا الطرفين إنهاء أي من الاتفاقيات الإضافية المبرمة بينهما في حال الخرق الجوهري لها من قبل الطرف الآخر بموجب إخطار مدته ٣٠ يومًا.

اتفاقيات سابيت

أبرم مصرف الإنماء ثلاثة عقود منفصلة مع سابيت السعودية ("سابيت") لتوفير أيدي عاملة ماهرة لتقديم خدمات مالية للمصرف بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٨ م وتاريخ ٢٠٠٧/٢/١ م تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ م ("ويشار إليها مجتمعة بـ "اتفاقيات سابيت").

اتفاقية مايكروسوفت

لقد أبرم المصرف مع شركة مايكروسوفت ايرلندا كوبوراشنس ليمتد بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ م إفاقية ترخيص برامج كمبيويتر والتي حصل بموجبها المصرف على رخص برامج كمبيوتر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

عقد الإيجار المبرم مع مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود

عقد الإيجار المبرم بين مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود ومصرف الإنماء بتاريخ ١٤٢٨/١/١٨ هـ (الموافق ٢٠٠٧/٢/٦ م) ، والذي استأجر بموجبه مصرف الإنماء الأدوار من الدور الثامن إلى الدور العشرين والملحق رقم (٢) من الدور الأرضي وما يتبعها من أدوار الميزانين والقبو، ومدة عقد الإيجار عشر (١٠) سنوات ميلادية قابلة للتمديد بحسب ما يتفق عليه الطرفان كتابة.

العقد المبرم مع الشركة التعاونية للتأمين

عقد إدارة برنامج الرعاية الطبية لموظفي مصرف الإنماء المبرم بين الشركة التعاونية للتأمين ومصرف الإنماء بتاريخ ١٤٢٨/١/٢ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١/٢٢ م) والذي بموجبه توفر التعاونية للتأمين خدمات الرعاية والتغطية الطبية لموظفي مصرف الإنماء وعائلاتهم، ويغطي عقد الرعاية الطبية أية نفقات طبية نتيجة مباشرة لأحد الأمراض المغطاة بموجب البوليصة وذلك على نطاق المملكة العربية السعودية كنطاق جغرافي، ومدة سريان عقد الرعاية الطبية سنة واحدة (١) ميلادية تبدأ من تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ م وتنتهي في ٢٠٠٨/١/٣١ م ويتم تجديده باتفاق كتابي بين الطرفين إلا أن استمرار الطرفين بالعمل بموجبه بعد انتهاء مدته يعد تجديدا تلقائيا لمدة مماثلة، ولأي من الطرفين إلغاء عقد إدارة برنامج الرعاية الطبية في أي وقت ودون إبداء أي أسباب بإشعار كتابي مدته ثلاثين (٣٠) يومًا.

اتفاقية سعودي بيزنيس ماشينس

أبرم مصرف الإنماء اتفاقية مع شركة سعودي بيزنيس ماشينس المحدودة ("سعودي بيزنيس") ممثل أي بي أم في السعودية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ م ("اتفاقية سعودي بيزنيس") والتي تقدم سعودي بيزنيس بموجبها بتصميم طرق وأساليب مزاولة الأعمال بالمصرف، ويحق للمصرف إلغاء اتفاقية سعودي بيزنيس في حال لم تكمل سعودي بيزنيس أعمالها بموجب الاتفاقية في مواعيدها المحددة.

اتفاقية أوراكل

أبرم المصرف مع شركة أوراكل سيستمس ليمتد اتفاقية ترخيص بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠م والتي حصل بموجبها المصرف على رخصة لاستعمال برامج أوراكل، كما أبرم المصرف مع شركة أوراكل سيستمس ليمتد اتفاقية خدمات بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٤م.

اتفاقية مع شركة إجادة

أبرم مصرف الإنماء اتفاقية مع شركة إجادة للنظم المحدودة ("إجادة") بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ م ("اتفاقية إجادة") والتي بموجبها تقدم إجادة خدماتها الاستشارية المتعلقة بالنظم الإلكترونية المالية للمصرف، ويحق للمصرف إنهاء اتفاقية إجادة إذا أخل إجادة ببنود الاتفاقية ولم يعالج الإخلال خلال ٣٠ يومًا من إشعاره بذلك.

اتفاقية مع شركة المطلق وبونهية

أبرم مصرف الإنماء مع شركة المطلق وبونهية مهندسون مستشارون (" المطلق وبونهية") بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ م ("اتفاقية المطلق وبونهية") والتي بموجبها تقوم المطلق وبونهية بأعمال الإنشاءات والتشطيبات الداخلية للمقر الرئيسي للمصرف الكائن ببرج العنود على طريق الملك فهد بالرياض، وتحتوي اتفاقية المطلق وبونهية على شروط متعارف عليها تحكم مسؤوليات والتزامات الطرفين مثل وصف الأعمال والتزامات الاستشاري وفترة التنفيذ والتزامات المصرف وشروط الدفع والمتابعة والمراجعة والتوقف والإنهاء والتنازل عن الاتفاقية وفض النزاعات.

اتفاقية مع شركة لاندور اسوشيتس

أبرم مصرف الإنماء مع شركة لاندور اسوشيتس يوروب بيه،ال،سي ("لاندور") بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ م ("اتفاقية لاندور") والمتعلقة بتطوير علامة المصرف التجارية، وتستمر الاتفاقية إلى إكمال الأعمال بموجبها أو إلغائها باتفاق الطرفين أو بسبب خرق لم يتم معالجته في غضون ٣٠ يومًا من الإشعار به، وستكون جميع المنتجات الناتجة عن الاتفاقية ملك للمصرف.

الدعاوى والمطالبات

يؤكد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف أنهم والمصرف حتى تاريخ هذه النشرة ليسا طرفاً في أي ادعاء أو تحكيم قضائي أو أي متابعة أو تسوية منفردة أو مجتمعة من شأنها أن تؤثر سلباً على وضع المصرف المالي ونتائج عملياته، وأنه بحسب علم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لا يوجد مؤشرات على وجود مثل هذه المقاضاة أو التحكيم أو الإجراءات الإدارية أو أنها غير مبتوت فيها.

التعهد بالتغطية

بحسب النظام الأساسي للمصرف، فإنه في حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام من قبل المواطنين السعوديين، تخصص الأسهم غير المكتتب بها للمؤسسين وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية بنسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا فيها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقداً.

شروط وتعليمات الاكتتاب

يجب على المكتتبين المحتملين قراءة شروط وتعليمات الاكتتاب بعناية تامة قبل استكمال تعبئة طلب الاكتتاب، حيث يعد التوقيع على طلب الاكتتاب وتقديمه بمثابة إقرار بالقبول والموافقة على شروط وتعليمات الاكتتاب المذكورة، إن التوقيع على طلب الاكتتاب وتقديمه لمدير الاكتتاب أو البنوك المستلمة يمثل اتفاقية ملزمة بين المساهمين المؤسسين والمصرف والمكتتب.

الاكتتاب

يمثل الاكتتاب ٧٠% من رأس مال المصرف، ويقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين فقط، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد من زوجها غير السعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها، ولا يقبل الاكتتاب باسم الأشخاص الاعتباريين مثل الشركات أو البنوك أو صناديق الاستثمار أو المؤسسات الفردية، ويمكن للمستثمرين المتقدمين بطلب الاكتتاب الحصول على نشرة الإصدار ونشرة الإصدار المختصرة وطلب الاكتتاب من البنوك المستلمة على النحو التالي:

مجموعة سامبا المالية

المركز الرئيس، ص.ب.٨٣٣، الرياض ١١٤٢١، المملكة العربية السعودية

مصرف الراجحي

المركز الرئيس، ص.ب. ٢٨، الرياض ١١٤١١، المملكة العربية السعودية

البنك الأهلي التجاري

المركز الرئيس، ص.ب. ٣٥٥٥، جدة ٢١٤٨١، المملكة العربية السعودية

البنك العربي الوطني

المركز الرئيس، ص.ب. ٩٨٠٢، الرياض ١١٤٢٣، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي البريطاني (ساب)

المركز الرئيس، ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية

بنك الرياض

المركز الرئيس، ص.ب. ٢٢٦٢٢، الرياض ١١٤١٦، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي الفرنسي

المركز الرئيس، ص.ب. ٥٦٠٠٦، الرياض ١١٥٥٤، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي الهولندي

المركز الرئيس، ص.ب. ١٤٦٧، الرياض ١١٤٣١، المملكة العربية السعودية

بنك الجزيرة

المركز الرئيس، ص.ب. ٦٢٧٧، جدة ٢١٤٤٢، المملكة العربية السعودية

البنك السعودي للاستثمار

المركز الرئيس، ص.ب. ٣٥٣٣، الرياض ١١٤٨١، المملكة العربية السعودية

بنك البلاد

المركز الرئيس، ص.ب. ١٤٠ ، الرياض ١١٤١١ ، المملكة العربية السعودية

يتم البدء باستلام طلبات الاكتتاب في فروع البنوك المذكورة في المملكة من تاريخ ١/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ٧ / ٤/٢٠٠٨م) إلى تاريخ ١٠/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ١٦/ ٤/٢٠٠٨م). وعند توقيع وتقديم طلب الاكتتاب، يقوم مدير الاكتتاب أو البنك المستلم بختمه وتزويد المكتتب بصورة منه. وفي حال تبين أن المعلومات المقدمة في طلب الاكتتاب غير مكتملة أو غير صحيحة أو لم يتم ختمها بواسطة البنك المستلم فإن طلب الاكتتاب يعد لاغياً.

يجب على المكتتب أن يوضح في طلب الاكتتاب عدد الأسهم التي يرغب الاكتتاب بها، ويكون المبلغ الإجمالي المطلوب من كل مكتتب هو حاصل ضرب عدد الأسهم التي يرغب الاكتتاب بها بسعر السهم البالغ ١٠ ريالات سعودية للسهم، إن الحد الأدنى للاكتتاب هو (٥٠) خمسون سهماً ويكون الاكتتاب في الحد الأدنى ومضاعفاته، كما أنه لا يوجد الحد الأقصى للاكتتاب.

يجب أن يتم تقديم طلبات الاكتتاب وإجمالي مبلغ الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب مصحوبا بما يلي:

- أصل وصورة البطاقة الشخصية للمكتتب الفرد
- أصل وصورة دفتر العائلة (لأفراد العائلة)
- أصل وصورة صك الوكالة الشرعية أو صك الوصاية أو صك الإعالة الشرعية
- أصل وصورة صك الولاية (للأيتام)
- أصل وصورة صك الطلاق (لأبناء المرأة السعودية المطلقة من زوج غير سعودي)
- أصل وصورة شهادة الوفاة (لأبناء المرأة السعودية الأرملة من زوج غير سعودي)
- أصل وصورة شهادة الميلاد (لأبناء المرأة السعودية المطلقة أو الأرملة من زوج غير سعودي)

وفي حال تقديم الطلب بالوكالة عن المكتتب للأولاد والأبوين فقط، يجب أن يكتب الوكيل اسمه ويوقع على طلب الاكتتاب وأن يرفق صورة وكالة سارية المفعول، ويجب أن تكون الوكالة صادرة من كتابة العدل للأشخاص المقيمين في المملكة، أو من خلال السفارة أو القنصلية السعودية في بلد المكتتب للأشخاص المقيمين خارج المملكة، ويقوم الموظف المسؤول في البنك المستلم بمطابقة الصور مع الأصول وإعادة الأصول للمكتتب.

يُكتفى بتعبئة طلب اكتتاب واحد للمكتتب الرئيس وأفراد العائلة المقيدين في دفتر العائلة إذا كان أفراد العائلة سيكتتبون بنفس عدد الأسهم التي يتقدم المكتتب الرئيسي بطلبها، ويترتب على ذلك ما يلي: (أ) يتم تسجيل جميع الأسهم المخصصة للمكتتب الرئيسي والمكتتبين التابعين باسم المكتتب الرئيس، (ب) تعاد جميع المبالغ الفائضة عن الأسهم غير المخصصة إلى المكتتب الرئيس، (ج) يحصل المكتتب الرئيسي على كامل أرباح الأسهم الموزعة عن الأسهم المخصصة للمكتتب الرئيسي وللمكتتبين التابعين، وفي حال رغبت الزوجة الاكتتاب باسمها لحسابها، فإنه يجب عليها تعبئة طلب اكتتاب مستقل، وسوف يتم حينها اعتماد طلب الاكتتاب المقدم منها وإضافة الأسهم المخصصة لحسابها وإلغاء اكتتاب الزوج باسمها.

يُستخدم طلب اكتتاب منفصل في حالة: (١) إذا رغب المكتتب في تسجيل الأسهم التي يتم تخصيصها باسم غير اسم المكتتب الرئيس، (٢) إذا اختلفت كمية الأسهم التي يرغب التابع الاكتتاب بها عن المكتتب الرئيسي، (٣) إذا رغبت الزوجة أن تكتتب باسمها وأن تسجل الأسهم المخصصة لحسابها، وفي حال قام الزوج بالاكتتاب باسمها فسوف يتم عندئذ اعتماد طلب الاكتتاب المقدم منها، وإضافة الأسهم المخصصة لحسابها وإلغاء اكتتاب الزوج باسمها.

ويقر كل مكتتب بموافقته على الاكتتاب في الأسهم المحددة وامتلاك ذلك العدد منها في طلبات الاكتتاب المقدمة من المكتتب مقابل مبلغ يساوي عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها مضروباً بسعر الاكتتاب (١٠) عشرة ريالات سعودية لكل سهم، ويعد كل مكتتب قد امتلك ذلك العدد من الأسهم الذي تم تخصيصه له عند تحقق كل من الشروط الآتية: (١) تقديم المكتتب لاستمارة طلب الاكتتاب إلى أي من البنوك المستلمة، (٢) دفع المكتتب القيمة الإجمالية للأسهم التي طلب الاكتتاب بها بالكامل للبنك المستلم، (٣) تقديم البنك المستلم إشعار التخصيص الذي يحدد عدد الأسهم التي خُصصت للمساهم.

تُسدد كامل قيمة الأسهم المكتتب بها لدى أحد فروع البنوك المستلمة بالحسم من حساب المكتتب لدى البنك المستلم الذي قدم له طلب الاكتتاب، وإذا لم يكن للمكتتب حساب لدى البنك المستلم فيجب عليه أن يفتح حساباً وذلك للقيام بتسجيل اكتتابه وذلك بحسب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويحق للشركة أن ترفض الطلب كليّاً أو جزئيّاً إذا لم يستوف الطلب شروط الاكتتاب وتعليماته، وسيقبل المكتتب عدد الأسهم المخصصة له ما لم تزد هذه الأسهم عن الأسهم التي طلب الاكتتاب بها.

سياسة التخصيص ورد الفائض

ستقوم البنوك المشاركة بفتح حساب أمانة تتم تسميته "الاكتتاب العام في مصرف الإنماء"، ويجب على كل بنك مستلم أن يودع المبالغ التي قام بتحصيلها من المكتتبين في حساب الأمانة المذكور.

الحد الأدنى للاكتتاب هو (٥٠) سهماً من الأسهم المطروحة للاكتتاب، ولا يوجد حد أقصى للأسهم التي يمكن الاكتتاب بها، وسيتم تخصيص الأسهم المطروحة للمكتتبين على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى سيتم تخصيص (٥٠) سهم لكل مكتتب، وفي المرحلة الثانية سيتم تخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها، وبحد أقصى (٢٠٠٠) سهم لكل مكتتب فرد طلب الاكتتاب في أكثر من (٥٠) سهماً من أسهم الاكتتاب شريطة توفر عدد كافي من الأسهم المطروحة للاكتتاب لتغطية كامل الأسهم المكتتب فيها في المرحلة الثانية، وفي المرحلة الثالثة سيتم توزيع ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) وفق مبدأ النسبة والتناسب بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب.

وسوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وُجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب أو البنوك المستلمة، وسوف يتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض في موعد أقصاه ١٦/ ٤/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٢/ ٤/٢٠٠٨م).

ترد المبالغ بالكامل بدون أي رسوم أو اقتطاع أي مبلغ، وذلك بقيدها في حسابات المكتتبين لدى البنك المستلم، ويجب على المكتتبين الاتصال بفرع البنك المستلم الذي تم تقديم طلب الاكتتاب فيه للحصول على أية معلومات إضافية.

إقرارات

بموجب تعبئة وتقديم نموذج طلب الاكتتاب، فإن المكتتب:

- يوافق على اكتتابه في المصرف بعدد الأسهم الموضحة في طلب الاكتتاب.
- يقر بأنه اطلع على نشرة الإصدار وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها.
- يوافق على النظام الأساسي للمصرف والشروط الواردة في نشرة الإصدار، وبناءً على ذلك يتم اكتتابه في الأسهم المذكورة.
- لا يتنازل عن حقه بمطالبة المصرف والرجوع إليها بكل ضرر ينجم بشكل مباشر من جرّاء احتواء نشرة الإصدار على معلومات جوهرية غير صحيحة أو غير كافية، أو نتيجة إغفال معلومات جوهرية تؤثر على قبول المكتتب بالاكتتاب في حالة إضافتها في النشرة.
- يعلن أنه لم يسبق له ولا لأي أحد من الأفراد المشمولين في طلب الاكتتاب التقدم بطلب الاكتتاب في أسهم المصرف، وللمصرف الحق في رفض كافة الطلبات في حالة تكرار طلب الاكتتاب.
- يعلن قبوله الأسهم المخصصة بموجب طلب الاكتتاب وقبوله كافة شروط الاكتتاب وتعليماته الواردة في الطلب وفي نشرة الإصدار.
- يتعهد بعدم إلغاء الطلب أو تعديله بعد تقديمه للبنك المستلم.

بنود متفرقة

يكون طلب الاكتتاب وكافة الشروط والأحكام والتعهدات ذات العلاقة ملزمة ولمنفعة أطرافها وخلفائهم والمتنازل منهم لصالحهم ومنفذي الوصايا ومديري التركات والورثة، ويُشترط أنه فيما عدا ما جرى النص عليه تحديداً في هذه النشرة، لا يتم التنازل عن الطلب أو عن أي حقوق أو مصالح أو التزامات ناشئة عنه، أو التفويض بها لأي من الأطراف المشار إليهم في هذه النشرة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر،

تم إصدار نشرة الإصدار هذه باللغة العربية فقط.

تداول

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١م، كنظام بديل لنظام معلومات الأوراق المالية الإلكتروني، وبدأ تداول الأسهم الإلكتروني في المملكة عام ١٩٩٠م، وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة عبر نظام تداول ١,٧٨٢ مليار ريال سعودي حتى نهاية يوم ١٤٢٩/٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٨م)، ويبلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في النظام ١١٦ شركات حتى تاريخه.

ونظام تداول يغطي عملية التداول بشكل متكامل ابتداءً بتنفيذ الصفقة وانتهاءً بالتسوية، ويتم التداول من الساعة ١١ صباحاً وحتى ٣:٣٠ ظهراً، ويتم خلالها تنفيذ الأوامر، أما خارج هذه الأوقات فيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها صباحاً من الساعة ١٠ إضافة لفترة قبل الإغلاق من الساعة ٣:٣٠ إلى ٤:٤٠ مساءً، وتتغير هذه الأوقات خلال شهر رمضان وتُعلَن من قِبَل إدارة تداول.

تنفذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقًا للسعر، وبشكل عام، تُنفذ أوامر السوق أولاً، وتليها الأوامر محددة السعر، وفي حال إدخال عدة أوامر بالسعر نفسه فإنه يتم تنفيذها وفقًا لتوقيت الإدخال.

ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت، وتوفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل رويترز، وتتم تسوية الصفقات آنياً خلال اليوم، أي نقل ملكية الأسهم يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة. ويجب على المصرف الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول، وتقع على عاتق الهيئة مسؤولية مراقبة السوق بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

تداول أسهم المصرف

يُتوقع البدء بتداول أسهم المصرف بعد التخصيص النهائي لأسهم المصرف، وسيتم الإعلان في سوق الأسهم "تداول" بهذا الخصوص، وتعتبر التواريخ والأوقات المذكورة في هذه النشرة تواريخ مبدئية ذكرت للاستدلال فقط، ويمكن تغييرها أو تمديدها بموافقة هيئة السوق المالية. لا يمكن التداول في الأسهم المطروحة إلا بعد اعتماد تخصيص الأسهم في حسابات المكتتبين في السوق، وتسجيل المصرف في القائمة الرسمية وإدراج أسهمه في السوق المالية "تداول"، ويحظر تداول أسهم الاكتتاب قبل ذلك حظرًا تامًّا، ويتحمل المكتتبون الذين يتعاملون في تلك النشاطات المحظورة من التداول المسؤولية الكاملة عنها، ولن يتحمل المصرف أي مسؤولية قانونية في هذه الحالة.

المستندات المتاحة للمعاينة

ستكون المستندات التالية متاحة للمعاينة في المقر المؤقت للمصرف الكائن في مركز المملكة، الطابق (٢٣) من الساعة ٨:٣٠ صباحا وحتى الساعة ٥:٠٠ مساء قبل إسبوع واحد من فترة الإكتتاب وخلاله، وتتضمن المستندات ما يلي:

- مسودة النظام الأساسي للمصرف وعقد التأسيس.
- صورة عن موافقة هيئة السوق المالية على طرح أسهم المصرف للاكتتاب العام الأولي.
- صورة عن المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٨م)، القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء.
- صورة عن قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م)، والذي أقر بناء عليه بالموافقة على الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء.
- صور عن الاتفاقيات المبرمة مع المصرف.
- موافقة خطية من المستشارون الواردة أسماؤهم في صفحة (د) بالإشارة إلى أسمائهم وشعاراتهم بالشكل والصيغة الواردة في هذه النشرة.
- قائمة المركز المالي المستقبلية.
- دراسة السوق المعدة من قبل المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية.
- تقرير سامبا الاقتصادي الصادر في فبراير ٢٠٠٧م.
- تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ورقة العمل "قضايا القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية" الصادرة في اغسطس ٢٠٠٦م من قبل بنك التسويات الدولي.
- تقرير بنك الكويت الوطني عن القطاع المصرفي السعودي "NBK Saudi Banking Primer" الصادر في مارس ٢٠٠٧م.
- تقرير بيت الاستثمار العالمي عن القطاع المصرفي السعودي "Saudi Arabia Banking Sector: biggest beneficiary of the economic boom" الصادر في ستمبر ٢٠٠٦م.

الملحق ١: خطاب المحاسب القانوني

مصرف الإنماء

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)

مع تقرير الفحص الخاص

كي بي إم جي الفوزان والسدحان
المبنى رقم ٧١٠٣
شارع الأحساء
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٤٣٥٠ ٢٩١ ١ ٩٦٦+
فاكس ٤٣٥١ ٢٩١ ١ ٩٦٦+
إنترنت www.kpmg.com.sa

تقرير الفحص الخاص

إلى مساهمي مصرف الإنماء (شركة مساهمة تحت التأسيس)

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة **لمصرف الإنماء** (شركة مساهمة تحت التأسيس) "**المصرف**" كما في التاريخ المتوقع لبدء النشاط والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠). إن قائمة المركز المالي المستقبلية مع كافة الإفتراضات تعتبر من مسئولية الاعضاء المنتدبين للمصرف حيث تم إعدادها من قبلهم، وتقتصر مسئوليتنا على إبداء رأينا حول قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بها بناءاً على الفحص الذي قمنا به. وقد تم فحصنا وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولقد شمل الفحص الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من التأكد تمكننا من إبداء الرأي حول الإفتراضات التي إستخدمتها الإدارة لإعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية.

في رأينا أن قائمة المركز المالي المستقبلية تم إعدادها وفقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وإن الإفتراضات المستخدمة توفر أساساً معقولاً لتوقعات الإدارة.

هذا ومن الطبيعي أن توجد إختلافات بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية بسبب أن الأحداث والظروف المحيطة قد لا تحدث كما تم توقعها. ولهذا فإن المركز المالي المتوقع قد لا يتحقق ويمكن أن تكون الإختلافات بينه وبين المركز المالي الفعلي جوهرية. ونظراً لإحتمال تغير الأحداث والظروف المحيطة من وقت لآخر لذا فإننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة الأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير.

عبدالله بن حمد الفوزان
ترخيص رقم ٣٤٨

الرياض في : ٤ ربيع الاول ١٤٢٩ هـ
الموافق : ١١ مارس ٢٠٠٨ م

KPMG الفوزان والسدحان شركة تضامنية مسجلة في المملكة العربية السعودية
عضو KPMG العالمية - التعاونية سويسرا

مصرف الإنماء

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)

(بآلاف الريالات السعودية)

الأصول	**(إيضاح)**	**غير مدققة**
الأصول المتداولة		
النقدية بالبنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي	(٣)	١٥,٦١٤,٧٦٠
دفعات مقدمة	(٤)	٥٩,٤٣٨
إجمالي الأصول المتداولة		**١٥,٦٧٤,١٩٨**
الأصول غير المتداولة		
أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	(٥)	٥٢٨,٥٥٢
إجمالي الأصول غير المتداولة		**٥٢٨,٥٥٢**
إجمالي الأصول		**١٦,٢٠٢,٧٥٠**
الإلتزامات وحقوق المساهمين		
الإلتزامات المتداولة		
مستحق لإطراف ذوى علاقة	(٦)	٨٨٥,٠٠٠
مستحق لإطراف أخرى	(٧)	٢١٧,٠٩٩
أرباح ما قبل بدء النشاط ، بالصافي	(٨)	١٠٠,٦٥١
إجمالي الالتزامات المتداولة		**١,٢٠٢,٧٥٠**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع (بعد إكتمال الإكتتاب العام)	(٩)	١٥,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين		**١٥,٠٠٠,٠٠٠**
إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين		**١٦,٢٠٢,٧٥٠**

منصور بن صالح الميمان
رئيس اللجنة التأسيسية
التوقيع التاريخ

عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس
الرئيس التنفيذي
التوقيع التاريخ

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (١٠) جزءاً لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية.

مصرف الإنماء

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)

(بآلاف الريالات السعودية)

١. التنظيم والنشاط

إن شركة مصرف الإنماء("الشركة") هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار معالى وزير التجارة والصناعة رقم (٤٢) بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٢٧ مارس ٢٠٠٦م المشار له بالأمر الملكى رقم (م/١٥) بتاريخ ٢٨ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨ مارس ٢٠٠٦م للترخيص بتأسيس الشركة، هذا من المتوقع أن يستكمل المصرف التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطه في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م ، والذي يشار إليه فيما بعد بـ "تاريخ بدء النشاط".

٢. السياسات المحاسبية والإفتراضات المحاسبية الهامة

تـم إعـداد قائمـة المركـز المـالي المسـتقبلية وفقـاً لمعـايير المحاسـبة المتعـارف عليهـا والصـادرة مـن الهيئـة السـعودية للمحاسـبين القانونيين، وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المصرف:

أ) العرف المحاسبي

تـم إعـداد قائمـة المركـز المـالي المسـتقبلية بالريـال السـعودي وبنـاءً علـى مفهـوم التكلفـة التاريخيـة وبإسـتخدام أسـاس الإسـتحقاق المحاسبي ومفهوم استمرارية النشاط.

ب) استخدام التقديرات

حتى تتماشى قائمة المركز المالي المتوقعة مع معايير المحاسبة المتعارف عليها فمن اللازم إستخدام التقديرات والإفتراضات، وقد يؤثر استخدام هذه التقديرات والإفتراضات على أرصدة بعض الأصول والإلتزامات وكذلك إيضاح بعض الأصول والإلتزامات المحتملة في تاريخ المركز المالي.

أي تقـديرات أو إفتراضـات تـؤثر علـى الأصـول والإلتزامـات قـد تـؤثر أيضـاً علـى الإيـرادات والمصـروفات عـن نفـس السـنة، وتـم تقـدير هـذة الإفتراضات بمعرفة الادارة طبقا لمعرفتها الجيدة بالظروف الحالية والمحيطة بالمصرف ومن الممكن أن تختلف عن النتائج الفعلية.

ج) الإفتراضات الرئيسية

تتوقع الإدارة أن تحصل على إتفاقيات مع عدد من العملاء لتقديم الخدمات المصرفية لهم، بالإضافة إلى العقود الأخرى والمتعلقة بالنفقات الرأسمالية الثابتة.

د) أرباح ما قبل بدء النشاط

أرباح ما قبل بدء النشاط تم إظهارها بالصافي بعد خصم مصروفات ما قبل بدء النشاط وهذه الإيرادات سيتم قيدها في قائمة الدخل في أول فترة مالية تلي بداية النشاط.

هـ) أرصدة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالريال السعودي بسعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة، في تاريخ المركز المالي يتم تحويل الأصول والإلتزامات المالية بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

٣. النقدية بالبنوك

يتكون هذا البند فى تاريخ بداية النشاط من الآتى:

إستثمار مرابحه إسلامية	١٥,٦١٤,٧٦٠

٤. دفعات مقدمة

تشمل الدفعات المقدمة لإيجار المقر الرئيسي للمصرف والفروع والأثاث والتركيبات.

٥. أعمال رأسمالية تحت التنفيذ

أجهزة وبرامج حاسب آلي وأجهزة ومعدات أخرى	٤٥٧,٠٥٥
أثاث وتركيبات	٧١,٤٩٧
	٥٢٨,٥٥٢

٦. مستحق لإطراف ذوى علاقة

تمثل سداد المبالغ المتوقع صرفها مقابل مصاريف ما قبل بدء النشاط والدفعات المقدمة والمصاريف الرأسمالية المدفوعة عن طريق أحد المؤسسين (صندوق الاستثمارات العامة).

٧. مستحق لإطراف أخرى

تمثل المبالغ المتوقع دفعها للموردين لحساب الخدمات والمنتجات المقدمة.

مصرف الإنماء

(شركة مساهمة تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية

كما ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)

(بآلاف الريالات السعودية)

٨. أرباح ما قبل بدء النشاط ، بالصافي

تتمثل أرباح ما قبل بدء النشاط فى الآتى:

مصروفات عمومية وإدارية	١٠٣,٢٢٣
خدمات استشارية	٣٢٩,١٨٢
تكاليف متعلقة بالإكتتاب العام	٤,٠٠٠
أرباح من الإستثمار في المرابحات الإسلامية	(٥٣٧,٠٥٦)
	(١٠٠,٦٥١)

تتضمن الأرباح من الإستثمار في المرابحات الإسلامية على الأرباح المحققة من إستثمار رأس المال المساهم به من المساهميين المؤسسين من إبريل ٢٠٠٦ حتى تاريخ بداية النشاط، وكذلك الأرباح المحققة من إستثمار مبالغ الإكتتاب العام من التاريخ المتوقع لإستلام هذه المبالغ حتى تاريخ بداية النشاط.

وسيتم قيد أرباح ما قبل بدء النشاط في قائمة الدخل فور بدء نشاط المصرف.

٩. رأس المال المدفوع (بعد إكتمال الإكتتاب العام)

الإسم	عدد الأسهم	رأس المال المدفوع بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	نسبة المساهمة
صندوق الاستثمارات العامة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠
المؤسسة العامة للتقاعد	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠
المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠
رأس المال المتوقع عن طريق الإكتتاب العام	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٧٠
الإجمالي	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

١٠. الإرتباطات والإلتزامات المحتملة

تمثل النفقات الرأسمالية المتوقعة عن فترة الإثنى عشر شهراً التالية لتاريخ بدء النشاط مبلغ ٦٧٥ مليون ريال سعودى تقريباً.

الملحق ٢: الإجراءات المتفق على تنفيذها

كي بي إم جي الفوزان والسدحان
المبنى رقم ٧١٠٣
شارع الأحساء،
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٩٦٦ ١ ٢٩١ ٤٢٥٠
فاكس ٩٦٦ ١ ٢٩١ ٤٢٥١
إنترنت www.kpmg.com.sa

التاريخ ٤ ربيع الاول ١٤٢٩هـ
الموافق ١١ مارس ٢٠٠٨ م

السادة / المساهمون المحترمون
مصرف الإنماء (شركة مساهمة تحت التأسيس)

ص.ب. ٦٦٦٧٤
المملكة العربية السعودية

الموضوع : خطاب التحقق من قبل المحاسبين بشأن طرح أسهم المصرف للإكتتاب العام وهو لا يمتلك أي سجلات تجارية

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،،
مصرف الإنماء ("المصرف") شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ والمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٥) بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ. لقد تم تعييننا من قبل المساهمين المؤسسين لإصدار تقريرنا على المصرف بغرض طرحه للاكتتاب العام.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها مع اللجنة التأسيسية وفقا لخطابنا بتاريخ ١٣ صفر ١٤٢٨هـ (الموافق ٣ مارس ٢٠٠٧م) وذلك للقيام بإصدار تقرير عن بعض المعلومات المالية المدرجة ضمن نشرة الإكتتاب العام المقدمة الى هيئة سوق المال بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٥ بغرض طرح أسهم المصرف للإكتتاب العام لقد تم تنفيذ هذه الإجراءات على المركز المالي المتوقع للمصرف في تاريخ بدء النشاط. هذا وتتحمل اللجنة التأسيسية وحدها المسئولية عن كفاية الإجراءات المتبعة.

تم القيام بهذه العملية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتعلق بتنفيذ إجراءات متفق عليها والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولقد تم تنفيذ الإجراءات لإصدار تقرير عن ما إذا كان:

- قد تم العرض والإفصاح عن مصروفات ما قبل بدء النشاط كما تظهر في نشرة الإكتتاب العام ضمن قائمة المركز المالي المستقبلية للمصرف في تاريخ بدأ النشاط وفقا للمعايير المحاسبية التي تتعلق بمصروفات ما قبل بدء النشاط، كما وردت في المعيار المحاسبي رقم ١٧ الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- قد تم استلام الأموال والموجودات الخاصة بالمؤسسين مقابل حصصهم في حقوق الملكية وذلك كما هو موضح في قائمة المركز المالي المستقبلية.
- لقد قام مجلس الإدارة المعين بتقديم الإقرار بعد الاستفسار بعناية عن مصادر التمويل المتوقعة ، متضمنة تسهيلات القروض، مساهمة المؤسسين في حقوق الملكية والصافي المحصل من الإكتتاب العام، والإستخدامات متضمنة رأس المال العامل ومتطلبات النفقات الرأسمالية مغطية فترة اثني عشر شهراً من تاريخ نشرة الإصدار كماهو موضح في " تكلفة المشروع وتمويله " كجزء من نشرة الإصدار.

إن الإجراءات المتفق على تنفيذها هي:

- الحصول على قائمة بمصروفات ما قبل بدء النشاط / الدخل والتي تظهر قيمة وطبيعة وتاريخ المصروف / الدخل والتاريخ الذي استحق فيه أو تم دفعه.

KPMG الفوزان والسدحان شركة تضامنية مسجلة في المملكة العربية السعودية

- اختيار عناصر رئيسية من مصروفات ما قبل بدء النشاط / الدخل (تغطي ٩٠%على الأقل من الإجمالي) والتأكد من وجودها وتبويبها بشكل صحيح عن طريق المستندات المؤيدة المقدمة من إدارة المصرف.
- تقييم المعالجة المحاسبية لمصروفات ما قبل بدء النشاط / الدخل التي تم تكبدها بواسطة المصرف والتأكد أنها تمت وفقاً للمعيار الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- الحصول على مصادقه من بنك الرياض لتأكيد إستلام الأموال من المساهمين المؤسسين فى حساب البنك، والتحقق من ما إذا كانت الأموال محتفظ بها فى حساب مصرفي لدى البنك.

بناءً على الإجراءات التي تم القيام بها والجداول والمعلومات التي توفرت لنا من قبل المصرف فإننا نقرر ما يلي:

- مصروفات ما قبل بدء النشاط / الدخل كما تظهر في نشرة الاكتتاب العام لمقدمة الى هيئة سوق المال بتاريخ٢٠٠٧/٩/٢٥ قد تم المحاسبة والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي المستقبلية للمصرف في تاريخ بدء النشاط وفقاً للمعايير المحاسبية التي تتعلق بمصروفات ما قبل بدء النشاط، وكما وردت في المعيار المحاسبي رقم ١٧ الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- رأس مال المصرف المقترح يبلغ ١٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي (خمسة عشرة الف مليون ريال سعودي) منها مبلغ ٤,٥٠٠ مليون ريال سعودي (أربع الاف وخمسمائة مليون ريال سعودي) تم المساهمة به من قبل المساهمين المؤسسين والباقي سيطرح للإكتتاب العام.
- لقد قام مجلس الإدارة المعين بتقديم الإقرار بعد الاستفسار بعناية عن مصادر التمويل المتوقعة ، مساهمة المؤسسين فى حقوق الملكية والصافى المحصل من الاكتتاب العام، والإستخدامات متضمنة رأس المال العامل ومتطلبات النفقات الرأسمالية مغطية فترة اثني عشر شهراً من تاريخ (نشرة الإصدار) كماهو موضح فى " تكلفة المشروع وتمويله " كجزء من نشرة الإصدار.

بما أن الإجراءات أعلاه لا تمثل عملية مراجعة أو فحص وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فإننا لا نقدم أي تأكيدات من أي نوع على مصروفات ما قبل بدء النشاط أو على مساهمة المؤسسين في حقوق الملكية. وفي حال قيامنا بإجراءات إضافية قد ينمو إلى علمنا أمور أخرى يتعين علينا التقرير عنها.

إن الغرض الوحيد من تقريرنا هو ما تم توضيحه في الفقرة الثالثة من هذا التقرير ولمعلومات المصرف فقط. إن هذا التقرير كما هو متفق عليه بخطاب التعيين يستخدم لنشرة الإكتتاب العام ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو تقديمه لأي أطراف أخرى إلا بإذن كتابي من قبلنا فيما عدا هيئة سوق المال، مجموعة سامبا المالية، وزارة التجارة والصناعة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

عن كي بي ام جي الفوزان و السدحان

عبدالله بن حمد الفوزان
ترخيص رقم ٣٤٨